

خزينة العجلى

شرح النعمة الويلقى

بالحمد

مكتبة دار الفقه والعلوم
الاسلامية في القاهرة

الجزء السابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذخیره العقبی فی شرح العروه الوثقی [محمد کاظم بن عبدالعظیم یزدی]

کاتب:

علی صافی گلپایگانی

نشرت فی الطباعة:

مکتبه المعارف الاسلامیه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٢٧	ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى المجلد ٩
٢٧	اشارة
٢٧	الجزء التاسع
٢٧	[تتمه كتاب الطهارة]
٢٧	اشارة
٢٧	[حمد و شكر]
٢٧	فصل: في تكفين الميت
٢٧	اشارة
٢٨	[فصل في وجوب تكفين الميت]
٢٨	اشارة
٢٩	[مسئلة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القرية]
٣٠	[مسئلة ٢: الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته]
٣٠	[مسئلة ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب]
٣٠	[مسئلة ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس]
٣٠	اشارة
٣١	الأمر الاول: عدم جواز تكفين الميت بالنجس اختيارا
٣١	الأمر الثاني: عدم جواز تكفين الميت مطلقا رجلا كان أو طفلا أو بالحرير الخالص
٣١	الأمر الثالث: عدم جواز التكفين بالمذهب
٣١	الأمر الرابع: عدم جواز تكفين الميت في جلد ما لا يؤكل لحمه
٣١	الأمر الخامس: أن الاحوط عدم كون الكفن من جلد المأكول
٣٢	[مسئلة ٥: اذا دار الأمر بين جلد المأكول أو أحد المذكورات]
٣٢	[مسئلة ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص]

- مسئلة ٧: اذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة] ٣٣
- مسئلة ٨: كفن الزوجة على زوجها] ٣٣
- مسئلة ٩: يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج أمور:] ٣٤
- مسئلة ١٠: كفن المحللة على سيدها] ٣٤
- مسئلة ١١: اذا مات الزوج بعد الزوجة] ٣٤
- مسئلة ١٢: اذا تبرع بكفنها متبرع] ٣٥
- مسئلة ١٣: كفن غير الزوجة من أقارب الشخص] ٣٥
- مسئلة ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة] ٣٥
- مسئلة ١٥: اذا كان الزوج معسرا كان كفنها في تركتها] ٣٦
- مسئلة ١٦: اذا كفنها الزوج فسرقه سارق] ٣٦
- مسئلة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة] ٣٦
- مسئلة ١٨: كفن المملوك على سيده] ٣٧
- مسئلة ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة] ٣٧
- مسئلة ٢٠: الأحوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو أقل قيمة] ٣٧
- مسئلة ٢١: اذا كان تركة الميت متعلقا لحق الغير] ٣٨
- مسئلة ٢٢: اذا لم يكن للميت تركة بمقدار الكفن] ٣٨
- مسئلة ٢٣: تكفين المحرم كغيره] ٣٨
- فصل في مستحبات الكفن و هي امور:] ٣٩
- اشارة ٣٩
- أحدها: العمامة للرجل] ٣٩
- الثاني: المقنعة للمرأة] ٣٩
- الثالث: لفافة لثدييها] ٤٠
- الرابع: خرقة يصعب بها وسطه] ٤٠
- الخامس: خرقة اخرى للفخذين] ٤٠

- ٤١ [السادس: لفافة اخرى فوق اللفافة الواجبة]
- ٤١ [السابع: أن يجعل شيء من القطن أو نحوه بين رجليه]
- ٤٢ [فصل في بقیة المستحبات]
- ٤٢ اشارة
- ٤٢ [الاول: اجادة الكفن]
- ٤٢ [الثاني: أن يكون من القطن]
- ٤٢ [الثالث: أن يكون أبيض]
- ٤٣ [الرابع: أن يكون من خالص المال]
- ٤٣ [الخامس: أن يكون من الثوب الذي أحرم فيه]
- ٤٣ [السادس: أن يلقي عليه شيء من الكافور و الذريرة]
- ٤٣ [السابع: أن يجعل طرف الأيمن من اللفافة على ايسر الميت]
- ٤٤ [الثامن: أن يخاط الكفن بخيوطه]
- ٤٤ [التاسع: ان يكون المباشر للتكفين على طهارة]
- ٤٤ [العاشر: أن يكتب على حاشية الكفن اسمه و اسم أبيه]
- ٤٤ [الحادى عشر: أن يكتب على كفنه تمام القرآن]
- ٤٥ [الثاني عشر: أن يهتأ كفنه قبل موته]
- ٤٦ [الثالث عشر: أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة]
- ٤٦ [تتممة اذا لم تكتب الأدعية المذكورة]
- ٤٦ [فصل فى مكروهات الكفن]
- ٤٦ اشارة
- ٤٦ [أحدها: قطعه بالحديد]
- ٤٦ [الثاني: عمل الأكمام و الزرور له]
- ٤٧ [الثالث: بل الخيوط التي يخاط بها بريقه]
- ٤٧ [الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح]

- ٤٧ [الخامس: كونه أسود]
- ٤٧ [السادس: أن يكتب عليه بالسواد]
- ٤٨ [السابع: كونه من الكتان]
- ٤٨ [الثامن: كونه ممزوجا بالابريسم]
- ٤٨ [التاسع: المماكسة في شرائه]
- ٤٨ [العاشر: جعل عمامته بلا حنك]
- ٤٩ [الحادى عشر: كونه وسخا]
- ٤٩ [الثانى عشر: كونه مخيطا]
- ٤٩ [فصل فى الحنوط]
- ٤٩ اشارة
- ٥٠ [وجوب مسح الكافور على المساجد السبعة]
- ٥١ [مسئلة ١: لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير]
- ٥١ [مسئلة ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربة]
- ٥٢ [مسئلة ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى]
- ٥٢ [مسئلة ٤: اذا لم يتمكن من الكافور سقط]
- ٥٢ [مسئلة ٥: يكره ادخال الكافور فى عين الميت]
- ٥٣ [مسئلة ٦: اذا زاد الكافور]
- ٥٣ [مسئلة ٧: يستحب سحق الكافور باليد]
- ٥٣ [مسئلة ٨: يكره وضع الكافور على النعش]
- ٥٤ [مسئلة ٩: يستحب خلط الكافور بشىء من تربة قبر الحسين عليه السلام]
- ٥٤ [مسئلة ١٠: يكره اتباع النعش بالمجمره]
- ٥٥ [مسئلة ١١: يبدأ فى التحنيط بالجبهة]
- ٥٥ [مسئلة ١٢: اذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل]
- ٥٥ [فصل فى الجريدتين]

- اشارة ٥٥
- [مسئلة ١: الاولى أن تكونا من النخل] ٥٦
- [مسئلة ٢: الجريدة اليابسة لا يكفى] ٥٦
- [مسئلة ٣: الاولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع] ٥٦
- [مسئلة ٤: الأولى فى كيفية وضعها] ٥٧
- [مسئلة ٥: لو تركت الجريدة لنسيان و نحوه] ٥٧
- [مسئلة ٦: لو لم تكن إلا واحدة جعلت فى جانبه] ٥٧
- [مسئلة ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه] ٥٨
- فصل: فى التشيع ٥٨
- فصل: فى الصلاة ٥٩
- اشارة ٥٩
- [فصل فى وجوب الصلاة على كل مسلم] ٥٩
- اشارة ٥٩
- [مسئلة ١: يشترط فى صحة الصلاة أن يكون المصلّى مؤمناً] ٦١
- [مسئلة ٢: الأقوى صحة صلاة الصبى المميز] ٦١
- [مسئلة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين] ٦٢
- [مسئلة ٤: اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات] ٦٣
- [مسئلة ٥: يجوز أن يصلّى على الميت أشخاص متعدّون فرادى فى زمان واحد] ٦٣
- [مسئلة ٦: اذا وجد بعض الميت فان كان مشتملا على الصدر] ٦٤
- [مسئلة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن] ٦٤
- [مسئلة ٨: اذا تعدّد الأولياء] ٦٤
- [مسئلة ٩: اذا كان الولّى امرأة] ٦٥
- [مسئلة ١٠: اذا أوصى الميت بأن يصلّى عليه شخص معيّن] ٦٥
- [مسئلة ١١: يستحب اتيان الصلاة جماعة] ٦٥

- مسئلة ١٢: لا يتحمل الامام فى الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين] ٦٦
- مسئلة ١٣: يجوز فى الجماعة أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب] ٦٦
- مسئلة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء] ٦٦
- مسئلة ١٥: يجوز صلاة العراء على الميت] ٦٧
- مسئلة ١٦: فى الجماعة من غير النساء و العراء] ٦٧
- مسئلة ١٧: اذا اقتدت المرأة بالرجل] ٦٧
- مسئلة ١٨: يجوز فى صلاة الميت العدول من امام الى امام] ٦٨
- مسئلة ١٩: اذا كبر قبل الامام فى التكبير الأول] ٦٨
- مسئلة ٢٠: اذا حضر الشخص فى اثناء صلاة الامام] ٦٩
- فصل فى كيفية صلاة الميت] ٦٩
- اشارة ٦٩
- كون صلاة الميت عندنا خمس تكبيرات] ٧٠
- مسئلة ١: لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات] ٧١
- مسئلة ٢: لا يلزم الاقتصار فى الأدعية بين التكبيرات] ٧١
- مسئلة ٣: يجب العربية فى الأدعية] ٧٢
- مسئلة ٤: ليس فى صلاة الميت أذان و لا اقامة] ٧٢
- مسئلة ٥: اذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأة] ٧٢
- مسئلة ٦: اذا شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر] ٧٣
- مسئلة ٧: يجوز أن يقرأ الأدعية فى الكتاب] ٧٣
- فصل فى شرائط صلاة الميت] ٧٣
- اشارة ٧٣
- و هى امور:] ٧٣
- مسئلة ١: لا يعتبر فى صلاة الميت الطهارة] ٧٦
- مسئلة ٢: اذا لم يتمكن من الصلاة قائما أصلا] ٧٦

- مسئلة ٣: اذا لم يمكن الاستقبال أصلا] ٧٦
- مسئلة ٤: اذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّي في مكان مباح] ٧٧
- مسئلة ٥: اذا صلّى على ميتين صلاة واحدة] ٧٧
- مسئلة ٦: اذا تبين بعد الصلاة أنّ الميت كان مكبوا] ٧٧
- مسئلة ٧: اذا لم يصلّ على الميت] ٧٧
- مسئلة ٨: اذا صلّى على قبر ثم خرج الميت من قبره] ٧٨
- مسئلة ٩: يجوز التيمّم لصلاة الجنازة] ٧٨
- مسئلة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت] ٧٨
- مسئلة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما] ٧٨
- مسئلة ١٢: اذا صلّى عليه العاجز عن القيام جالسا] ٧٩
- مسئلة ١٣: اذا شك في أنّ غيره صلّى عليه أم لا] ٧٩
- مسئلة ١٤: اذا صلّى أحد عليه معتقدا بصحتها] ٧٩
- مسئلة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلّى عليه قبل الانزعاج] ٨٠
- مسئلة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت] ٨٠
- مسئلة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن] ٨١
- مسئلة ١٨: الميت المصلّى عليه قبل الدفن] ٨١
- مسئلة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات] ٨٢
- مسئلة ٢٠: يستحبّ المبادرة الى الصلاة على الميت] ٨٢
- مسئلة ٢١: لا يجوز على الأحوط اتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة] ٨٢
- مسئلة ٢٢: اذا كان هناك ميتان] ٨٣
- مسئلة ٢٣: اذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر] ٨٣
- فصل في آداب الصلاة على الميت] ٨٤
- اشارة ٨٤
- الاول: أن يكون المصلّي على طهارة] ٨٤

٨٤[الثاني: أن يقف الامام و المنفرد عند وسط الرجل]
٨٥[الثالث: أن يكون المصلّي حافياً]
٨٥[الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأول]
٨٥[الخامس: أن يقف قريباً من الجنازة]
٨٥[السادس: أن يرفع الامام صوته]
٨٦[السابع: اختيار المواضع المعتادة للصلاة]
٨٦[الثامن: أن لا توقع في المساجد]
٨٦[التاسع: أن تكون بالجماعة]
٨٦[العاشر: أن يقف المأموم خلف الامام]
٨٧[الحادي عشر: الاجتهاد في الدعاء]
٨٧[الثاني عشر: أن يقول قبل الصلاة، الصلاة ثلاث مرّات]
٨٧[الثالث عشر: أن تقف الحائض]
٨٧[الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميت]
٨٨[مسئلة ١: اذا اجتمعت جنازات]
٨٨فصل: في الدفن
٨٨اشارة
٨٨[فصل في وجوب الدفن شرعاً]
٨٨اشارة
٨٩[مسئلة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة]
٩٠[مسئلة ٢: اذا مات ميت في السفينة]
٩١[مسئلة ٣: اذا ماتت كافرة]
٩١[مسئلة ٤: لا يعتبر في الدفن قصد القرية]
٩١[مسئلة ٥: اذا خيف على الميت من اخراج السبع اياه]
٩٢[مسئلة ٦: مئونة الالقاء في البحر]

- ٩٢ [مسئلة ٧: يشترط فى الدفن أيضا اذن الولي]
- ٩٣ [مسئلة ٨: اذا اشتبهت القبلة]
- ٩٣ [مسئلة ٩: الأحوط اجراء احكام المسلم على الطفل]
- ٩٣ [مسئلة ١٠: لا يجوز دفن المسلم فى مقبرة الكفار]
- ٩٤ [مسئلة ١١: لا يجوز دفن المسلم فى مثل المزبلة]
- ٩٤ [مسئلة ١٢: لا يجوز الدفن فى المكان المغصوب]
- ٩٤ [مسئلة ١٣: يجب دفن الأجزاء من الميت]
- ٩٥ [مسئلة ١٤: اذا مات شخص فى البئر]
- ٩٥ [مسئلة ١٥: اذا مات الجنين فى بطن الحامل]
- ٩٦ [فصل فى المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده]
- ٩٦ اشارة
- ٩٦ [او هى امور:]
- ٩٦ اشارة
- ٩٦ [الاول: أن يكون عمق القبر الى الترقوة]
- ٩٦ [الثانى: أن يجعل له لحد مما يلى القبلة]
- ٩٧ [الثالث: أن يدفن فى المقبرة القريبة]
- ٩٧ [الرابع: أن يوضع الجنازة دون القبر]
- ٩٧ [الخامس: ان كان الميت رجلا يوضع فى الدفة الأخيرة]
- ٩٧ [السادس: أن يغطى القبر بثوب عند ادخال المرأة]
- ٩٨ [السابع: ان يسَلّ من نعشه سلا فيرسل الى القبر برفق]
- ٩٨ [الثامن: الدعاء عند السلّ من النعش]
- ٩٨ [التاسع: أن تحلّ عقد الكفن بعد الوضع فى القبر]
- ٩٨ [العاشر: أن يحسر عن وجهه]
- ٩٩ [الحادى عشر: ان يسند ظهره بلبنة]

- الثنائي عشر: جعل مقدار لبنئ من تربة الحسين عليه السلام تلقاء وجهه] ٩٩
- الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع في اللحد] ٩٩
- الرابع عشر: أن يسد اللحد باللين] ١٠٠
- الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين] ١٠٠
- السادس عشر: أن يكون من يضعه في القبر على طهارة] ١٠١
- السابع عشر: أن يهيل غير ذي رحم] ١٠١
- الثامن عشر: ان يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها] ١٠١
- التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع] ١٠١
- العشرون: تربيع القبر] ١٠١
- الحادي والعشرون: ان يجعل على القبر علامة] ١٠٢
- الثاني والعشرون: أن يرش عليه الماء] ١٠٢
- الثالث والعشرون: ان يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر] ١٠٢
- الرابع والعشرون: أن يلقنه الولي] ١٠٢
- الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر] ١٠٣
- السادس والعشرون: أن يجعل في فمه فص عقيق] ١٠٣
- السابع والعشرون: ان يوضع على قبره شيء من الحصى] ١٠٣
- الثامن والعشرون: تعزية المصاب] ١٠٣
- التاسع والعشرون: ارسال الطعام الى أهل الميت] ١٠٤
- الثلاثون: شهادة أربعين او خمسين من المؤمنين] ١٠٤
- الواحد والثلاثون: البكاء على المؤمن] ١٠٤
- الثاني والثلاثون: أن يسلي صاحب المصيبة] ١٠٤
- الثالث والثلاثون: الصبر على المصيبة] ١٠٤
- الرابع والثلاثون: قول - انا لله] ١٠٥
- الخامس والثلاثون: زيارة القبور] ١٠٥

- ١٠٥ [السادس و الثلاثون: طلب الحاجة عند قبر الوالدين]
- ١٠٥ [السابع و الثلاثون: احكام بناء القبر]
- ١٠٦ [الثامن و الثلاثون: دفن الأقارب متقاربين]
- ١٠٦ [التاسع و الثلاثون: التحميد و الاسترجاع]
- ١٠٦ [الأربعون: صلاة الهدية ليلة الدفن]
- ١٠٦ [مسئلة ١: اذا نقل الميت الى مكان آخر]
- ١٠٧ [مسئلة ٢: لا فرق في استحباب التعزية لأهل المصيبة]
- ١٠٧ [مسئلة ٣: تستحب الوصية بمال لطعام مأتمه]
- ١٠٧ فصل: في مكروهات الدفن
- ١٠٧ اشارة
- ١٠٨ [و هي امور]
- ١٠٨ اشارة
- ١٠٨ [الأول: دفن الميتين في قبر واحد]
- ١٠٨ [الثاني: فرش القبر بالساج]
- ١٠٨ [الثالث: نزول الأب في قبر ولده]
- ١٠٨ [الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب]
- ١٠٩ [الخامس: سد القبر بتراب غير ترابه]
- ١٠٩ [السادس: تجصيصه او تطيينه لغير ضرورة]
- ١٠٩ [السابع: تجديد القبر بعد اندراسه]
- ١٠٩ [الثامن: تسنيمه]
- ١٠٩ [التاسع: البناء عليه]
- ١١٠ [العاشر: اتخاذ المقبرة مسجدا]
- ١١٠ [الحادى عشر: المقام على القبور]
- ١١٠ [الثانى عشر: الجلوس على القبر]

- ١١٠ [الثالث عشر: البول و الغائط فى المقابر]
- ١١١ [الرابع عشر: الضحك فى المقابر]
- ١١١ [الخامس عشر: الدفن فى الدور]
- ١١١ [السادس عشر: تنجيس القبور]
- ١١١ [السابع عشر: المشى على القبور]
- ١١١ [الثامن عشر: الاتكاء على القبر]
- ١١١ [التاسع عشر: إنزال الميت فى القبر بغتة]
- ١١٢ [العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع]
- ١١٢ [الحادى و العشرون: نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر]
- ١١٢ [مسئلة ١: يجوز البكاء على الميت]
- ١١٣ [مسئلة ٢: يجوز النوح على الميت]
- ١١٣ [مسئلة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش]
- ١١٣ [مسئلة ٤: فى جز المرأة شعرها فى المصيبة كفارة]
- ١١٣ [مسئلة ٥: فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته]
- ١١٤ [مسئلة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن]
- ١١٥ [مسئلة ٧: يستثنى من حرمة النبش موارد:]
- ١١٥ اشارة
- ١١٥ [الأول: إذا دفن فى مكان المغصوب]
- ١١٥ [الثانى: إذا كان مدفونا بلا غسل أو بلا كفن]
- ١١٦ [الثالث: إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده]
- ١١٦ [الرابع: لدفن بعض أجزائه المبائة منه معه]
- ١١٦ [الخامس: إذا دفن فى مقبرة لا يناسبه]
- ١١٦ [السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفة]
- ١١٧ [السابع: إذا كان موضوعا فى تابوت و دفن كذلك]

- ١١٧ [الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي]
- ١١٧ [التاسع: إذا أوصى بدفنه في مكان معين و خولف]
- ١١٧ [العاشر: إذا دعت ضرورة إلى النباش]
- ١١٨ [الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل]
- ١١٨ [الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه و نقله بعد مدّة]
- ١١٨ [مسئلة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميّتها]
- ١١٩ [مسئلة ٩: إذا لم يعلم أنّه قبر مؤمن أو كافر]
- ١١٩ [مسئلة ١٠: إذا دفن الميت فى ملك الغير]
- ١١٩ [مسئلة ١١: إذا أذن فى دفن ميّت فى ملكه لا يجوز له ان يرجع عن إذنه]
- ١٢٠ [مسئلة ١٢: إذا خرج الميت المدفون فى ملك الغير]
- ١٢٠ [مسئلة ١٣: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده]
- ١٢٠ [مسئلة ١٥: من الأمكنة التى يستحب الدفن فيها]
- ١٢١ [مسئلة ١٦: ينبغى للمؤمن إعداد قبر لنفسه]
- ١٢١ [مسئلة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن]
- ١٢١ [مسئلة ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن]
- ١٢١ [مسئلة ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت]
- ١٢٢ [مسئلة ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن]
- ١٢٢ [فصل: فى الأغسال المندوبة]
- ١٢٢ [فصل: فى الأغسال المندوبة الزمانيّة]
- ١٢٢ [اشارة]
- ١٢٣ [الاول غسل الجمعة]
- ١٢٣ [مسئلة ١: وقت غسل الجمعة]
- ١٢٣ [مسئلة ٢: يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس]
- ١٢٤ [مسئلة ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال (أشهد أن ...)]

- مسئلة ٤: لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة] ١٢٤
- مسئلة ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه] ١٢٤
- مسئلة ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة] ١٢٥
- مسئلة ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس] ١٢٥
- مسئلة ٨: الأولى إتيانه قريبا من الزوال] ١٢٥
- مسئلة ١١: إذا اغتسل بتختيل يوم الخميس] ١٢٦
- مسئلة ١٢: غسل الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر] ١٢٦
- مسئلة ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب] ١٢٦
- مسئلة ١٤: إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء] ١٢٧
- الثاني: من الأغسال الزمانية أغسال ليالي شهر رمضان] ١٢٧
- اشارة ١٢٧
- مسئلة ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليلة الأولى] ١٢٧
- مسئلة ١٦: وقت غسل الليالي تمام الليل] ١٢٨
- مسئلة ١٧: إذا ترك الغسل الأول في الليلة الثالثة و العشرين] ١٢٨
- مسئلة ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث] ١٢٨
- الثالث: غسل يومي العيدين] ١٢٨
- الرابع: غسل يوم التروية] ١٢٩
- الخامس: غسل يوم عرفه] ١٢٩
- السادس: غسل أيام من رجب] ١٢٩
- السابع: غسل يوم الغدير] ١٣٠
- الثامن: يوم المباهلة] ١٣٠
- التاسع: يوم النصف من شعبان] ١٣٠
- العاشر: يوم المولود] ١٣٠
- الحادى عشر: يوم النيروز] ١٣١

- ١٣١ [الثاني عشر: يوم التاسع من ربيع الاول]
- ١٣١ [الثالث عشر: يوم دحو الأرض]
- ١٣١ [الرابع عشر: كل ليلة من ليالي الجمعة]
- ١٣١ اشارة
- ١٣١ [مسئلة ١٩: لا قضاء للأغسال الزمانية]
- ١٣٢ [مسئلة ٢٠: ربما قيل يكون الغسل مستحبا نفسيا]
- ١٣٢ فصل: في الأغسال المكانية
- ١٣٢ اشارة
- ١٣٢ [مسئلة ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل]
- ١٣٣ [فصل في الأغسال الفعلية]
- ١٣٣ اشارة
- ١٣٣ [القسم الأول: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله]
- ١٣٥ [القسم الثاني: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي فعله]
- ١٣٥ اشارة
- ١٣٥ [أحدها: غسل التوبة]
- ١٣٥ [الثاني: الغسل لقتل الوزع]
- ١٣٥ [الثالث: غسل المولود]
- ١٣٦ [الرابع: الغسل لرؤية المصلوب]
- ١٣٦ [الخامس: غسل من فزط في صلاة الكسوفين]
- ١٣٦ [السادس: غسل المرأة اذا تطيبت لغير زوجها]
- ١٣٦ [السابع: غسل من شرب مسكرا]
- ١٣٧ [الثامن: غسل من متى ميتا]
- ١٣٧ [مسئلة ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة]
- ١٣٧ [مسئلة ٢: وقت الأغسال المكانية قبل الدخول فيها]

- مسئلة ٣: ينتقض الأغسال الفعلية بالحدث الأصغر] ١٣٨
- مسئلة ٤: الأغسال المستحبّة لا تكفى عن الوضوء] ١٣٨
- مسئلة ٥: اذا كان عليه أغسال متعدّدة] ١٣٨
- مسئلة ٦: نقل من جماعة استحباب الغسل نفسا] ١٣٩
- مسئلة ٧: يقوم التيمّم مقام الغسل فى جميع ما ذكر] ١٣٩
- [فصل فى التيمّم] ١٣٩
- اشارة ١٣٩
- [فصل فى بيان المسوغات للتيمّم] ١٤٠
- اشارة ١٤٠
- [الاول من المسوغات عدم وجدان الماء] ١٤٠
- اشارة ١٤٠
- مسئلة ١: اذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها] ١٤١
- مسئلة ٢: الظاهر وجوب الطلب فى الأزيد] ١٤١
- مسئلة ٣: الظاهر كفاية الاستنابة فى الطب] ١٤١
- مسئلة ٤: اذا احتمل وجود الماء فى رحله] ١٤٢
- مسئلة ٥: اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة] ١٤٢
- مسئلة ٦: اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها] ١٤٢
- مسئلة ٧: المناط فى السهم و الرمى و القوس] ١٤٣
- مسئلة ٨: يسقط وجوب الطلب فى ضيق الوقت] ١٤٣
- مسئلة ٩: اذا ترك الطلب حتّى ضاق الوقت] ١٤٣
- مسئلة ١٠: اذا ترك الطلب فى سعة الوقت و صلى] ١٤٣
- مسئلة ١١: اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته] ١٤٣
- مسئلة ١٢: اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه] ١٤٤
- مسئلة ١٣: لا يجوز اراقة الماء الكافى للوضوء] ١٤٤

- مسئلة ١٤: يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه] ١٤٥
- مسئلة ١٥: اذا كانت الأرض فى بعض الجوانب حزنئة] ١٤٥
- الثنائى: عدم الوصلة الى الماء الموجود لعجز] ١٤٦
- اشارة ١٤٦
- مسئلة ١٦: اذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو] ١٤٦
- مسئلة ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب] ١٤٧
- الثلث: الخوف من استعماله على نفسه] ١٤٧
- اشارة ١٤٧
- مسئلة ١٨: اذا تحمّل الضرر و توضأ أو اغتسل] ١٤٨
- مسئلة ١٩: اذا تيمّم باعتقاد الضرر] ١٤٨
- مسئلة ٢٠: اذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضراً] ١٤٩
- مسئلة ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه] ١٤٩
- الرابع: الحرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله] ١٥٠
- الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده] ١٥٠
- اشارة ١٥٠
- مسئلة ٢٢: اذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس] ١٥١
- السادس: اذا عارض استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل] ١٥٢
- اشارة ١٥٢
- مسئلة ٢٣: اذا كان معه ما يكفيه لوضوئه] ١٥٢
- مسئلة ٢٤: اذا دار أمره بين ترك الصلاة فى الوقت أو شرب الماء النجس] ١٥٣
- مسئلة ٢٥: اذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين] ١٥٣
- السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء] ١٥٣
- اشارة ١٥٣
- مسئلة ٢٦: إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة] ١٥٤

- مسئلة ٢٧: اذا شك فى ضيق الوقت و سעתه] ١٥٤
- مسئلة ٢٨: اذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت] ١٥٥
- مسئلة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت] ١٥٥
- مسئلة ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء] ١٥٥
- مسئلة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق] ١٥٦
- مسئلة ٣٢: يشترط فى الانتقال الى التيمم ضيق الوقت] ١٥٦
- مسئلة ٣٣: فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقتة اشكال] ١٥٦
- مسئلة ٣٤: اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه] ١٥٦
- [الثامن: عدم امكان استعمال الماء لمانع] ١٥٧
- اشارة ١٥٧
- مسئلة ٣٥: اذا كان جنباً و لم يكن عنده ماء و كان موجوداً فى المسجد] ١٥٧
- مسئلة ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء آلا فى موضعين:] ١٥٧
- مسئلة ٣٧: اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه] ١٥٩
- [فصل فى بيان ما يصح التيمم به] ١٥٩
- اشارة ١٥٩
- [جواز التيمم على مطلق وجه الأرض] ١٥٩
- اشارة ١٦٠
- مسئلة ١: الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه] ١٦٥
- مسئلة ٢: لا يجوز فى حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الآجر و الخزف] ١٦٥
- مسئلة ٣: التيمم على الحائط المبنى بالطين و اللبن] ١٦٦
- مسئلة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس] ١٦٦
- مسئلة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخة] ١٦٦
- مسئلة ٦: اذا تيمم بالطين فلصق بيده] ١٦٦
- مسئلة ٧: لا يجوز التيمم على التراب الممزوج] ١٦٧

- مسئلة ٨: اذا لم يكن عنده آلا الثلج أو الجمد] ١٦٧
- مسئلة ٩: اذا لم يكن عنده ما يتيم به] ١٦٧
- مسئلة ١٠: اذا كان وظيفته التيم بالغبار] ١٦٧
- مسئلة ١١: يجوز التيم اختيارا على الأرض النديّة] ١٦٨
- مسئلة ١٢: اذا تيم بما يعتقد جواز التيم به فبان خلافه] ١٦٨
- مسئلة ١٣: المناطق في الطين الذي من المرتبة الثالثة] ١٦٨
- فصل في شرائط ما يتيم به] ١٦٨
- اشارة ١٦٨
- مسئلة ١: اذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة] ١٦٩
- مسئلة ٢: اذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس] ١٦٩
- مسئلة ٣: اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيّة أحدهما] ١٧٠
- مسئلة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا] ١٧٠
- مسئلة ٥: لا يجوز التيم بما يشك في كونه ترابا أو غيره] ١٧١
- مسئلة ٦: المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيم فيه] ١٧١
- مسئلة ٧: اذا لم يكن عنده ما يتيم به] ١٧١
- مسئلة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيم به غبار] ١٧٢
- مسئلة ٩: يستحب أن يكون ما يتيم به من ربي الارض] ١٧٢
- مسئلة ١٠: يكره التيم بالأرض السبخة] ١٧٢
- فصل في كيفية التيم] ١٧٣
- اشارة ١٧٣
- أو يجب فيه امور:] ١٧٣
- [الأول: ضرب باطن اليدين معا] ١٧٣
- [الثاني: مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما] ١٧٥
- [الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى] ١٧٦

- ١٧٦ [أما شرائطه]
- ١٧٦ اشارة
- ١٧٦ [الأول: النية مقارنة لضرب اليدين]
- ١٧٦ [الثاني: المباشرة]
- ١٧٧ [الثالث: الموالاة]
- ١٧٧ [الرابع: الترتيب]
- ١٧٨ [الخامس: الابتداء بالأعلى]
- ١٧٨ [السادس: عدم الحائل بين الماسح و الممسوح]
- ١٧٨ [السابع: طهارة الماسح و الممسوح]
- ١٧٩ [مسئلة ١: اذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه]
- ١٧٩ [مسئلة ٢: اذا كان فى محل المسح لحم زائد]
- ١٧٩ [مسئلة ٣: اذا كان على محل المسح شعر]
- ١٧٩ [مسئلة ٤: اذا كان على الماسح و الممسوح جبيرة]
- ١٨٠ [مسئلة ٥: اذا خالف الترتيب بطل]
- ١٨٠ [مسئلة ٦: يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة]
- ١٨٠ [مسئلة ٧: اذا كان باطن اليدين نجسا]
- ١٨١ [مسئلة ٨: الأقطع باحدى اليدين]
- ١٨١ [مسئلة ٩: اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم]
- ١٨٢ [مسئلة ١٠: الخاتم حائل]
- ١٨٢ [مسئلة ١١: لا يجب تعيين المبدل منه]
- ١٨٢ [مسئلة ١٢: مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها]
- ١٨٣ [مسئلة ١٣: إذا قصد غايه فتبين عدمها]
- ١٨٣ [مسئلة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر]
- ١٨٣ [مسئلة ١٥: فى مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح]

- مسئلة ١٦: إذا رفع يده فى أثناء المسح] ١٨٣
- مسئلة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر] ١٨٤
- مسئلة ١٨: يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة] ١٨٤
- مسئلة ١٩: إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه] ١٨٥
- مسئلة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء] ١٨٦
- فصل فى أحكام التيمم] ١٨٦
- اشارة ١٨٦
- مسئلة ١: لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها] ١٨٦
- مسئلة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة] ١٨٦
- مسئلة ٣: الأقوى جواز التيمم فى سعة الوقت] ١٨٧
- مسئلة ٤: إذا تيمم لصلاة سابقة و صلى و لم ينقض تيممه] ١٨٧
- مسئلة ٥: المراد بآخر الوقت] ١٨٨
- مسئلة ٦: يجوز التيمم لصلاة القضاء] ١٨٨
- مسئلة ٧: إذا اعتقد عدم سعة الوقت فيتيمم و صلى] ١٨٨
- مسئلة ٨: لا يجب إعادة الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح] ١٨٩
- مسئلة ٩: إذا تيمم لغاية من الغايات] ١٩٠
- مسئلة ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم] ١٩٠
- مسئلة ١١: التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابة] ١٩١
- مسئلة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل] ١٩١
- مسئلة ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة] ١٩٢
- مسئلة ١٤: إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة] ١٩٢
- مسئلة ١٥: لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء فى أثناءها] ١٩٣
- مسئلة ١٦: إذا كان وجدا للماء و تيمم لعذر آخر] ١٩٣
- مسئلة ١٧: إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد فى أثناءها] ١٩٣

- مسئلة ١٨: فى جواز مسك كتابة القرآن و قراءة العزائم] ١٩٤
- مسئلة ١٩: إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة] ١٩٤
- مسئلة ٢٠: الحكم بالصحة فى صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة] ١٩٤
- مسئلة ٢١: المجنب المتيّم بدل الغسل] ١٩٥
- مسئلة ٢٢: إذا وجد جماعة متيّمون ماء مباحا] ١٩٥
- مسئلة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابة] ١٩٦
- مسئلة ٢٤: لا يبطل التيّم الذى هو بدل عن الغسل بالحدث الأصغر] ١٩٦
- مسئلة ٢٥: حكم التداخل الذى مرّ سابقا فى الاغتسال يجرى فى التيّم] ١٩٧
- مسئلة ٢٦: إذا تيّم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها] ١٩٧
- مسئلة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر] ١٩٧
- مسئلة ٢٨: إذا نذر نافلة مطلقة أو موقّته فى زمان معيّن] ١٩٨
- مسئلة ٢٩: لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت مّن وظيفته التيّم] ١٩٨
- مسئلة ٣٠: المجنب المتيّم إذا وجد الماء فى المسجد] ١٩٩
- مسئلة ٣١: لو كان عنده من الماء ما يكفى لأحد الأمرين] ١٩٩
- مسئلة ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنّه لو آخر التيّم إلى ما بعد دخوله] ١٩٩
- مسئلة ٣٣: يجب التيّم لمسك كتابة القرآن] ٢٠٠
- مسئلة ٣٤: إذا وصل شعر الرأس الى الجبهة] ٢٠٠
- مسئلة ٣٥: إذا شك فى وجود حاجب] ٢٠٠
- مسئلة ٣٦: فى الموارد التى يجب عليه التيّم بدلا عن الغسل و عن الوضوء] ٢٠١
- مسئلة ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة] ٢٠١
- الفهرس ٢٠٢
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ٢٠٨

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى المجلد ٩

اشارة

نام كتاب: ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى

موضوع: فقه استدلالی

نويسنده: گلپایگانی، علی صافی

تاریخ وفات مؤلف: ۱۴۳۰ هـ ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۱۰

ناشر: گنج عرفان

تاریخ نشر: ۱۴۲۷ هـ ق

نوبت چاپ: اول

مکان چاپ: قم- ایران

شابک: -۶۵- ۷۹۵۸- ۹۶۴

الجزء التاسع

[تتمة كتاب الطهارة]

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤

[حمد و شكر]

نحمدك يا ربّ على نعمائك و نشكرک على آلائک و نصلى و نسلم على محمد خاتم انبيائك الذى اعطيته ديننا جامعاً وافياً لهدايته خلقك و سعادة عبادك صلّ اللهم عليه و على آله افضل ما صليت على اوليائك لا سيما على الامام الثانى عشر الكاشف للضرّ عن أحبائك و المنتقم من أعدائك و اللّعن على أعدائهم الى يوم لقاءك.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥

فصل: فى تكفين الميت

اشارة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧

قوله رحمه الله

فصل في تكفين الميت يجب تكفينه بالوجوب الكفائي رجلا كان أو امرأة أو خنثى أو صغيرا بثلاث قطعات.

الأولى: المتزر و يجب أن يكون من السرّة الى الركبة و الأفضل من الصدر الى القدم.

الثانية: القميص و يجب أن يكون من المنكبين الى نصف الساق و الأفضل الى القدم.

الثالثة: الازار و يجب أن يغطّى تمام البدن و الأحوط أن يكون في الطول بحيث يمكن أن يشدّ طرفاه و في العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر و الأحوط أن لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثة و ان أوصى به أن يحسب من الثلث و ان لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور و ان دار الأمر بين واحدة من الثلاث تجعل ازارا و ان لم يمكن فتوبا و ان لم

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨

يمكن ألا مقدار ستر العورة تعين و ان دار بين القبل و الدبر يقدم الأول

[فصل في وجوب تكفين الميت]

إشارة

(١)

أقول أمّا وجوب تكفين الميت فهو ممّا لا إشكال فيه و لم يظهر خلاف فيه من أحد و دلّت الأخبار الكثيرة عليه منها خبر فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال أنما امر أن يكفن الميت ليلقى ربه عزّ و جلّ طاهر الجسد و لثلا تبد و عورته لمن يحمله أو يدفنه و لثلا ينظر الناس على بعض حاله و قبح منظره «١» و غيرها ممّا دلّ على كونه ثلاث قطعات و كونه من أىّ جنس و أىّ شىء من موانعه و أمّا عدم الفرق في وجوبه بين الذكر و الانثى فلا طلاق الأوّل لأنّ الميت شامل لهما و التصريح بكون المرأة مثل الرجل في رواية سهل عن بعض أصحابنا رفعه قال سألته كيف تكفن المرأة فقال كما يكفن الرجل «٢».

و أمّا وجوب تكفين الخنثى فلانها ليست طبيعته ثالثة لأنّها أمّا رجل او امرأة.

و أمّا الصغير فيدلّ على وجوب تكفينه المطلقات الدالّة على وجوب تكفين الميت و ما مضى في باب الغسل من أنّه اذا تمّ للقسط أربعة أشهر وجب تغسيله و تكفينه.

و أمّا كون الكفن بثلاث قطعات فهو المعروف و المشهور بين الأصحاب و يدلّ عليه بعض النصوص مثل رواية سماعة قال سألت عمارا يكفن به الميت قال ثلاثة

(١) الرواية ١ من الباب ١ من ابواب التكفين من الوسائل

(٢) الرواية ١٦ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩

أثوب و أنما كفن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في ثلاثة أثوب «١» و غيرها راجع الباب ٢ من ابواب التكفين حديث ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١١ و أمّا ما ذكر السيد المؤلف رحمه الله من أن الأولى من القطعات المتزرر يجب ان يكون من السرّة الى الركبة و الأفضل من الصدر الى القدم و الثانية القميص و يجب أن يكون من المنكبين الى نصف الساق و الأفضل الى القدم و الثالثة الازار و يجب أن يغطّى تمام البدن.

اقول هذا أيضا هو المعروف بين الأصحاب و يدلّ عليه بعض الأخبار منها خبر يونس عنهم عليه السلام قال أبسط الحبرة بسطا ثم أبسط عليه الازار ثم أبسط القميص عليه «٢».

و المراد من الحبرة هو الثوب الشامل لتمام الجسد و منها رواية معاوية بن وهب قال يكفن الميت في خمسة أثواب قميص لا يزر و ازار و خرقة يصعب بها وسطه و برد يلفّ فيه و عمامة يعتمّ بها و يلقي فضلها على صدره «٣» و بقرينه رواية عبد الله بن سنان «٤» يحمل تكفين الميت بالخرقة و العمامة على الاستحباب و المراد من البرد الذي يلفّ فيه هو الازار.

و كما قال السيد المؤلف رحمه الله الأحوط ان يكون في الطول بحيث يمكن أن يشدّ طرفاه و في العرض بحيث أن يوضع أحد جانبيه على الآخر لأنّ الظاهر من كونه يلفّ فيه أن يغطّي تمام بدنه بنفسه.

و الاحوط كما قال السيد المؤلف رحمه الله أن لا يحسب الزائد على القدر الواجب

(١) الرواية ٦ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ١٣ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٤) الرواية ١٢ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠

على الصغار و ان أوصى الميت بالمقدار الزائد يحسب من الثلث.

و أمّا في صورة عدم التمكن من القطعات الثلاثة يكتفى بالمقدور لان القدرة شرط في التكليف و مع عدمها يسقط الغير المقدور و أمّا عدم سقوط أصل التكفين فلان الظاهر كون كل واحد من القطعات واجبا مستقلا و ان كان بتمامها يصدق التكفين و أمّا اذا دار الأمر بين واحدة من الثلاث بأن كان لنا مقدار من المنسوج من القطن يكفي لأحد من الثلاثة يجعل ازارا لأنّه يغطّي به تمام البدن و ان لم يمكن فتوبا لأنّه يغطّي به معظم البدن.

و أمّا اذا لم يمكن ألا ستر العورتين فتعين لعدم جواز كشف عورة الميت و كون الأمر بالكفن لثلاث تبدو عورته.

و أمّا لو دار الأمر بين ستر القبل او الدبر فالقبل مقدّم لأنّ الدبر مستور بالاليتين

[مسئلة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربة و ان كان أحوط.

(١)

اقول و ان قلنا في باب شرائط غسل الميت من أنّه يعتبر قصد القربة لكن بملاحظة دعوى الشهرة و الاجماع على عدم اعتباره في التكفين نقول بأنّ الأحوط قصد التقرب به.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١

[مسئلة ٢: الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته فلا يكتفى بما يكون حاكيا و ان حصل الستر بالمجوع نعم لا يبعد كفاية ما يكون ساترا من جهة طليئة بالنشا و نحوه لا بنفسه و ان كان الأحوط كونه كذلك بنفسه (١)

أقول لان الظاهر من الأمر بالتكفين ستر مواضع البدن بالكفن فلا بد من كون كل من القطعات ساترا لما تحته و لا يبعد كفاية ساترية الكفن و لو بالطلية بالنشا و ان كان الاحوط كونه بنفسه ساترا

[مسئلة ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لو في حال الاضطرار و لو كفن بالمغصوب وجب نزع و لو بعد الدفن أيضا (٢)

أقول اما عدم جواز التكفين بجلد الميتة لكونه نجسا و قد مضى في باب شرائط الغسل وجوب ازالة النجاسة عن بدن الميت و اعتبار طهارة بدنه و كذا في المسئلة ٨ بأنه يجب ازالة النجاسة عن جسده و لو كان بعد وضعه في القبر لدلالة خبر روح بن عبد الرحيم المتقدم و تكفينه بجلد الميتة يوجب نجاسته مع ما قلنا من اعتبار طهارة الكفن حتى لو تنجس بعد تكفين الميت به وجب تطهيره او قرضه

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢

بالمقراض «١» فهذا حال النجاسة العرضية فالنجاسة الذاتية بطريق اولى و قد أشار السيد المؤلف رحمه الله به في المسئلة ٧.

و اما عدم جواز تكفينه بالمغصوب فللنهي عن التصرف في مال الغير بل لو علم بالغصب بعد الدفن وجب نبش القبر و نزع منه و لو كان تكفينه بالمغصوب لعدم وجود كفن غيره.

[مسئلة ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس]

إشارة

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط و لا بالحرير الخالص و ان كان الميت طفلا او امرأة و لا بالمذهب و لا بما لا يؤكل لحمه جلدا كان أو شعرا أو وبراً و الأحوط أن لا يكون من جلد المأكول و أما من وبره و شعره فلا بأس و ان كان الأحوط فيهما أيضا المنع و أما في حال الاضطرار فيجوز بالجميع.

(١)

أقول في هذه المسألة امور:

الأمر الاول: عدم جواز تكفين الميت بالنجس اختيارا

لما قلنا و نقول في المسألة ٧ ان شاء الله تعالى.
و اما عدم جواز التكفين بالكفن المتنجس بما عفى عنها في الصلاة لعدم دليل

(١) راجع الوسائل ج ١ الباب ٢٤ من ابواب التكفين.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣
على العفو عن هذه النجاسة في الكفن.

الأمر الثاني: عدم جواز تكفين الميت مطلقا رجلا كان أو طفلا أو بالحرير الخالص.

فنقول مضافا الى دعوى الاجماع عليه يمكن التمسك بخبر حسين بن راشد قال سألته عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قز و قطن هل يصلح أن يكفن فيها الموتى قال اذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس «١» و ضعفه بالاضمار منجبر بعمل الأصحاب به و هذا الخبر يشمل الرجل و المرأة و الصغير و الكبير و المرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نهى أن يكفن الرجال في ثياب الحرير. «٢»
لا ينافي ما قلنا لأنه لا مفهوم له لان ذكر الرجال فيه يكون من باب المثال مثل رجل شك.

الأمر الثالث: عدم جواز التكفين بالمذهب

فالعمدة فيه دعوى الاجماع لعدم تمامية ما ذكر وجها للحرمة مثل اشتراط كون الكفن من جنس ما يصلّى فيه و غير ذلك فلهذا نقول بأن الاحوط عدم جواز كون الكفن مذهبا.

الأمر الرابع: عدم جواز تكفين الميت في جلد ما لا يؤكل لحمه

و وبره و شعره فلم نر له وجها وجيها الا- دعوى الاجماع عليه فباعتباره نقول أنّ الاحوط عدم جواز تكفين الميت بجلد ما لا يؤكل لحمه و لا بشعره و وبره.

الأمر الخامس: أنّ الاحوط عدم كون الكفن من جلد المأكول

لدعوى

(١) الرواية ١ من الباب ٢٣ من ابواب التكفين من الوسائل

(٢) الرواية ٢ من الباب ١٩ من ابواب التكفين من المستدرک.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤

الاجماع عن بعض و لم نقف على دليل غير ذلك و اما عدم البأس عن الكفن اذا كان من وبر المأكول و شعره لاطلاق الثياب عليه و ان كان الاحوط استحبابا عدمه لما ورد في خبر عمّار الكفن يكون بردا فان لم يكن بردا فاجعله كله قطنا «١».

الأمر السادس: في حال الاضطرار يجوز التكفين بهذه الأمور كلها ألا المغصوب لما قلنا من عدم جواز التصرف في مال الغير مطلقاً و انحصار الكفن في المغصوب لا يسوغ التصرف في مال الغير بغير أذنه و الاضطرار يبيح المحذورات لا ربط بالمغصوب لأنه من باب الامتنان.

[مسئلة ٥: اذا دار الأمر بين جلد المأكول او أحد المذكورات]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول او أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع و اذا دار بين النجس و الحرير او بينه و بين أجزاء غير المأكول لا يبعد تقديم النجس و ان كان لا يخلو عن إشكال و اذا دار بين الحرير و غير المأكول يقدم الحرير و ان كان لا يخلو عن اشكال في صورة الدوران بين الحرير و جلد غير المأكول و اذا دار بين جلد غير المأكول و سائر أجزائه يقدم سائر الاجزاء.

(١)

أقول بناء على ما قلنا من الاحتياط في جلد المأكول فنقول لو دار الأمر بينه و بين سائر المذكورات في حال الاضطرار فهو مقدم على الجميع و اما لو دار الأمر

(١) الرواية ١ من الباب ١٣ من ابواب التكفين من الوسائل

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥

بين النجس و بين الحرير او بين النجس و بين أجزاء غير المأكول فما يقال في وجه تقديم النجس عليها هو كون مانعية الحرير و أجزاء غير المأكول تكون ذاتية و مانعية المتنفس تكون عرضية و اذا دار الأمر بينهما فالأخذ بالعرضية مقدم لكن لا وجه لذلك لعدم الدليل على تقدم العرضي على الذاتي.

و اما لو دار بين الحرير و غير المأكول فأقول و ان كان لا يبعد الفرق بينهما فنتيجته التخيير و لكن الاحوط كما قال الشيخ الاكبر رحمه الله في طهارته يكون الحرير مقدماً على ما لا يأكل بالنسبة الى النساء و ما لا يؤكل لحمه مقدماً على الحرير بالنسبة الى الرجال و بناء على ما قلنا من عدم الفرق بين الجلد و سائر اجزاء غير المأكول لصدق الثوب على الجلد لا وجه لتقديم سائر الاجزاء على الجلد و ان كان أحوط.

[مسئلة ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص بشرط ان يكون الخليط ازيد من الإبريسم على الأحوط.

(١)

أقول لدلالة خبر حسين بن راشد قال سأله عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قز و قطن هل يصلح ان يكفن فيها

الموتى قال اذا كان القطن أكثر من القرّ فلا بأس «١».

(١) الرواية ١ من الباب ٢٣ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦

[مسئلة ٧: اذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: اذا تنجس الكفن بنجاسة خارجة او بالخروج من الميت وجب ازالته و لو بعد الوضع فى القبر بغسل او بقرض اذا لم يفسد الكفن و اذا لم يمكن وجب تبديله مع الامكان.

(١)

أقول دلت عليه رواية ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الباب ٢٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

[مسئلة ٨: كفن الزوجة على زوجها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: كفن الزوجة على زوجها و لو مع يسارها من غير فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة أو مجنونة أو عاقله حرّه أو أمه مدخولة أو غير مدخولة دائمة أو منقطعة مطيعة أو ناشرة بل و كذا المطلقة الرجعية دون البائنة و كذا فى الزوج لا فرق بين الصغير و الكبير و العاقل و المجنون فيعطى الولي من مال المولى عليه.

(٢)

أقول أمّا كون كفن الزوجة على الزوج لدلالة رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال كفن المرأة على زوجها اذا ماتت «١».

و رواية سكونى عن جعفر عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال على الزوج كفن

(١) الرواية ١ من الباب ٣٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧

امراته اذا ماتت «١».

و أمّا عدم الفرق بين أقسام الزوجة فلاطلاق الروايتين و أمّا عدم الفرق بين أقسام الزوج فأیضا لاطلاقهما لكن فى صورة كون الزوج صغيرا أو مجنونا الأمر بيد الولي فيعطى من مال المولى عليه.

[مسئلة ٩: يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج أمور:]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج أمور:

أحدها: يساره بأن يكون له ما يفى به أو ببعضه زائدا عن مستثنيات الدين و إلا فهو أو البعض الباقي في مالها.

الثاني: عدم تقارن موتها

الثالث: عدم محجورية الزوج قبل موتها بسبب الفلس

الرابع: أن لا يتعلق به حق الغير من رهن او غيره

الخامس: عدم تعيينها الكفن بالوصية.

(١)

أقول اما مع عدم يساره فلا يجب على الزوج لأنه غير مقدور له و القدرة شرط التكليف.

و أما عدم تقارن موتها فلعدم العلم بحياة الزوج حين موت الزوجة حتى

(١) الرواية ٢ من الباب ٣٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨

يجب عليه كفنها.

و أما عدم محجورية الزوج قبل موت الزوجة بالفلس فلعدم جواز التصرف له في ماله حتى يعطى الكفن.

و أما عدم تعلق حق الغير بمال الزوج مثل الرهن و غيره فلعدم جواز تصرفه في المال إلا باذن من له الحق.

و أما مع تعيين الزوجة الكفن بالوصية لا يجب على الزوج فلعدم موضوع حتى يجب على الزوج.

[مسئلة ١٠: كفن المحللة على سيدها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: كفن المحللة على سيدها لا المحلل له.

(١)

أقول كما قلنا في مراتب الأولياء بعد الزوج المولى مقدّم على غيره و حيث ان المحلل له ليس زوجها فأمرها بيد السيد فيجب عليه

اعطاء الكفن.

[مسئلة ١١: اذا مات الزوج بعد الزوجة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: اذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها حتى لو كان وضع عليها فيتزح منها الا اذا كان بعد الدفن.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩

(١)

أقول ما قاله السيد رحمه الله تمام و أما عدم النزح عنها بعد الدفن فلعدم مجوز لبش قبرها.

[مسئلة ١٢: اذا تبرع بكفنها متبرع]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: اذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج.

(٢)

أقول فعلى ما يأتى بالنظر من كون الواجب على الزوج اعطاء الكفن لزوجته لا مالكيه الزوجه الكفن فى مال الزوج فمع تعيين الزوجه الكفن لنفسها بالوصية أو اعطاء المتبرع الكفن يسقط اعطائه عن الزوج لعدم موضوع لاعطائه.

[مسئلة ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه و ان كان ممن يجب نفقته عليه بل فى مال الميت و ان لم يكن له مال يدفن عاريا.

(٣)

أقول ما قاله المؤلف رحمه الله تمام لكن يضاف على آخر كلامه (و ان لم يكن له مال) او لا يكون متبرع بالكفن.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠

[مسئلة ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: لا- يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة فلو أكلها السبع او ذهب بها السيل وبقى الكفن رجع إليه و لو كان بعد دفنها.

(١)

أقول بعد ما قلنا سابقا من أنه يجب على الزوج اعطاء الكفن لزوجتها و لا تكون الزوجه مالكة للكفن فى مال الزوج فما قاله السيد

المؤلف تمام فى محله.

[مسئلة ١٥: اذا كان الزوج معسرا كان كفنها فى تركتها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: اذا كان الزوج معسرا كان كفنها فى تركتها فلو أيسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبة قيمته.

(٢)

أقول بعد ما قلنا فى المسئلة ٩ من أن شرط كون الكفن على الزوج يساره فما قاله السيد المؤلف رحمه الله صحيح.

[مسئلة ١٦: اذا كفنها الزوج فسرقه سارق]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: اذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مرة اخرى بل و كذا اذا كان بعد الدفن على الاحوط.

(٣)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام لانه يجب على المسلمين لف الميت فى الكفن

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١

فاذا جرّدت الزوجة وجب تكفينها بالكفن و بعد وجوب كفنها على الزوج يجب عليه ثانيا لبقاء حكم تكفينها و كذا اذا كان بعد

الدفن لما يأتى منه رحمه الله من جواز نبش القبر اذا لم يكن هتكا اذا كان مدفونا بلا كفن و ان كان مكروها كما يأتى فى المسئلة ٧

من الفصل المعقود لبيان مكروهات الدفن.

و لهذا احتاط هنا.

[مسئلة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة ليس على الزوج على الاقوى و ان كان احوط.

(١)

اقول ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة و ان قيل بعدم كونه على الزوج لكن الاحوط كما قال بعض الفقهاء رضوان الله تعالى

عليهم و منهم المؤلف رحمه الله كونه على الزوج

[مسئلة ١٨: كفن المملوك على سيده]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: كفن المملوك على سيده و كذا سائر مؤن تجهيزه الا اذا كانت المملوكه مزوجه فعلى زوجها كما مر و لا فرق بين أقسام المملوك و فى المبعوض يبعوض و فى المشترك يشترك.

(٢)

أقول لما قلنا من أن المولى أولى بمملوكه من غيره لأنه ملكه و لدعوى

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢

الاجماع على ذلك و لأنه عبد مملوك لا يقدر على شىء نعم لو كانت مزوجه فعلى زوجها لأن الزوج أولى بزوجه و كفن الزوجه على الزوج و لا فرق بين أقسام المملوك من القن و المدبر و المكاتب المشروط و المكاتب المطلق اذا لم يؤد شيئا من مال الكتابه و لو ادعى شيئا منها فصار مبعوضا فيكون فى ماله بقدر رقيته و أما فى العبد المشترك فيكون مؤن تجهيزه على المولى بقدر ملكهم.

[مسئلة ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة فى غير الزوجه و المملوك مقدما على الديون و الوصايا و كذا القدر الواجب من سائر المؤن من الصدر و الكافور و ماء الغسل و قيمة الأرض بل و ما يؤخذ من الدفن فى الأرض المباحه و اجرة الحمال و الحفار و نحوها فى صورة الحاجه الى المال و اما الزائد عن القدر الواجب فى جميع ذلك فموقوف على إجازة الكبار من الورثه فى حصتهم الا مع وصية الميت بالزائد مع خروجه من الثلث او وصيته بالثلث من دون تعيين المصرف كلا او بعضا فيجوز صرفه فى الزائد من القدر الواجب.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف تمام فى محله.

أما مقدار الواجب من أصل التركة فللدلالة خبر السكونى عن الصادق عليه السلام

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣

أول شىء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الميراث «١».

و أما قدر الواجب من سائر المؤن يؤخذ من أصل التركة مقدما على الدين و الوصايا و الميراث فللاجماع.

[مسئلة ٢٠: الأحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو أقل قيمة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: الأحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو أقل قيمة فلو أراد و اما هو أغلى قيمة يحتاج الزائد الى امضاء الكبار فى

حصّتهم و كذا في سائر المؤمن فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج الى بذل مال أو يحتاج الى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها أزيد إلّا بامضائهم إلّا أن يكون ما هو الأقل قيمة أو مصرفا هتكا لحرمة الميّت فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة و كذا بالنسبة الى مستحبات الكفن فلو فرضنا أنّ الاقتصار على أقلّ الواجب هتك لحرمة الميّت يؤخذ المستحبات أيضا من أصل التركة.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام في محله.

(١) الرواية ١ من الباب ٢٨ من ابواب الوصايا من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤

[مسئلة ٢١: اذا كان تركه الميّت متعلقا لحق الغير]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢١: اذا كان تركه الميّت متعلقا لحق الغير مثل حق الغرماء في الفلس و حق الرهانة و حق الجناية ففي تقديمه او تقديم الكفن اشكال فلا يترك مراعاة الاحتياط.

(١)

أقول الأقوى بالنظر تقديم الكفن على هذه الحقوق لدلالة رواية السكوني المتقدمة على ذلك.

[مسئلة ٢٢: اذا لم يكن للميّت تركه بمقدار الكفن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٢: اذا لم يكن للميّت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين لأنّ الواجب الكفائي هو التكفين لا اعطاء الكفن لكنّه أحوط و اذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاة فالأحوط صرفه فيه و الاولى بل الأحوط أن يعطى لورثته حتّى يكفّنوه من مالهم اذا كان تكفين الغير لميتهم صعبا عليهم.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله صحيح.

[مسئلة ٢٣: تكفين المحرم كغيره]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٣: تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥

رأسه و وجهه فليس حالهما حال الطيب في حرمة تقريبه الى الميت المحرم.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام من حيث النصوص و الفتاوى راجع الوسائل ج ١ من الباب ١٢ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧

[فصل في مستحبات الكفن و هي امور:]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في مستحبات الكفن و هي امور:

[أحدها: العمامة للرجل]

أحدها: العمامة للرجل و يكفى فيها المسمى طولا و عرضا و الاولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه و يجعل طرفها تحت حنكه على صدره الأيمن على الأيسر و الأيسر على الأيمن من الصدر.

(١)

أقول هذا مما ادعى عليه الاجماع و دلّ على ذلك رواية زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام العمامة للميت من الكفن هي قال لا انما الكفن المفروض ثلاثة الى أن قال و العمامة سنّة «١» و كذا رواية ٨ و ١٠ من هذا الباب على ذلك و اما كيفيتها فيدلّ عليها رواية يونس عنهم عليهم السلام الى أن قال ثم يعمّم يؤخذ وسط العمامة فيشّنى على

(١) الرواية ١ من الباب ٣ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨

رأسه بالتدوير ثم يلقى فضل الشق الأيمن على الأيسر و الأيسر على الأيمن ثم يمدّ على صدره «١».

و رواية ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في العمامة للميت فقال حنكه «٢».

[الثاني: المقنعة للامراة]

الثاني: المقنعة للامراة بدل العامة و يكفى أيضا المسمى.

(١)

أقول و هذا ممّا ادّعى الاجماع و عدم الخلاف عليه و يدلّ عليه رواية محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال يكفّن الرجل فى ثلاثة أثواب و المرأة اذا كانت عظيمة فى خمسة درع و منطلق و خمار و لفافتين «٣» و رواية عبد الرحمن بن عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام قال سألت أبا عبد الله عليه السّلام فى كم تكفّن المرأة قال تكفّن فى خمسة أثواب احدها الخمار «٤» و المراد من الخمار القناع و المقنعة.

[الثالث: لفافه لثديها]

الثالث: لفافه لثديها يشدّ ان بها الى ظهرها.

(١) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ٩ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٤) الرواية ١٨ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩

(١)

أقول مضافا الى دعوى الاجماع عليه يدلّ عليه رواية سهل قال سألته كيف تكفّن المرأة فقال كما تكفّن الرجل غير أنّها تشدّ على ثديها خرقه تضمّ الثدي الى الصدر و تشدّ على ظهرها «١».

[الرابع: خرقه يصعب بها وسطه]

الرابع: خرقه يصعب بها وسطه رجلا كان او امرأة.

(٢)

أقول يدلّ عليه رواية معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السّلام الى أن قال و خرقه يصعب بها وسطه «٢».

[الخامس: خرقه اخرى للفضدين]

الخامس: خرقه اخرى للفضدين تلفّ عليها و الأولى أن يكون طولها ثلاثة أذرع و نصفها و عرضها شبرا أو أزيد تشدّ من الحقوين ثم تلفّ على فخذه لفا شديدا على وجه لا يظهر منهما شيء الى الركبتين ثم يخرج رأسها من تحت رجله الى جانب الأيمن.

(١) الرواية ١٦ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ١٣ من الباب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠

(١)

أقول قال في الجواهر اجماعا محصلا و منقولا مستفيضا «١».

و عليه رواية عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام ثم بالخرفة فوق القميص على ألييه و فخذيه و عورته و يجعل طول الخرفة ثلاثة أذرع و نصفها شبرا و نصف ثم يشدّ «٢» و رواية ٥ و ٣ من هذا الباب.

[السادس: لفافة اخرى فوق اللفافة الواجبة]

السادس: لفافة اخرى فوق اللفافة الواجبة و الأولى كونها بردا يماثيا بل يستحب لفافة ثالثة أيضا خصوصا في المرأة.

(٢)

أقول قال صاحب الجواهر رحمه الله و يستحب اجماعا في الغنية و ظاهر الخلاف أو صريحه و عند علمائنا في التذكرة و المعتبر و عندنا في الذكرى أن يزداد للرجل حبرة عبرية «٣» و قال أيضا و كذا يستحب أن تزداد للمرأة أيضا (نمطا) «٤» و يدلّ عليه خبر يونس المتقدم «٥» و كذا رواية عمّار بن موسى المتقدمة «٦».

(١) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٠١.

(٢) الرواية ٤ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) جواهر الكلام، ج ٤، ص ١٩٥.

(٤) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٢٢١.

(٥) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٦) الرواية ٤ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١

[السابع: أن يجعل شيء من القطن أو نحوه بين رجليه]

السابع: أن يجعل شيء من القطن أو نحوه بين رجليه بحيث يستر العورتين و يوضع عليه شيء من الحنوط و ان خيف خروج شيء من دبره يجعل فيه شيء من القطن و كذا اذا خيف خروج الدم من منخريه و كذا بالنسبة الى قبل المرأة و كذا ما أشبه ذلك.

(١)

أقول يدلّ على ذلك رواية عمّار بن موسى و رواية يونس و رواية عبد الله الكاهلي «١».

(١) الرواية ١٠ و ٥ و ٣ من الباب ٢ من ابواب غسل الميت من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣

[فصل في بقيّة المستحبات]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في بقيّة المستحبات و هي أيضا امور:

[الاول: اجادة الكفن]

الاول: اجادة الكفن فانّ الأموات يتباهون يوم القيامة بأكفانهم و يحشرون بها و قد كفّن موسى بن جعفر عليه السّلام بكفن قيمته ألفا دينار و كان تمام القرآن مكتوبا عليه.

(١)

أقول راجع الباب ١٨ و ٣١ من ابواب التكفين من الوسائل.

[الثاني: أن يكون من القطن]

الثاني: أن يكون من القطن.

(٢)

أقول راجع الباب ٢٠ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤

[الثالث: أن يكون أبيض]

الثالث: أن يكون أبيض بل يكره المصبوغ ما عد الحبرة ففي بعض الأخبار أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم كفن في حبرة حمراء.

(١)

أقول راجع الباب ١٩ من ابواب التكفين و الباب ٢ ح ٣

[الرابع: أن يكون من خالص المال]

الرابع: أن يكون من خالص المال و طهوره لا من المشتبهات.

(٢)

أقول راجع الباب ٣٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

[الخامس: أن يكون من الثوب الذى أحرم فيه]

الخامس: أن يكون من الثوب الذى أحرم فيه او صلى فيه.

(٣)

أقول راجع الباب ٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

[السادس: أن يلقى عليه شيء من الكافور و الذريرة]

السادس: أن يلقى عليه شيء من الكافور و الذريرة و هى على ما قيل حب يشبه حب الحنطة له ريح طيب إذا دق و تسمى

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٥

الآن قمحه و لعلها كانت تسمى بالذريرة سابقا و لا يبعد استحباب التبرك بتربة قبر الحسين عليه السلام و مسحه بالضريح المقدس أو بضرائح ساير الأئمة عليهم السلام بعد غسله بماء الفرات او بماء زمزم.

(١)

أقول راجع الباب ١٥ من ابواب التكفين و الباب ١٤ من الوسائل.

[السابع: أن يجعل طرف الأيمن من اللفافة على اليسر الميت]

السابع: أن يجعل طرف الأيمن من اللفافة على اليسر الميت و الأيسر منها على أيمنه.

(٢)

أقول قال صاحب الحقائق رحمه الله «١» و هذه الكيفية مشهورة بين الأصحاب.

[الثامن: أن يخاط الكفن بخيوطه]

الثامن: أن يخاط الكفن بخيوطه اذا احتاج الى الخياطة.

(٣)

أقول قال صاحب الجواهر بلا خلاف أجده بين الأصحاب «٢».

(١) الحدائق، ج ٤، ص ٤٨.

(٢) جواهر الكلام ج ٤ ص ٢٣٣

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٦

[التاسع: ان يكون المباشر للتكفين على طهارة]

التاسع: ان يكون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث و ان كان هو الغاسل له فيستحب له أن يغسل يديه الى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرّات و يغسل رجليه الى الركبتين و الأولى أن يغسل كل ما تنجّس من بدنه و أن يغتسل غسل المسّ قبل التكفين.

(١)

أقول راجع الباب ٣٥ من ابواب التكفين من الوسائل.

[العاشر: أن يكتب على حاشية الكفن اسمه و اسم أبيه]

العاشر: أن يكتب على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب و المستحب حتى العمامة اسمه و اسم أبيه بأن يكتب فلان ابن فلان يشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له و أنّ محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أنّ عليّا و الحسن و الحسين و عليّا و محمدا و جعفرًا و موسى و عليّا و الحسن و الحجة القائم أولياء الله و أوصياء رسول الله و أئمتي و أنّ البعث و الثواب و العقاب حقّ.

(٢)

أقول راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٢٢٢ الى ص ٢٢٦.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٧

[الحادى عشر: أن يكتب على كفته تمام القرآن]

الحادى عشر: أن يكتب على كفته تمام القرآن و دعاء جوش الصغير و الكبير و يستحب كتابته الأخير فى جام بكافور أو مسك ثم غسله و رشّه على الكفن فعن أبى عبد الله الحسين صلوات الله عليه أنّ أبى أوصانى بحفظ هذا الدعاء و أن أكتبه على كفّه و أن

اعلمه أهل بيتي و يستحب أيضا أن يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما أمير المؤمنين عليه السلام على كفن سلمان و هما:

و فدت على الكريم بغير زاد من الحسنات و القلب السليم و حمل الزاد أقبح كل شيء اذا كان الوفود على الكريم
و يناسب أيضا كتابة السند المعروف المسمى بسلسلة الذهب و هو (حدثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثنا عل بن ابراهيم عن أبيه
يوسف بن عقيل عن اسحاق بن راهويه قال لما وافى ابو الحسن الرضا عليه السلام نيشابور و أراد أن يرتحل الى المأمون اجتمع عليه
أصحاب الحديث.

فقالوا يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم تدخل علينا و لا تحدثنا بحديث فنستفيده منك و قد كان قعد في العمارية فأطلع
رأسه فقال عليه السلام سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول سمعت أبي جعفر بن محمد عليه السلام يقول سمعت أبي محمد
بن علي عليه السلام يقول سمعت أبي علي بن الحسين عليه السلام يقول سمعت أبي الحسين بن علي عليه السلام يقول سمعت أبي
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول سمعت جبرئيل يقول سمعت
الله عز و جل يقول لا إله الا الله حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٨

فلما مرت الراحلة نادى أمّا بشروطها و أنا من شروطها و ان كتب السند الآخر أيضا فأحسن و هو حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال
حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني قال حدثنا محمد بن ابراهيم الرازي قال حدثنا عبد الله بن يحيى الأهوازي قال حدثني ابو
الحسن علي بن عمرو قال حدثنا الحسن محمد بن جمهور قال حدثني علي بن بلال عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن موسى
بن جعفر عليه السلام عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي عليه السلام عن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن علي
عليه السلام عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن جبرئيل عن ميكائيل عن إسرافيل عليهم
السلام عن اللوح و القلم قال يقول الله عز و جل.

ولايه علي بن أبي طالب حصني فمن دخل حصني أمن من ناري و اذا كتب علي فصّ الخاتم العقيق الشهادتان و أسماء الأئمة و
الاقرار بامامتهم كان حسنا بل يحسن كتابه كل ما يرجى منه النفع من غير أن يقصد الورود و الأولى ان يكتب الأدعية المذكورة بتربة
قبر الحسين عليه السلام او يجعل في المداد شيء منها او بتربة سائر الأئمة و يجوز أن يكتب بالطين و الماء بل بالأصبع من غير مداد.

(١)

أقول راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٢٢٥ الى ٢٣٢

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٩

[الثاني عشر: أن يهيا كفته قبل موته]

الثاني عشر: أن يهيا كفته قبل موته و كذا الصدر و الكافور ففي الحديث من هيا كفته لم يكتب من الغافلين و كلما نظر إليه كتبت له
حسنة.

(١)

أقول راجع الباب ٢٧ من ابواب التكفين و يمكن ان يستأنس من استحباب أن يهيا الكفن استحباب تهيئة الكافور و الصدر.

[الثالث عشر: أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة]

الثالث عشر: أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاة.
(٢)

أقول راجع الوسائل ج ١ الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار و الباب ٥ من أبواب غسل الميت.

[تتممه اذا لم تكتب الأدعية المذكورة]

تتممه اذا لم تكتب الأدعية المذكورة و القرآن على الكفن بل على وصله اخرى و جعلت على صدره او فوق رأسه للأمن من التلويث كان أحسن.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٠
(١)

أقول هذا التذكر من السيد المؤلف رحمه الله حسن راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٢٢٨ ينفعك في ذلك.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤١

[فصل في مكروهات الكفن]**إشارة**

قوله رحمه الله
فصل في مكروهات الكفن و هي أمور:

[أحدها: قطعه بالحديد]

أحدها: قطعه بالحديد.
(١)

أقول لم نر دليلا على كراهته حتى نحكم بكراهته راجع الحقائق ج ٤ ص ٩٠ حيث ذكر ذلك من الشيخين.

[الثاني: عمل الأكمام و الزرور له]

الثاني: عمل الأكمام و الزرور له اذا كان جديدا و لو كفن في قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره و لا بأس بأكمامه.

(٢)

أقول راجع الوسائل ج ١ الباب ٢٨ من أبواب التكفين.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٢

[الثالث: بل الخيوط التي يخاط بها بريقه]

الثالث: بل الخيوط التي يخاط بها بريقه.

(١)

أقول لم نجد دليلا عليه لكن قال في المعتبر ذكره الشيخ و رأيت الأصحاب يجنبونه و لا بأس بمتابعتهم لازالة الاحتمال و وقوفا على موضع الوفاق فعلى هذا نقول يحسن تركه.

[الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح]

الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبة الريح بل تطيبه و لو بغير البخور نعم يستحب تطيبه بالكافور و الذريرة كما مر.

(٢)

أقول راجع الباب ٦ و ١٥ من ابواب التكفين من الوسائل.

[الخامس: كونه أسود]

الخامس: كونه أسود

(٣)

أقول راجع الباب ٢١ من ابواب التكفين.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٣

[السادس: أن يكتب عليه بالسواد]

السادس: أن يكتب عليه بالسواد.

(١)

أقول لم نجد وجهها وجيها له ألا ذكر الشيخ رحمه الله له في المبسوط و النهاية فعلى هذا الترك حسن.

[السابع: كونه من الكتان]

السابع: كونه من الكتان و لو ممزوجا.

(٢)

أقول راجع الباب ٢٠ من ابواب التكفين من الوسائل.

[الثامن: كونه ممزوجا بالابريسم]

الثامن: كونه ممزوجا بالابريسم بل الأحوط تركه ألا أن يكون خليطة أكثر.

(٣)

أقول لم نجد وجهها له يمكن الاعتماد عليه في الحكم بالكراهة.

[التاسع: المماكسة في شرائه]

التاسع: المماكسة في شرائه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٤

(١)

أقول راجع الباب ٣٦ من ابواب التكفين من الوسائل.

[العاشر: جعل عمامته بلا حنك]

العاشر: جعل عمامته بلا حنك.

(٢)

أقول هذا ممّا ادّعى عليه الاجماع كما فى الجواهر و دل على ذلك رواية عثمان النوا قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام أتى اغسل الموتى قال و تحسن الى ان قال و اذا عمّمته فلا تعممه عمامة الأعرابي قلت كيف أصنع قال خذ العمامة من وسطها و أنشرها على رأسه ثم ردها الى خلفه و أطرح طرفيها على صدره «١».

و ظاهر هذا الخبر و كذا خبر يونس كون العمامة مع الحنك.

و نقل صاحب الحقائق عن المبسوط كون العمامة الأعرابي المنهى عنه في الرواية هي العمامة بغير حنك راجع الحقائق ج ٤ ص ٣٥.

[الحادى عشر: كونه وسخا]

الحادى عشر: كونه وسخا غير نظيف.

(٣)

أقول لم أجد له دليلا ويمكن أن يشعر بحزاة التكفين بغير النظيف من خبر

(١) الرواية ٢ من الباب ١٦ من ابواب التكفين من الوسائل

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٥

محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام و ان استطعت أن يكون فى كفته ثوب كان يصلّى فيه نظيف فافعل.

[الثانى عشر: كونه مخيطا]

الثانى عشر: كونه مخيطا بل يستحب كون كل قطعة منه وصلّة واحدة بلا خياطة على ما ذكره بعض العلماء و لا بأس به.

(١)

أقول لم أر وجهها وجيها له إلّا كون السيرة على ذلك.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٧

[فصل فى الحنوط]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل فى الحنوط و هو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعة و هى الجبهة و اليدين و الركبتان و إبهاما الرجلين و يستحبّ اضافة طرف الأنف إليها أيضا بل هو الأحوط و الأحوط أن يكون المسح باليد بل بالراحة و لا يبعد استحباب مسح ابطيه و لئته و مغابنه و مفاصله و باطن قدميه و كفّيه بل كل موضع من بدنه فيه ريحة كريهة و يشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين و بعده و فى اثنا و الاولى ان يكون قبله و يشترط فى الكافور أن يكون طاهرا مباحا جديدا فلا يجزى العتيق الذى زال ريحه و أن يكون مسحوقا.

[وجوب مسح الكافور على المساجد السبعة]

(١)

أقول الأقوى وجوب مسح الكافور على المساجد السبعة يدل عليه رواية

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٨

الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام قال اذا أردت أن تحنط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به آثار السجود منه و مفاصله كلها و رأسه و لحيته و على صدره من الحنوط و قال حنوط الرجل و المرأة سواء «١».

و رواية يونس ثم أعمد الى الكافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده و امسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه الى قدمه «٢» و رواية زرارة قال اذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود و مفاصله كلها «٣» و المعروف بين الأصحاب هو وجوب مسح المساجد السبعة.

و أما استحباب طرف الأنف و مسحه بالكافور فألحقه بعض الأصحاب بالمساجد فى وجوب مسحه و يدل عليه رواية دعائم الاسلام اذا فرغ من تغسيله و نشفه بثوب و جعل الكافور فى موضع سجوده و جبهته و أنفه و يديه و ركبتيه و رجله و لكن لا حل ضعف سندها يحمل على الاستحباب و ان كان هو الأحوط كما قال السيد المؤلف رحمه الله.

و أما كون المسح باليد كما احتاط السيد المؤلف رحمه الله فهو فى محله لأنه اذا استعمل المسح مع الباء ظاهره ذلك.

و أما احتياط الثانى الذى بينه بكلمة بل لأن الظاهر من المسح باليد هو بباطن اليد لا ظاهرها كما هو المتعارف و أما استحباب مسح إبطيه و لبتة و مغنابه و مفاصله و باطن قدميه و كفيه بل كل موضع من بدنه فيه ريحة كريهة فيدل رواية الحلبي و رواية يونس المتقدمتان و ان لم يكن فيها ذكر من المغناب لكن ورد فى

(١) الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ٦ من الباب ١٦ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٤٩

رواية يونس بنقل التهذيب و امسح الكافور على جميع مغنابه و المراد بالمغناب كما فى مجمع البحرين الارتفاع و الآباط «١».

فتشمل جميع مواضع البدن التى فيه الرائحة كريهة سواء كان إبطه او اصول الأفخاذ او غيرها و أما استحباب لبتة فلرواية الكاهلى و حسين بن المختار عن أبى عبد الله عليه السلام قال يوضع الكافور من الميت على موضع المساجد و على اللبة و باطن القدمين و موضع الشراك من القدمين «٢».

و المراد منها كما فى مجمع البحرين موضع القلادة و يمكن استفادة استحباب مسحها بما دلّ على استحباب مسح الصدر بالكافور لأن موضع القلادة هو الصدر.

و أما أنه يشترط كون الحنوط بعد الغسل لدلالة النصوص المتقدمة عليه.

و أما كون الاولى أن يكون قبل التكفين فللدلالة رواية زرارة حيث قال فيها اذا جففت الميت عمدت الى الكافور «٣» و رواية يونس حيث قال فيها أبسط الحبرة بسطا عليها الازار ثم أبسط القميص عليه ثم أعمد الى كافور مسحوق «٤» على كون الحنوط قبل التكفين.

و أما أنه يشترط فى الكافور ان يكون طاهرا فلما قلنا سابقا من وجوب ازاله النجاسة عن البدن الميت و اذا تنجس وجب تطهيره و أما اشتراط كونه مباحا لعدم الجواز التصرف فى مال الغير بغير رضاه.

و أما كونه جديدا فلما يستفاد من الروايات من أنَّ الحنوط بالكافور لاجل

(١) مجمع البحرين، ص ٥١٣.

(٢) الرواية ٥ من الباب ١٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ٦ من الباب ١٦ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٤) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٠

طيه فمع زوال رائحته لا يبقى موضوع الطيب حتى يحنط به.

و أما كونه مسحوقا فلاَّه ورد في رواية يونس حيث قال ثمَّ أعمد الى كافور مسحوق «١».

[مسئلة ١: لا فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: لا- فرق في وجوب الحنوط بين الصغير والكبير والانشى والخنثى والذكر والحرة والعبد نعم لا- يجوز تحنيط المحرم قبل اتيانه بالطواف كما مرَّ ولا يلحق به التى فى العدة ولا المعتكف وان كان يحرم عليهما الطيب حال الحياة.

(١)

أقول أما عدم الفرق بين الأصناف المذكورة فلا طلاق دليل وجوب الحنوط وقد صرح في رواية زرارة والحلبى بكون حنوط الرجل والمرأة سواء.

و أما عدم جواز تحنيط المحرم فلما قلنا فى المسألة التاسعة من مسائل كيفية الغسل.

و أمّا عدم الحاق المعتدة والمعتكف بالمحرم فلعدم الدليل عليه وان كان فى حال الحياة يجب على المعتدة بعدة الوفات عدم استعماله الطيب وكذا يحرم على المعتكف شمّ الطيب فى حال الحياة.

(١) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥١

[مسئلة ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربة فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضا.

(١)

أقول أما عدم اعتبار قصد القربة فى التحنيط لعدم دليل عليه ومقتضى الأصل عدم اعتباره لكن مع ذلك الاحوط قصد القربة و مباشرة

البالغ العاقل لذلك.

[مسئلة ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى و الأفضل أن يكون ثلاثة عشر درهما و ثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيّة سبع مثاقيل و حمصتين أّا خمس الحمصة. و الأقوى أنّ هذا المقدار لخصوص الحنوط لا له و للغسل و أقلّ الفضل مثقال شرعى و الأفضل منه أربعة دراهم و الأفضل منه أربعة مثاقيل شرعية.

(٢)

أقول من يراجع فى كلمات الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم يرى اختلافا فى أقوالهم كما فى الروايات. فما يمكن أن يقال هو كفاية المسمى لأنّ اختلافات الروايات يشهد بالاستحباب فى الزائد على المسمى فعلى هذا طريق الاحتياط كونه بمقدار ثلاثة عشر درهما و ثلث.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٢

و ظاهر الروايات أنّ هذا المقدار من الكافور لخصوص الحنوط.

[مسئلة ٤: اذا لم يتمكن من الكافور سقط]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: اذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط و لا- يقوم مقامه طيب آخر نعم يجوز تطيبه بالذريرة و لكنّها ليست من الحنوط و أمّا تطيبه بالمسك و العنبر و العود و نحوها و لو بمزجها بالكافور فمكروه بل الأحوط تركه.

(١)

أقول اما مع عدم التمكن من الكافور يسقط وجوب الحنوط فلانّ القدرة شرط التكليف و لا دليل على قيام شىء آخر مقام الكافور و مقتضى الأصل البراءة نعم يجوز تطيبه بالذريرة بل هو الاحوط و أمّا تطيبه بالمسك و العنبر و العود و غيرها و لو بمزجها بالكافور فالأحوط تركه.

[مسئلة ٥: يكره ادخال الكافور فى عين الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: يكره ادخال الكافور فى عين الميت أو أنفه أو أذنه.

(٢)

أقول يكره ادخال الكافور في عين الميت و أنفه و أذنه بل الأحوط تركه
 ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٣
 لدلالة رواية يونس على ذلك «١».

[مسئلة ٦: اذا زاد الكافور]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: اذا زاد الكافور يوضع على صدره.

(١)

أقول أما وضع الكافور على صدر الميت فكما قلنا سابقا يدلّ عليه بعض الروايات مثل رواية الحلبي «٢» و زرارة «٣».
 و أما كون الكافور في صورة زاد على المساجد و غيرها يوضع على صدره الميت فلم نجد له دليلا إلّا ما في الفقه الرضوي (و تلقى ما
 بقي على صدره و راحته) «٤».

[مسئلة ٧: يستحب سحق الكافور باليد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون.

(٢)

أقول ما نرى دليلا للحكم باستحباب سحق الكافور باليد و لكن نقل القول بالاستحباب عن بعض فلا بأس بالعمل بما قاله رحمه الله.

(١) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ٦ من الباب ١٦ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٤) المستدرک، ج ١، ابواب التكفين.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٤

[مسئلة ٨: يكره وضع الكافور على النعش]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: يكره وضع الكافور على النعش.

(١)

أقول مقتضى الجمع بين رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام.

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُوضَعَ عَلَى النَّعْشِ الْحَنُوطُ) «١».

و رواية غياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه أَنَّهُ كَانَ يَجْمَرُ الْمَيِّتَ بِالْعُودِ فِيهِ الْمَسْكُ وَرَبَّمَا جَعَلَ عَلَى النَّعْشِ الْحَنُوطَ وَرَبَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُ «٢».

هو حمل النهي على الكراهة.

[مسئلة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من تربة قبر الحسين عليه السلام]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من تربة قبر الحسين عليه السلام لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام.

(٢)

أقول للتوقيع و هو مكاتبه الحميري قال كتبت الى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا فأجاب و قرأت التوقيع و منه نسخت توضع مع الميت في قبره و يخلط بحنوط ان شاء الله «٣» قال صاحب الوسائل رحمه الله المراد الطين المعهود للتبرك و هو طين قبر الحسين عليه السلام و لكن لا يجوز وضعها على المواضع التي يوجب الهتك نعوذ بالله تعالى.

(١) الرواية ١ من الباب ١٧ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ١٧ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) الرواية ١ من الباب ١٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٥

[مسئلة ١٠: يكره اتباع النعش بالمجمرة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: يكره اتباع النعش بالمجمرة و كذا في حال الغسل.

(١)

أقول لدلالة رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَّبَعَ جَنَازَةً بِمَجْمَرَةٍ «١» و اما الكراهة في حال الغسل فلم نجد دليلا يدل عليه.

[مسئلة ١١: يبدأ فى التحنيط بالجبهة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: يبدأ فى التحنيط بالجبهة و فى سائر المساجد مخير.

(٢)

أقول لا دليل على وجوب الابتداء بالجبهة إلا ما فى الفقه الرضوى و تبدأ بجهته و تمسح مفاصله كلها و تلقى ما بقى على صدره و وسط راحته «٢» لكنه الاولى و الأحوط و أما كونه فى سائر الاجزاء مخيرا لاطلاق الدليل الدال على وجوب تحنيط المساجد السبعة.

[مسئلة ١٢: اذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: اذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء

(١) الرواية ٢ من الباب ٦ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٢) المستدرک الوسائل، ج ١، ابواب التكفين.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٦

الغسل او يصرف فى التحنيط يقدم الأول و اذا دار فى الحنوط بين الجبهة و سائر المواضع تقدم الجبهة.

(١)

أقول مع عدم العلم بأهمية الحنوط على الغسل يصرف الكافور فى الغسل لاقتضاء الترتيب بينهما ذلك و كذا الحكم بالنسبة الى الحنوط مع الأولوية بالجبهة كما قلنا.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٧

[فصل فى الجريدتين]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل فى الجريدتين من المستحبات الأكيدة عند الشيعة وضعهما مع الميت صغيرا أو كبيرا ذكرا أو انثى محسنا أو مسينا كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر او لا ففى الخبر (انّ الجريدة تنفع المؤمن و الكافر و المحسن و المسىء و ما دامت رطبة يرفع عن الميت عذاب القبر) و فى آخر (أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم مرّ على قبر يعدّ صاحبها فطلب جريدة فشققها نصفين فوضع أحدهما فوق رأسه و الاخرى عند رجله و قال يخفف عنه العذاب ما داما رطبين) و فى بعض الأخبار أن آدم عليه السلام أوصى بوضع

جريدتين في كفته لأنسه و كان هذا معمولاً بين الأنبياء و ترك في زمان الجاهلية فأحياء النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

(١)

أقول يدلّ عليه النصوص المذكورة في المتن و غيرها راجع الوسائل الباب ٧

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٨

من ابواب التكفين و اطلاق الأخبار يشمل كل الطوائف المذكورة في المتن و قد صرح بنفع الكافور و المؤمن في رواية علي بن بلال.

[مسئلة ١: الاولى أن تكونا من النخل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: الاولى أن تكونا من النخل و ان لم يتيسر فمن السدر و آلا فمن الخلاف او الرمان و آلا فكلّ عود رطب.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٨ من ابواب التكفين.

[مسئلة ٢: الجريدة اليابسة لا يكفي]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: الجريدة اليابسة لا يكفي.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٩ من ابواب التكفين.

[مسئلة ٣: الاولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: الاولى أن تكون في الطول بمقدار ذراع و ان كان يجزى الأقل و الأكثر و في الغلظ كلّما كان أغلظ أحسن من حيث بطوء ييبسه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٥٩

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١٠ من ابواب التكفين.

[مسئلة ٤: الأولى فى كيفية وضعها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: الأولى فى كيفية وضعها أن يوضع احدهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوة الى ما بلغت ملصقة ببدنه و الاخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوة فوق القميص تحت اللقافة الى ما بلغت و فى بعض الأخبار أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن و الاخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل الى الساق و نصفها الى الفخذ و فى بعض آخر يوضع كلاهما فى جنبه الأيمن و الظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه فى قبره.

(٢)

كلايگانى، على صافى، ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ايران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى؛ ج ٩، ص: ٥٩
أقول راجع الوسائل الباب ١٠ و ١١ من ابواب التكفين.

[مسئلة ٥: لو تركت الجريدة لنسيان و نحوه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: لو تركت الجريدة لنسيان و نحوه جعلت فوق قبره.

(٣)

أقول راجع الباب ١١ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٠

[مسئلة ٦: لو لم تكن الا واحدة جعلت فى جانبه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: لو لم تكن الا واحدة جعلت فى جانبه الأيمن.

(١)

أقول لم نجد وجهاً له الا قاعدة الميسور لان الواحدة ميسور الاثنتين و أما كونها جعلت فى جانبه الأيمن يمكن أن يستفاد من مضمّر جميل قال سألته عن الجريدة توضع من دون الثبات او من فوقها قال فوق القميص و دون الخاصرة فسألته من أى جانب فقال من الجانب الأيمن «١».

[مسئلة ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه و أنه يشهد أن لا آله الا الله و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أن الأئمة من بعده أو صياؤه و يذكر أسماءهم واحدا بعد واحد.

(٢)

أقول لم أجد دليلا لذلك الا دعوى الاجماع من الغنية على استحبابه كما نقله صاحب الجواهر ج ٤ ص ٢٢٢ مضافا الى أنه نوع من التبرك.

(١) الرواية ٣ من الباب ١٠ من ابواب التكفين من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦١

فصل: في التشيع

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٣

قوله رحمه الله

فصل في التشيع يستحب لأولياء الميت اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضرُوا جنازته و الصلاة عليه و الاستغفار له و يستحب للمؤمنين المبادرة الى ذلك و في الخبر أنه لو دعى الى وليمة و الى حضور جنازة قدم حضورها لأنه مذكّر للآخرة كما أن الوليمة مذكّرة للدنيا و ليس للتشيع حدّ معين و الأولى أن يكون الى الدفن و دونه الى الصلاة عليه و الأخبار في فضله كثيرة ففي بعضها (أول تحفه للمؤمن في قبر غفرانه و غفران من شيعة و في بعضها من شيع مؤمنا لكل قدم يكتب له مائة ألف حسنة و يمحي عنه مائة ألف سيئة و يرفع له مائة ألف درجة و ان صلى عليه يشيعه حين موته مائة الف ملك يستغفرون له الى ان يبعث) و في خبر آخر (من مشى مع جنازة حتى صلى عليها له قيراط من الأجر و ان صبر الى دفنه له قيراطان و القيراط مقدار جبل احد) و في

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٤

بعض الأخبار (يوجز بمقدار ما مشى معها).

و اما آدابه فهي أمور:

أحدها: ان يقول اذا نظر الى جنازة (اَنَا الله و اَنَا إليه راجعون الله اكبر هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا ايمانا و تسليما الحمد لله الذي تعزّز بقدرته و قهر العباد بالموت) و هذا لا يختصّ بالمشيع بل يستحب لكل من نظر الى جنازة كما أنه يستحب له مطلقا ان يقول (الحمد لله الذي لم يجعلني من السوء المخترم).

الثاني: أن يقول حين حمل الجنازة (بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات).

الثالث: أن يمشى بل يكره الركوب الا لعذر نعم لا يكره في الرجوع.

الرابع: أن يحملوها على أكتافهم لا على الحيوان الا لعذر كبعد المسافة.

الخامس: ان يكون المشيع خاشعا متفكرا متصوّرا أنه هو المحمول و يسأل الرجوع الى الدنيا فاجيب.

السادس: أن يمشى خلف الجنازة أو طرفيها ولا يمشى قدامها و الأول أفضل من الثاني و الظاهر كراهة الثالث خصوصا في جنازة غير المؤمن.

السابع: أن يلقي عليها بثوب غير مزين.

الثامن: أن يكون حاملوها أربعة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٥

التاسع: ترييع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الاربعة و الأولى الابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن ثم مؤخر الأيسر على عاتقه الأيسر ثم ينتقل الى المقدم الأيسر واضعا له على عاتقه الأيسر يدور عليها.

العاشر: أن يكون صاحب المصيبة حافيا واضعا رداءه او يغير زيّه على وجه آخر بحيث يعلم أنه صاحب المصيبة.

و يكره امور:

أحدها: الضحك و اللعب و اللّهُو.

الثاني: وضع الرداء من غير صاحب المصيبة.

الثالث: الكلام بغير الذكر و الدعاء و الاستغفار حتى ورد المنع عن السلام على المشيع.

الرابع: تشييع النساء.

الخامس: الاسراع في المشي على وجه ينافي الرفق بالميت سيما اذا كان بالعدو بل ينبغي الوسط في المشي.

السادس: ضرب اليد على الفخذ أو على الاخرى.

السابع: أن يقول صاحب المصاب أو غيره (ارفقوا به) أو (استغفروا له) أو (ترحموا عليه) و كذا قول (قفوا به).

الثامن: اتباعها بالنهار و لو مجمرة ألّا في الليل فلا يكره المصباح.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٧

فصل: في الصلاة

إشارة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٦٩

قوله رحمه الله

فصل في الصلاة على الميت يجب الصلاة على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى المرتكب للكبائر بل و لو قتل نفسه عمدا و لا يجوز على الكافر بأقسامه حتى المرتد فطريا أو مليا مات بلا توبه و لا تجب على أطفال المسلمين ألّا اذا بلغوا ست سنين نعم تستحب على من كان عمره اقل من ست سنين و ان كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حيا و ان تولد ميتا فلا تستحب أيضا و يلحق بالمسلم في وجوب الصلاة عليه من وجد ميتا في بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الاسلام بل دار الكفر اذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه

[فصل في وجوب الصلاة على كل مسلم]

إشارة

(١)

أقول أما وجوب الصلاة على كل مسلم مضافا الى دعوى الاجماع و لا خلاف عليه يدل بعض النصوص عليه مثل رواية طلحة بن زيد عن أبي عبد الله

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٠

عن أبيه عليهما السلام قال صلّ على من مات من أهل القبلة و حسابه على الله «١».

و رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلّوا على المرجوم من أمتي و على القاتل نفسه من أمتي لا تدعوا أحدا من أمتي

بلا صلاة «٢» و كذا الروايات الواردة في الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

و أما عدم الفرق بين الأصناف المذكورة فلا طلاق بعض النصوص المذكورة و التصريح في بعضها لشمول الحكم لبعض الطوائف المذكورة.

و أما عدم جواز الصلاة على الكافر بأقسامه لقوله تعالى و لَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا و لَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ «٣».

و رواية يحيى بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام النهي عن تغسيل المسلم قرابته الذمي و المشرك و أن يكفنه و يصلّي عليه و يلوذ به «٤».

و أمّا المرتد سواء كان فطريّا او ملثّا اذا تاب يجب عليه الصلاة اذا مات لما مضى منّا في الجزء الرابع من كتابنا هذا من قبول توبة المرتد مطلقا و يصير بحكم المسلم.

و أما عدم وجوب الصلاة على اطفال المسلمين الا اذا بلغوا ست سنين لدلالة رواية زرارة و عبيد الله بن علي الحلبي جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّي عليه قال اذا عقل الصلاة قلت متى تجب الصلاة عليه

(١) الرواية ٢ من الباب ٣٧ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ٣٧ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٣) سورة التوبة، الآية ٩.

(٤) الرواية ٢ من الباب ١٨ من ابواب غسل الميت من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧١

فقال اذا كان ابن ست سنين و الصيام اذا أطاقه «١» و حديث ٢ و ٣ و ٤ من هذا الباب.

و أمّا استحباب الصلاة على الطفل المسلم اذا كان عمره أقل من ست سنين و ان كان مات حين تولده بشرط أن يتولّد حيّا. فمضافا الى دعوى الشهرة يدلّ عليه.

الرواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلّي على المنفوس و هو المولود الذي لم يستهل و لم يصح و لم يورث من الديّة. و لا من غيرها و اذا استهل فصلّ عليه و ورثه «٢».

و رواية علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام لكم يصلّي على الصبي اذا بلغ من السنين و الشهور قال يصلّي عليه على كل حال الا أن يسقط لغير تمام «٣».

و أمّا عدم استحباب الصلاة على الطفل اذا تولّد ميتا لدلالة رواية عبد الله بن سنان المتقدمه حيث دلّت على الملازمة بين توارث الطفل و الصلاة عليه فاذا لم يستهل لم يشرع الصلاة عليه و رواية السكوني عن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال يورث الصبي و يصلّي عليه اذا سقط من بطن أمه فاستهل صارخا و اذا لم يستهل صارخا لم يورث و لم يصلّ عليه «٤».

مضافا الى دعوى عدم الخلاف فيه و أما الميّت الذى وجد فى بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الاسلام فانهما بحكم المسلم و يلحق به كما قلنا فى باب الغسل.

(١) الرواية ١ من الباب ١٢ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٣) الرواية ٢ من الباب ١٤ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٤) الرواية ٣ من الباب ١٤ من ابواب صلاة الجنازة

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٢

و أما لقيط دار الكفر فلم أجد وجهها وجيها للاحقه بالمسلم.

[مسئلة ١: يشترط فى صحة الصلاة أن يكون المصلّى مؤمنا]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: يشترط فى صحة الصلاة أن يكون المصلّى مؤمنا و أن يكون مأذونا من الولي على التفصيل الذى مرّ سابقا فلا تصحّ من غير اذنه جماعه و فرادى.

(١)

أقول أما اشتراط الايمان فى صحة صلاة المصلّى فلبعض النصوص الدلالة على بطلان العبادة بدون ولاية الأئمة عليهم السّلام منها رواية محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول كل من دان الله عزّ و جلّ بعبادة يجهد فيها نفسه و لا امام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضال متحير.

و الله شانى لأعماله (الى ان قال) و ان مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق و اعلم يا محمد أن أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلّوا و أضلّوا فأعمالهم التى يعملونها كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف لا يقدرّون ممّا كسبوا على شىء ذلك هو الضلال البعيد «١» و الرواية ٦ و ١١ و ١٢ و ٥ و ٣ و ٢ من هذا الباب و اما اشتراط كونه مأذونا من الولي فلما قلنا.

فى الفصل المنعقد لبيان كون الأعمال الواجبة المتعلّقة بتجهيز الميّت من الواجبات الكفائية من أنّه يجب على غير الولي الاستيذان منه و أنّه شرط صحة الفعل من غير الولي.

(١) الرواية ١ من الباب ٢٩ من ابواب مقدمة العبادات

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٣

[مسئلة ٢: الأقوى صحة صلاة الصبي المميّز]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: الأقوى صحة صلاة الصبي المميز لكن في اجزائها عن المكلفين البالغين اشكال.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام لأن اجزائها عن المكلفين البالغين يحتاج الى الدليل.

[مسئلة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين فلا تجزى قبلهما و لو في أثناء التكفين عمدا كان أو جهلا أو سهوا نعم لو تعذر الغسل والتيمم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلاة فان كان مستور العورة فيصلّى عليه و إلا يوضع في القبر و يغطّى عورته بشيء من التراب أو غيره و يصلّى عليه و وضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلاة ثم بعد الصلاة يوضع على كيفية الدفن.

(٢)

أقول أمّا كون التكفين بعد الغسل فلبعض النصوص منها رواية عبد الملك عن أبي عبد الله «١» و منها رواية الحلبي «٢» و منها رواية يعقوب بن يقطين «٣» و أمّا كون الصلاة بعد التكفين فأیضا لبعض النصوص منها رواية أبي مريم الأنصاري عن

(١) الرواية ٩ من الباب ٢ من ابواب الغسل من الوسائل.

(٢) الرواية ٤ من الباب ٢ من ابواب الغسل من الوسائل.

(٣) الرواية ٧ من الباب ٢ من ابواب الغسل من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٤

الصادق عليه السلام أنه قال الشهيد اذا كان به رمق غسل و كفن و حنط و صلّى عليه «١» و منها رواية على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال يغسل و يكفن و يصلّى عليه و يدفن «٢» و منها رواية ٥ من هذا الباب.

و أمّا عدم اجزاء الصلاة قبل الغسل و التكفين فلما يستفاد من النصوص المذكورة الترتيب بين الغسل و التكفين و الصلاة لأنّ في بعضها لفظ ثمّ و في بعضها و ان كان لفظ و او ألّا أنّ الامام عليه السلام حيث يكون في مقام البيان في الجواب عن السؤال و في جميعها ذكر الغسل أولا ثمّ الكفن ثمّ الصلاة ثمّ الدفن نستكشف كون هذه الامور مترتبة بعضها على بعض اذ لو لا ذلك لقدّم واحدا منها مثل الصلاة على الكفن في بعضها و مع أنّه يستفاد من الأخبار أنّ الدفن آخر أمر من الامور المتعلقة بالميت لأنّ في كل الأخبار آخر أمر ذكره عليه السلام الدفن و لا أقلّ من كون الترتيب موافقا للاحتياط فعلى هذا لو قدّمت الصلاة على الكفن وجب اعادتها عمدا كان أو نسيانا أو جهلا لعدم السقوط عن المكلفين.

و أمّا مع تعذر الغسل أو التيمم أو التكفين أو كليهما لا تسقط الصلاة لأنّ كل واحد من الغسل و التكفين و الصلاة على الميت واجب مستقل و ان كان كما قلنا يترتب بعضها على بعض ألّا أنّ هذا لا يوجب سقوط المتمكّن منها بسقوط المتعذر منها فكما قال السيد المؤلف رحمه الله ان كان مستور العورة يصلّى عليه و يدفن و ان لم يكن مستور العورة يوضع في القبر و يغطّى عورته بشيء من التراب أو غيره و يصلّى عليه.

(١) الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب غسل الميت من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٥

و دلّ على ذلك خبر عمّار بن موسى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون على ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراء و ليس عليهم ألّا ازار كيف يصلّون عليه و هو عريان و ليس معهم فضل ثوب يكفونونه (به) قال يحفر له و يوضع في لحده و يوضع اللبن على عورته فيستر عورته باللبن و بالحجر ثم يصلّي عليه ثم يدفن قلت فلا يصلّي عليه اذا دفن فقال لا يصلّي على الميت بعد ما يدفن و لا يصلّي عليه و هو عريان حتى توارى عورته «١» و مثلها الرواية الثانية من هذا الباب.

و أمّا وضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلاة ثم بعد الصلاة يوضع على كيفية الدفن. فلائذ الثاني من شرائط صلاة الميت أن يكون رأسه الى يمين المصلّي و رجله الى يساره و الواجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه الى المغرب و رجله الى المشرق فبعد الصلاة يجعل كذلك.

[مسئلة ٤: اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل و التكفين و الصلاة و الحاصل كل ما يتعدّر يسقط و كل ما يمكن يثبت فلو وجد في الفلاة ميت و لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلّي و يخلى و ان أمكن دفنه يدفن.

(١) الرواية ١ من الباب ٣٦ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٦

(١)

أقول لكون كل واحد منها واجبا مستقلا لا تطلق دليلها فاذا تعدّر أحدها سقط و لا يسقط المتمكّن منها.

[مسئلة ٥: يجوز أن يصلّي على الميت أشخاص متعدّدون فرادى في زمان واحد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: يجوز أن يصلّي على الميت أشخاص متعدّدون فرادى في زمان واحد و كذا يجوز تعدّد الجماعة و ينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد و ألّا نوى بالبقية الاستحباب و لكن لا يلزم قصد الوجوب أو الاستحباب بل يكفي قصد القرية مطلقا.

(٢)

أقول أمّا جواز أن يصلّي على الميت أشخاص متعدّدون جماعة و فرادى و ينوى كل واحد منهم الوجوب ما لم يفرغ أحد منها لبقاء التكليف الكفائي بالنسبة الى الجميع ما لم يفرغ أحد منها.

و أما في صورة فراغ أحد منها ينوى الذين يشتغلون بالصلاة الاستحباب بالنسبة الى بقية أجزاء الصلاة ان قلنا باستحبابها كما يأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى.

و لكن كما قلنا في بحث الوضوء لا يلزم قصد الوجوب و الندب لعدم الدليل عليهما بل يكفي قصد القرينة مطلقا.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٧

[مسئلة ٦: اذا وجد بعض الميت فان كان مشتملا على الصدر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: قد مر سابقا أنه اذا وجد بعض الميت فان كان مشتملا على الصدر أو كان الصدر وحده بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه و إلا فلا نعم الأحوط الصلاة على العضو التام من الميت و ان كان عظما كاليد و الرجل و نحوهما و ان كان الأقوى خلافه و على هذا فان وجد عضوا تاما صلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاة عليه أيضا ان كان غير الصدر أو بعضه مع القلب و إلا وجبت.

(١)

أقول كما قلنا في المسئلة الثانية عشرة لا يجب الصلاة على أعضاء الميت إلا اذا كانت مشتملة على الصدر و كذا الصدر وحده و كذا اذا كانت مشتملة على بعض الصدر اذا كان مشتملا على القلب و كذا عظم الصدر و ان لم يكن معه لحم فعلى هذا لا يجب في غيرها الصلاة لكن كما قال السيد المؤلف رحمه الله الأحوط الصلاة على العضو التام و ان وجد مكررا لكن لو وجد بعد ذلك العضو المشتمل على الصدر أو بعض الصدر أو بعض الصدر المشتمل على القلب وجبت الصلاة عليها.

[مسئلة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن

(٢)

أقول كما قلنا في المسئلة الثالثة من هذا الفصل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٨

[مسئلة ٨: اذا تعدد الأولياء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: اذا تعدد الأولياء في مرتبة واحدة وجب الاستيذان من الجميع على الأحوط و يجوز لكل منهم الصلاة من غير الاستيذان عن

الآخرين بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع أهليتهم جماعة.

(١)

أقول و أما وجوب الاستيذان من جميع الأولياء اذا تعددوا فى مرتبة واحدة فلائ كل واحد منهم ولّى و هو أولى بالميت فلا بد من الأجنبى الاستيذان من الجميع و أمّا جواز الصلاة لكل واحد من غير الاستيذان عن الآخرين فمورد الاشكال لأن الظاهر من الأدلة الدالة على الولاية على الميت كون المجموع من حيث المجموع لهم الولاية فلا بد من الاستيذان لكل واحد منهم ان أراد أن يصلّى على الميت من الآخرين و لا فرق فى ذلك بين الأجنبى و الولّى فى صورة تعدد الأولياء.

[مسئلة ٩: اذا كان الولّى امرأة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: اذا كان الولّى امرأة يجوز لها المباشرة من غير فرق بين أن يكون الميت رجلا- أو امرأة و يجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام فى محله.

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٧٩

[مسئلة ١٠: اذا أوصى الميت بأن يصلّى عليه شخص معين]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: اذا أوصى الميت بأن يصلّى عليه شخص معين فالظاهر وجوب اذن الولّى له و الأحوط له الاستيذان من الولّى و لا يسقط اعتبار اذنه بسبب الوصية و ان قلنا بنفوذها و وجوب العمل بها.

(١)

أقول و الظاهر كما قلنا فى غسل الميت عدم نفوذ الوصية لحكومة أدلة ولاية الولّى على أدلة نفوذ الوصية فعلى هذا الأحوط استيذان الوصى من الولّى و اذن الولّى له أيضا.

[مسئلة ١١: يستحب اتيان الصلاة جماعة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: يستحب اتيان الصلاة جماعة و الأحوط بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الامامة فيه من البلوغ و العقل و الايمان و العدالة و كونه رجلا- للرجل و أن لا يكون ولد زنا بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعة أيضا من عدم الحائل و عدم علوّ مكان الامام و عدم

كونه جالسا مع قيام المأمومين و عدم البعد بين المأمومين و الامام و بعضهم مع بعض.

(٢)

أقول ما اختاره السيد المؤلف رحمه الله في هذه المسألة تمام و أما استحباب اتيان صلاة الميت بالجماعة فليقيام السيرة عليه و للأخبار الواردة فيها من كون الامام اذا كانت امرأة تقوم في وسط النساء و اذا كان رجلا يقدم و يقوم الرجال خلفه و اذا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٠

أدرك الرجل التكبير أو التكبيرتين فعل كذا راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب صلاة الجنازة و من وجوب كون رأس الميت الى يمين الامام و رجله الى يساره راجع الباب ١٩ من ابواب صلاة الجنازة و من عدم جواز سبق المأموم الامام في التكبير راجع الباب ١٦ من ابواب صلاة الجنازة.

[مسئلة ١٢: لا يتحمل الامام في الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: لا يتحمل الامام في الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين.

(١)

أقول لاعتبار وضع خاص فيها و تحمل الامام عن المأمومين يكون في القراءة و ليس فيها قرائه.

[مسئلة ١٣: يجوز في الجماعة أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: يجوز في الجماعة أن يقصد الامام و كل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام كما قلنا في المسئلة الخامسة من هذا الفصل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨١

[مسئلة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء و الأولى بل الأحوط أن تقوم في صفهن و لا تتقدم عليهن.

(١)

أقول تارة تكون الولاية في تجهيز الميت للمرأة فيجوز لها الصلاة عليه جماعة كما يجوز لها الاذن للغير سواء كان الميت رجلا أو

امرأة كما قلنا سابقا في المسألة التاسعة من هذا الفصل لدلالة خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قلت المرأة تؤم النساء قال عليه السلام لا آلا على الميت اذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن في الصفّ معهن فتكبرن ويكبرون «١».

و تارة ليست لها الولاية على الميت ففي هذه الصورة لا تجوز لها الصلاة على الميت الا مع عدم وجود الرجال لرواية الحسن بن زياد الصيقل قال سئل ابو عبد الله عليه السلام كيف تصلّى النساء على الجنائز اذا لم يكن معهن رجل فقال يقمن جميعا في صف واحد و لا تتقدمهن امرأة قيل ففي مكتوبة أ يؤم بعضهن بعضا فقال نعم «٢» و كذا رواية ٣ و ٤ و ٥ من هذا الباب فعلى هذا الأحوط بل الأقوى أن تقوم في صفهن و لا تتقدم عليهن.

[مسئلة ١٥: يجوز صلاة العراة على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: يجوز صلاة العراة على الميت فرادى و جماعة و مع الجماعة يقوم الامام في الصفّ كما في جماعة النساء

(١) الرواية ١ من الباب ٢٥ من ابواب صلاة الجماعة من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٢٥ من ابواب صلاة الجنائز من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٢

فلا يتقدم و لا يتبرز و يجب عليهم يجب عليهم سر عورتهم و لو بأيديهم و اذا لم يمكن يصلّون جلوسا.

(١)

أقول يجوز صلاة العراة على الميت اذا لم يكن المصلّي غيرها و أمّا مع وجود المصلّي الغير العارى فلا تصلّ التوبة بها.

[مسئلة ١٦: في الجماعة من غير النساء و العراة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: في الجماعة من غير النساء و العراة الأولى أن يتقدم الامام و يكون المأمومون خلفه بل يكره وقوفهم الى جنبه و لو كان المأموم واحدا.

(٢)

أقول لدلالة خبر عبد الله القمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي على جنازة وحده قال نعم قلت فاثنتان يصلّيان عليها قال نعم و لكن يقوم الآخر خلف الآخر و لا يقوم بجنبه «١».

[مسئلة ١٧: اذا اقتدت المرأة بالرجل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: اذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه و اذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم و اذا كانت

(١) الرواية ١ من الباب ٢٨ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٣

حائضا بين النساء وقفت في صف وحدها.

(١)

أقول لأن هذا من آداب الجماعة فبعد مشروعية الجماعة في الصلاة على الميت يأتي أحكامها فيها ألا ما اخرج بالدليل و أما الحائض فيجوز صلاتها على الميت لعدم اشتراطها بالطهارة الحديثة و الخبيثة.

و أما وقوفها في صف وحدها و عدم وقوفها في صف النساء لدلالة الاخبار على ذلك مثل رواية محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تصلى على الجنازة قال نعم و لا تصف (تقف) معهم «١» و رواية ٣ و ٤ و ٥ من هذا الباب.

[مسئلة ١٨: يجوز في صلاة الميت العدول من امام الى امام]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: يجوز في صلاة الميت العدول من امام الى امام في الأثناء و يجوز قطعها أيضا اختيارا كما يجوز العدول من الجماعة الى الانفراد لكن بشرط أن لا يكون بعيدا عن الجنازة بما يضرّ و لا يكون بينه و بينها حائل و لا يخرج عن المحاذاة لها.

(٢)

أقول أما جواز العدول من امام الى امام آخر في الأثناء فلا يخلو من اشكال بل لم يعهد ذلك في صلاة.

و أما جواز قطع صلاة الميت اختيارا فلان الادلة الدالة على حرمة ابطال

(١) الرواية ١ من الباب ٢٢ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٤

الصلاة على تقدير قبولها فالقدر المتيقن منها هو الصلوات اليومية.

و أما جواز العدول من الجماعة الى الفرادى في صلاة الميت فكما قلنا في بحث الجماعة في الجزء الثامن من كتابنا المسمى ببيان الصلاة تقريراً لبحث استاذنا الأعظم آيت الله العظمى البروجردى رحمه الله ص ٤٦ يجوز العدول منها الى الفرادى و لكن صحة الفرادى في هذه المورد يشترط أن لا يكون بعيدا عن الجنازة و عدم حائل بين الجنازة و المصلّى و عدم خروجه عن المحاذاة للجنازة.

[مسئلة ١٩: اذا كبر قبل الامام في التكبير الأول]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: اذا كبر قبل الامام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجدده مع الامام و اذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوى الانفراد و أن يصبر حتى يكبر الامام فيقرأ معه الدعاء لكن الأحوط اعادة التكبير بعد ما كبر الامام لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الامام فى كل تكبيرة أو مقارنته معه و بطلان الجماعة مع التقدم و ان لم تبطل الصلاة.

(١)

أقول اذا كبر قبل الامام فلا تتحقق الجماعة حتى له أن ينفرد أو يقطعها و لا فرادى لعدم قصده فله أن يصلّى فرادى أو جماعة و عدم الاعتناء بما كبر أولاً.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٥

[مسئلة ٢٠: اذا حضر الشخص فى اثناء صلاة الامام]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: اذا حضر الشخص فى اثناء صلاة الامام له ان يدخل فى الجماعة فيكبر بعد تكبير الامام الثانى أو الثالث مثلاً و يجعله أول صلاته و أول تكبيراته فيأتى بعده بالشهادتين و هكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الامام يكبر و يأتى بوظيفته من الدعاء و اذا فرغ الامام يأتى بالبقية فرادى و ان كان مخففاً و ان لم يمهله أتي ببقية التكبيرات ولاء من غير دعاء و يجوز اتمامها خلف الجنابة ان امكن الاستقبال و سائر الشرائط.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٧

[فصل فى كيفية صلاة الميت]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل فى كيفية صلاة الميت و هى أن يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الأولى و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله بعد الثانية و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثة و الدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة و ينصرف فيجزي أن يقول بعد نية القرية و تعيين الميت و لو اجمالا- الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله أكبر اللهم صل على محمد و آل محمد الله أكبر اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات الله أكبر اللهم اغفر لهذا الميت الله أكبر و الأولى أن يقول بعد التكبيرة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً أبداً لم يتخذ صاحبة و لا ولداً و أشهد أن محمداً عبده و رسوله أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون و بعد الثانية.

اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٨

محمّد و ارحم محمّداً و آل محمّد أفضل ما صلّيت و باركت و ترحمت على ابراهيم و آل ابراهيم انّك حميد مجيد و صلّ على جميع الأنبياء و المرسلين و بعد الثالثة.

اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات انّك على كلّ شيء قدير و بعد الرابعة اللهم انّ هذا المسجى قدّامنا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به اللهم انّك قبضت روحه إليك و قد احتاج الى رحمتك و أنت غنى عن عذابه اللهم انا لا نعلم منه الاّ خيرا و أنت أعلم به منّا اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه و ان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له اللهم احشره مع من يتولّاه و يحبه و أبعد به من يتبرأ منه و يبغضه اللهم ألحقه بنبيّك و عزّف بينه و بينه و ارحمنا اذا توفّيتنا يا إله العالمين اللهم اكتبه عندك في أعلى عليّين و اخلف على عقبه في الغابرين و اجعله من رفقاء محمد و آله الطاهرين و ارحمه و ايانا برحمتك يا أرحم الراحمين.

و الأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ و ان كان الميّت امرأة يقول بدل قوله هذا المسجى: الى آخره هذه المسجّات قدّامنا أمتك و ابنه عبدك و ابنه أمتك و أتى بسائر الضمائر مؤنثا و ان كان الميّت مستضعفا يقول بعد التكبيرة الرابعة اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم ربّنا و أدخلهم جنّات

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٨٩

عدن التي وعدتهم و من صلح من آبائهم و أزواجهم و ذريّاتهم انّك أنت العزيز الحكيم و ان كان مجهول الحال يقول اللهم ان كان يحبّ الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه و ان كان طفلا يقول اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا.

[كون صلاة الميّت عندنا خمس تكبيرات]

(١)

أقول أمّا كون صلاة الميّت عندنا خمس تكبيرات فهو ممّا لا اشكال فيه و تدل عليه النصوص الكثيرة منها رواية.

عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال التكبير على الميّت خمس تكبيرات «١» و رواية ابى بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال التكبير على الميّت خمس تكبيرات «٢» و رواية ابى بصير عن أبي جعفر عليه السّلام قال كبر رسول الله صلى الله عليه و آله خمسا «٣» و غيرها من هذا الباب.

و أمّا كيفيتها فالمراجع يرى اختلافات بين الأذكار و الأدعية المتحقّبة على كل تكبير و هو شاهد على استحباب الكيفيات المذكورة بين التكبيرات فعلى هذا يكون المصلّى على الميّت مخيرا بينها و أمّا اذا كان الميّت مستضعفا يقول المصلّى بعد التكبيرة الرابعة اللهم اغفر للمّذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهم عذاب الجحيم ربّنا و أدخلهم جنّات عدن التي وعدتهم و من صلح من آبائهم و أزواجهم و ذريّاتهم انّك أنت العزيز الحليم.

و اذا لا يعرف المصلّى حال الميّت يقول اللهم ان كان يحبّ الخير و أهله فاغفر

(١) الرواية ٦ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ١٠ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٣) الرواية ٨ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

له و ارحمه و تجاوز عنه و اذا كان طفلا يقول المصلّي اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا فللدلالة النصوص على ذلك كله راجع الباب ٣ من ابواب صلاة الجنازة و كذا الباب ١٢.

[مسئلة ١: لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: لا- يجوز أقل من خمسة تكبيرات ألّا للتقية أو كون الميت منافقا و ان نقص بطلت و وجب الاعادة اذا فاتت الموالاة و ألّا أتمها.

(١)

أقول أمّا عدم جواز الأقل فلما قلنا من كون الصلاة على الميت خمس تكبيرات و أمّا جواز الأقل في فرض التقية أو كون الميت منافقا فللدلالة رواية أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لأيّ علّة (شيء) تكبر على الميت خمس تكبيرات و يكبر مخالفونا بأربع تكبيرات قال لأنّ دعائهم التي بنى عليها الاسلام خمس الصلاة و الزكاة الصوم و الحج و الولاية لنا أهل البيت فجعل الله للميت من كل دعامة تكبيرة و أنكم أقررتم بالخمس كلّها و أقرّ مخالفوكم بأربع و أنكروا واحدة فمن ذلك يكبرون على موتاهم أربع تكبيرات و تكبرون خمسا «١» و رواية محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال كان يعرف المؤمن و المنافق بتكبير رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم يكبر على المؤمن خمسا و على المنافق أربعا «٢» و رواية سعد الأشعري عن أبي الحسن

(١) الرواية ١٧ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ١٨ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩١

الرضا عليه السلام قال سألته عن الصلاة على الميت فقال أمّا المؤمن فخمس تكبيرات و أمّا المنافق فأربع و لا سلام فيها «١». و أمّا ان نقص بطلت و وجب الاعادة فلعدم الاتيان بالواجب ألّا في صورة عدم فوت الموالاة و الاتيان بما نقص.

[مسئلة ٢: لا يلزم الاقتصار في الأدعية بين التكبيرات]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: لا- يلزم الاقتصار في الأدعية بين التكبيرات بالمأثور بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الأول على الشهادتين و الثاني على الصلاة على محمد و آله و الثالث على الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بالغفران و في الرابع على الدعاء للميت و يجوز قراءة آيات القرآن و الأدعية الاخر ما دامت الصلاة محفوظة.

(١)

أقول لدلالة رواية زرارة محمد بن مسلم أنهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول ليس في الصلاة على الميت قراءة و لا دعاء موقت ألّا أن تدعوا بما بدا لك و احق الأموات أن يدعى له و أن تبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلّم «٢» و رواية ١ من هذا

الباب.

(١) الرواية ٥ من الباب ٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ٧ من ابواب الصلاة على الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٢

[مسئلة ٣: يجب العربية في الأدعية]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: يجب العربية في الأدعية بالقدر الواجب و فيما زاد عليه الدعاء بالفارسية و نحوها.

(١)

أقول يجب العربية في الأدعية بالقدر الواجب و أما فيما زاد على القدر الواجب فالأحوط أيضا العربية.

[مسئلة ٤: ليس في صلاة الميت أذان و لا اقامة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: ليس في صلاة الميت أذان و لا اقامة و لا قراءة الفاتحة و لا الركوع السجود القنوت التشهد و السلام و لا التكميرات الافتتاحية و أدعيتها و ان أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة و حراما.

(٢)

أقول لعدم دليل على كونها فيها بل في بعض الأخبار تصريح بعدم السجود و الركوع فيما و كذا التسليم فيها راجع الباب ٨ و ٩ من أبواب صلاة الجنازة.

[مسئلة ٥: اذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأة يجوز أن يأتي بالضمائر مذكرة بلحاظ الشخص و النعش و البدن و أن يأتي بها مؤنثة بلحاظ الجنّة و الجنازة بل مع المعلومية أيضا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٣

يجوز ذلك و لو أتى بالضمائر على خلاف جهلا او نسيانا لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاة.

(١)

أقول كلام السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٦: اذا شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: اذا شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر بنى على الأقل نعم لو كان مشغولا بالدعاء بعد الثانية أو بعد الثالثة فشك في اتيان الاولى في الأول او الثانية في الثانية بنى على الإتيان وان كان الاحتياط أولى.

(٢)

أقول الأحوط الاتيان بالمشكوك في صورة كونه مشغولا بالدعاء فشك في اتيان التكبير.

[مسئلة ٧: يجوز أن يقرأ الأدعية في الكتاب]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يجوز أن يقرأ الأدعية في الكتاب خصوصا اذا لم يكن حافظا لها.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٤

(١)

أقول كلام السيد المؤلف رحمه الله تمام.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٥

[فصل في شرائط صلاة الميت]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في شرائط صلاة الميت

[و هي امور:]

و هي امور:

الأول: أن يوضع الميت مستلقيا.

(١)

أقول مع كونه مورد التسالم بين الأصحاب يمكن أن يستدلّ عليه بما ورد في الصلاة على الميت العارى من أنّه يوضع في لحدّه و يوضع اللبن على عورته فيستر عورته باللبن و بالحجر اذ لو جاز وضع الميت على خلاف المتعارف بأن يجعل على وجهه لما يحتاج ستر عورته باللبن و الحجر و التراب بل كان قبله مستورا ببدنه و الدبر مستورا بالاليتين راجع الباب ٣٦ من ابواب صلاة الجنازة.

*** الثاني: أن يكون رأسه الى يمين المصلّي و رجله الى

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٦

يساره.

(٢)

أقول يدلّ عليه رواية عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام - في حديث - أنه سئل عمّن صلّى عليه فلما سلّم الامام فاذا الميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه قال يسوّى و تعاد الصلاة عليه و ان كان قد حمل ما لم يدفن فان دفن فقد مضت الصلاة عليه و لا يصلّي عليه و هو مدفون «١».

*** الثالث: أن يكون المصلّي خلفه محاذيا له لا أن يكون في أحد طرفيه إلّا اذا طال صفّ المأمومين.

الرابع: أن يكون الميت حاضرا فلا تصحّ على الغائب و ان كان حاضرا في البلد.

(١)

أقول يدلّ عليهما رواية أبي و لّاد حيث ذكر فيها الدعاء و هو (ثمّ تقول اللهم انّ هذا المسجى قدّامنا عبدك و ابن عبدك) «٢» فيستفاد منها أنّه لا بدّ ان يكون الميت حاضرا و يكون قدّام الامام او المصلّي.

(١) الرواية ١ من الباب ١٩ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ٥ من الباب ٢ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٧

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار و لا يضّر كون الميت في التابوت و نحوه.

السادس: ان لا يكون بينهما بعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف إلّا في المأموم مع اتصال الصفوف.

السابع: ان لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوّا مفرطا

(٢)

أقول يمكن ان يستدل على هذه الشروط برواية أبي و لّاد المتقدمة لمنافات كل ذلك للحضور عنده و كونها قدّام المصلّي.

*** الثامن: استقبال المصلّي القبلة.

(١)

أقول يدلّ عليه الرواية ١ من الباب ٣٥ من ابواب صلاة الجنازة و الرواية ٧ من الباب ٣٢ من ابواب الصلاة الجنازة.

و الرواية ٤ من الباب ١٧ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل و الرضوى قوله عليه السّلام فكبر عليها تمام الخمس و أنت مستقبل القبلة.

مضافا الى كونه مورد التسالم بين الاصحاب قدس الله اسرارهم.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٨
التاسع: أن يكون قائما.
(١)

أقول مع كون هذا الشرط متسالم عليه بين الأصحاب يدلّ عليه رواية أبي هاشم الجعفرى الواردة فى المصلوب حيث قال فيها فقم على منكبه الأيمن «١».

و الرواية ٤ و الرواية ٥ و الرواية ٦ من ابواب ٩ من ابواب صلاة الميت من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣.
*** العاشر: تعيين الميت على وجه يرفع الابهام و لو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عيّنه الامام.
(٢)

أقول لأنه لا بد من الدعاء فى الصلاة على الميت و لا يمكن الدعاء على الميت ألا أن يعيّنه بما ذكره المؤلف رحمه الله.
*** الحادى عشر: قصد القرية.

(١) الرواية ١ من الباب ٣٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.
ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٩٩
(١)

أقول لأنها من العبادات و هى تحتاج الى قصد القرية.
*** الثانى عشر: إباحة المكان.
(٢)

أقول لأنّ التصرف فى مال الغير حرام.
*** الثالث عشر: الموالاة بين التكبيرات و الأدعية على وجه لا تمحو صورة الصلاة.
(٣)

أقول لأنّ التكبيرات و الأدعية شىء واحد و عمل واحد فمع عدم الموالاة لا يصدق الوحدة.
*** الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام بل الأحوط كونه بمعنى ما يعتبر فى قيام الصلوات الاخر.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٠
(١)

أقول لأنها فى الحكم مثل ساير الصلوات.
*** الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التغسيل و التكفين و الحنوط كما مرّ سابقا.
(٢)

أقول قد تقدّم وجهه فى المسألة ٣ من فصل الصلاة على الميت.
*** السادس عشر: أن يكون مستور العورة ان تعذر الكفن و لو بنحو حجر او لبنه.
(٣)

أقول لدلالة النصوص على ذلك راجع الباب ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة على الميت.
*** السابع عشر: اذن الولي

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠١

(١)

أقول راجع الباب ٢٣ من ابواب صلاة الجنائز و قد مرّ في فصل تجهيز الميت كون اذن الولي شرط صحة الفعل.

[مسئلة ١: لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: لا- يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث و الخبث و إباحة اللباس و ستر العورة و ان كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاة حتى صفات الساتر من عدم كونه حريرا او ذهبيا او من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و كذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاة كالتكلم و الضحك و التفات عن القبلة.

(٢)

أقول ما أفاده المؤلف رحمه الله تمام راجع الباب ٢١ و ٢٢ من أبواب صلاة الجنائز.

[مسئلة ٢: اذا لم يتمكن من الصلاة قائما أصلا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: اذا لم يتمكن من الصلاة قائما أصلا يجوز أن يصلّي عليه جالسا و اذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار و الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام و اذا دار الأمر بين الصلاة ماشيا او جالسا يقدم الجلوس إن خيف على الميت من الفساد مثلا و ألّا فالأحوط الجمع.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٢

(١)

أقول ما قاله المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٣: اذا لم يمكن الاستقبال أصلا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: اذا لم يمكن الاستقبال أصلا سقط و ان اشتبه صلى الى أربع جهات ألّا اذا خيف عليه الفساد فيتخير و ان كان بعض الجهات مظلونا صلى إليه و ان كان الأحوط الأربع.

(٢)

أقول الكلام ما قاله السيد المؤلف رحمه الله.

[مسئلة ٤: اذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّي في مكان مباح]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: اذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلّي في مكان مباح صحت الصلاة.

(٣)

أقول لعدم التصرف في مال الغير بالصلاة على الميت فيما اذا كان مكان المصلّي مباحا.

[مسئلة ٥: اذا صلى على ميتين بصلاة واحدة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا صلى على ميتين بصلاة واحدة و كان

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٣

مأذونا من ولّي أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبة الى المأذون فيه دون الآخر.

(١)

أقول الأحوط اعادة الصلاة على الميت الواجد للشرائط.

[مسئلة ٦: اذا تبين بعد الصلاة أنّ الميت كان مكبوا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: اذا تبين بعد الصلاة أنّ الميت كان مكبوا وجب الاعادة بعد جعله مستلقيا على قفاه.

(٢)

أقول يدلّ عليه رواية موسى بن عمار «١».

[مسئلة ٧: اذا لم يصلّ على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: اذا لم يصلّ على الميت حتى دفن يصلّي على قبره و كذا اذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهة من الجهات.

(٣)

أقول راجع الباب ١٨ من ابواب صلاة الجنائز.

(١) الرواية ١ من الباب ١٩ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٤

[مسئلة ٨: اذا صلى على قبر ثم خرج الميت من قبره]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: اذا صلى على قبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط اعادة الصلاة عليه.

(١)

أقول كلام السيد رحمه الله تمام.

[مسئلة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنازة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنازة و ان تمكن من الماء و ان كان الأحوط الاقتصار على صورة عدم التمكن من الوضوء أو الغسل أو صورة خوف فوت الصلاة منه.

(٢)

أقول يأتي التكلم حول هذه المسألة في المسألة ٣٦ من المسائل التي يبحث فيها عن مسوعات التيمم عند تعرض السيد المؤلف رحمه الله لها إن شاء الله.

[مسئلة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت و ان كان لا يبعد عدم البطلان به.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٥

(١)

أقول الأحوط ترك التكلم خصوصا اذا كانت كثيرة.

[مسئلة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما في اجزاء صلاة العاجز عن القيام جالسا اشكال بل صحتها أيضا محل اشكال.
(٢)

أقول مع وجود القادر على الصلاة قائما لا تصل النوبة بالعاجز عن القيام.

[مسئلة ١٢: اذا صلى عليه العاجز عن القيام جالسا]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: اذا صلى عليه العاجز عن القيام جالسا باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الاعادة بل و كذا اذا لم يكن موجودا من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاة و كذا اذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاة فتمها جالسا فانها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الاتيان بها قائما.
(٣)

أقول لتبين فساد الصلاد على الميت في الصور الثلاثة أعنى في صورة الاعتقاد بعدم وجود القادر و صورة عدم كون القادر موجودا اصلا و صورة عجز

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٦

القادر في أثناء الصلاة و لو دفن ثم تبين الخلاف وجب صلاة القادر على قبر الميت لعدم مجوز لنش القبر للصلاة كما يأتي إن شاء الله تعالى.

[مسئلة ١٣: اذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: اذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بنى على عدمها و ان علم بها و شك في صحتها و عدمها حمل على الصحة و ان كان من صلى عليه فاسقا نعم لو علم بفسادها وجب الاعادة و ان كان المصلى معتقدا للصحة و قاطعا بها.
(١)

أقول ما قاله رحمه الله تمام لبقاء التكليف و عدم العلم بالفراغ لعدم سقوطه عنه بفعل الغير مع العلم ببطلانه.

[مسئلة ١٤: اذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: اذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده نعم لو علم علما قطعيا بطلانها وجب عليه اتيانها و ان كان المصلي أيضا قاطعا بصحتها.

(٢)

أقول لا معنى لتصور الاعتقاد ببطلان الصلاة على الميت بحسب تقليده أو ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٧

اجتهاده مع عدم وجوب الاعادة عليه لأنه في هذا الفرض يعتقد ببقاء التكليف عليه على نظره.

[مسئلة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الانزاع]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الانزاع بل يصلى عليه بعد ثلاثة أيام بعد ما ينزل و كذا اذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب انزاله فورا و الصلاة عليه و لو لم يمكن انزاله يصلى عليه و هو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الامكان.

(١)

أقول أمّا المصلوب بحكم الشرع مضافا الى كون حكمه مشهورا دل عليه رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام صلب رجلا بالحيرة ثلاثة أيام أنزله في اليوم الرابع فصلّى عليه و دفنه «١».

و الرواية الثانية و بهذا الاسناد أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن «٢».

و رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا تقرو المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل و يدفن «٣».

(١) الرواية ١ من الباب ٥ من ابواب حد المحارب من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٥ من ابواب حد المحارب من الوسائل.

(٣) الرواية ١ من الباب ٤٩ من ابواب الاحتضار من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٨

و أمّا المصلوب الذي لم يكن صلبه بحكم الشرع فحكمه ما قال السيد المؤلف رحمه الله لدلالة رواية أبي هاشم الجعفرى عليه قال سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب فقال اما علمت أن جدّي عليه السلام صلى على عمّه قلت اعلم ذلك و لكنّي لا أفهمه مبينا فقال ايّنه لك ان كان وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبه الأيمن و ان كان قفاه الى القبلة فقم على منكبه الأيسر فإن ما بين المشرق و المغرب قبله الى آخر الرواية «١» - «٢».

[مسئلة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت سواء اتحد المصلّي أو تعدّد لكنّه مكروه إلّا اذا كان الميت من أهل العلم و الشرف و التقوى.

(١)

أقول للجمع بين الأخبار المجوّزة «٣» و الناهية «٤» و أمّا الجواز بلا كراهة على أهل العلم و الشرف و التقوى يدل عليه رواية عقبه عن جعفر «٥».

(١) الرواية ١ من الباب ٣٥ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ١٦ من ابواب الصلاة على الجنازة من كتاب جامع أحاديث الشيعة.

(٣) الرواية ١٨ و ٢٠ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٤) الرواية ٢٣ و ٢٤ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

(٥) الرواية ١٨ من الباب ٦ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٠٩

[مسئلة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن فلا يجوز التأخير الى ما بعده نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانا او نسيانا او لعذر آخر أو تبين كونها فاسدة و لو لكونه حال الصلاة عليه مقلوبا لا يجوز نبشه لأجل الصلاة بل يصلّي على قبره مراعيًا للشرائط من الاستقبال و غيره و ان كان بعد يوم و ليلة بل و أزيد أيضا إلّا أنّ بعد ما تلاشى و لم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذ يسقط الوجوب و اذا برز بعد الصلاة عليه بنبش أو غيره فلاحوط اعاده الصلاة عليه.

(١)

أقول قد تقدم حكم هذه المسئلة سابقا في ضمن المسئلة ٦ و ٧ من هذا الفصل و المسئلة ١٥ من فصل الصلاة على الميت فراجع و أمّا عدم وجوب الصلاة على قبره اذا تلاشى فلعدم وجود الموضوع و هو الشخص الميت حتى يجب الصلاة عليه.

[مسئلة ١٨: الميت المصلّي عليه قبل الدفن]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: الميت المصلّي عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا ما لم يمض أزيد من يوم و ليلة و اذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام راجع الباب ١٨ من أبواب

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٠
صلاة الجنازة من الوسائل واما عدم مضي أزيد من يوم دليله فلدعوى الشهرة و الاجماع عليه.

[مسئلة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهة حتى في الأوقات التي يكره النافلة فيها عند المشهور من غير فرق بين أن يكون الصلاة على الميت واجبة او مستحبة.

(١)

أقول راجع الباب ٢٠ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

[مسئلة ٢٠: يستحب المبادرة الى الصلاة على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: يستحب المبادرة الى الصلاة على الميت و ان كان في وقت فضيلة الفريضة و لكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيلة مع ضيقه كما أن الأولى تقديمها على النافلة و على قضاء الفريضة و يجب تقديمها على الفريضة فضلا عن النافلة في سعة الوقت اذا خيف على الميت من الفساد و يجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها و عدم الخوف على الميت و اذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدّم الفريضة و يصلّى عليه بعد الدفن و اذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١١

يقدم الدفن و تقضى الفريضة و ان أمكن ان يصلّى الفريضة مؤميا صلّى و لكن لا يترك القضاء أيضا.

(١)

أقول بعد عدم امكان الأخذ برواية جابر لدعوى ضعف سندها أو حمل لفظ الوقت فيها على وقت الفضيلة بقرينة سائر الروايات ما يستفاد من مجموع الأخبار أنه في كل ساعة تراحم صلاة الميت وقت الفريضة يقدم الفريضة الا اذا خيف على الميت الفساد راجع الباب ٣١ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

[مسئلة ٢١: لا يجوز على الأحوط اتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢١: لا يجوز على الأحوط اتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة و ان لم تكن ماحية لصورتها كما اذا اقتصر على التكبيرات و أقل الواجبات من الأدعية في حال القنوات مثلا.

(٢)

أقول لعدم معهودية ذلك بين المسلمين و كما قال صاحب الجواهر (ألا أني لم أجد به نصا لأحد من الأصحاب بل يمكن دعوى ظهور النصوص و الفتاوى في عدم اجتماعها «١»).

(١) جواهر الكلام، ج ١٢، ص ١٢٠.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٢

[مسئلة ٢٢: اذا كان هناك ميتان]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٢: اذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلّي على كل واحد منها منفردا و يجوز التشريك بينهما في الصلاة فيصلّي صلاة واحدة عليهما و ان كانا مختلفين في الوجوب و الاستحباب و بعد التكبير الرابع يأتي.

بضمير التثنية هذا اذا لم يحف عليهما أو على أحدهما من الفساد و ألا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساد.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف تمام راجع الباب ٣٢ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ الباب ١٠ من ابواب صلاة الجنازة.

[مسئلة ٢٣: اذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٣: اذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلّي بين وجوه الأول أن يتم الصلاة على الأول ثم يأتي بالصلاة على الثاني.

الثاني: قطع الصلاة و استئنافها بنحو التشريك الثالث التشريك في التكبيرات الباقية و اتيان الدعاء لكل منهما بما يخصّه و الايتان ببقية الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأول مثلا اذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر و يأتي بوظيفة صلاة الأول و هي الدعاء للمؤمن و المؤمنات و بالشهادتين لصلاة الميت

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٣

الثاني و بعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الاول و بالصلاة على النبي صلى الله عليه و آله للميت الثاني و بعد الخامسة تتم صلاة الأول و يأتي للثاني بوظيفة التكبير الثالث و هكذا يتم ببقية صلاته و يتخير في تقديم وظيفة الميت الأول أو الثاني بعد كل تكبير مشترك هذا مع عدم الخوف على واحد منهما و أما اذا خيف على الأول يتعين الوجه الاول و اذا خيف على الثاني يتعين الوجه الثاني أو تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع و اذا خيف عليهما معا يلاحظ قلة الزمان في القطع و التشريك بالنسبة إليهما ان أمكن و ألا فلاحوط عدم القطع.

(١)

أقول و ان كانت المحتملات فى المسألة ثلاثة و المشهور التخير بينها لكن الأحوط ترك قطع الصلاة و استينافها عليهما بملاحظة الرواية الواردة فى هذا المورد و هى ما رواها على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة او اثنتين و وضعت معها اخرى كيف يصنعون قالوا ان شاءوا تركوا الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة و ان شاءوا رفعوا الاولى و أتموا ما بقى على الأخيرة كل ذلك لا بأس به «١» راجع ذلك الباب و الأقوال المذكورة فيها.

(١) الرواية ١ من الباب ٣٤ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٥

[فصل فى آداب الصلاة على الميت]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل فى آداب الصلاة على الميت و هى امور:

[الاول: أن يكون المصلى على طهارة]

الاول: أن يكون المصلى على طهارة من الوضوء او الغسل أو التيمم و قد مرّ جواز التيمم مع وجدان الماء أيضا ان خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء بل مطلقا.

(١)

أقول كلامه رحمه الله تمام راجع ٢١ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل و اما بالنسبة الى جواز التيمم مطلقا و ان كان متمكنا من الماء يأتى الكلام فيه فى مسوغات التيمم عند تعرض السيد المؤلف رحمه الله له.

[الثانى: أن يقف الامام و المنفرد عند وسط الرجل]

الثانى: أن يقف الامام و المنفرد عند وسط الرجل بل مطلق

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٦

الذكر و عند صدر المرأة بل مطلق الانثى و يتخير فى الخنثى و لو شرّك بين الذكر و الانثى فى الصلاة جعل وسط الرجل فى قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبة الى كل منهما.

(١)

أقول راجع الباب ٢٧ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

و الباب ٢٥ من ابواب صلاة الجنازة من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٤٠.

[الثالث: أن يكون المصلّي حافيا]

الثالث: أن يكون المصلّي حافيا بل يكره الصلاة بالحذاء دون مثل الخفّ والجورب.

(٢)

أقول راجع الباب ٢٦ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٤١.

[الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأول]

الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأول بل عند الجميع على الأقوى.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٧

(١)

أقول راجع الباب ١٠ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل و الباب ١١ من ابواب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣١٨.

[الخامس: أن يقف قريبا من الجنازة]

الخامس: أن يقف قريبا من الجنازة بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها.

(٢)

أقول قد تقدّم الكلام في ذلك في الشرط الثالث و السادس و السابع من الفصل المنعقد لشرائط الصلاة على الميت.

[السادس: أن يرفع الامام صوته]

السادس: أن يرفع الامام صوته بالتكبيرات بل الأدعية أيضا و أن يسر المأموم.

(٣)

أقول قال صاحب الجواهر لأنّ كثيرا من الرواة حكى عدد التكبير من فعل النبي و الأئمة عليهم الصلاة و السلام و هو لا يحصل غالبا إلّا بسماعه فيتأسى بهم و ظهور مساواتها للمكتوبة في ذلك خصوصا بعد معلوميّة الحكمة في الجهر فيها و هي اعلام من خلفه ليقتردى به

بل الطاهر استحباب جهره بباقي الأذكار «١» و كذا بالنسبة

(١) جواهر الكلام، ج ١٢، ص ٩٩.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٨
الى استحباب سرّ المأموم.

[السابع: اختيار المواضع المعتادة للصلاة]

السابع: اختيار المواضع المعتادة للصلاة التي هي مظان الاجتماع و كثرة المصلين.
(١)

أقول لأنه يحصل فيها كثرة المصلين المعلوم رجحانها لدعائهم على الميت و يتبرك بكثرة المصلين فيها.

[الثامن: أن لا توقع في المساجد]

الثامن: أن لا توقع في المساجد فإنه مكروه عدا مسجد الحرام.
(٢)

أقول راجع الباب ٣٠ من أبواب صلاة الجنازة من الوسائل.

[التاسع: أن تكون بالجماعة]

التاسع: أن تكون بالجماعة و ان كان يكفي المنفرد و لو امرأة.
ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١١٩
(١)

أقول راجع الباب ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة من كتاب جامع احاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٣٨.

[العاشر: أن يقف المأموم خلف الامام]

العاشر: أن يقف المأموم خلف الامام و ان كان واحدا بخلاف اليومئذ حيث يستحب وقوفه ان كان واحدا الى جنبه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى؛ ج ٩، ص: ١١٩

(٢)

أقول راجع أيضا الباب ٢٣ من ابواب صلاة الجنائز من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٤٠.

[الحادى عشر: الاجتهاد فى الدعاء]

الحادى عشر: الاجتهاد فى الدعاء للميت و للمؤمنين.

(٣)

أقول راجع الباب ٩ من ابواب صلاة الجنائز على الميت من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩٦ و الباب ٣ من ابواب صلاة الجنائز من الوسائل الرواية ٣.

[الثانى عشر: أن يقول قبل الصلاة، الصلاة ثلاث مرّات]

الثانى عشر: أن يقول قبل الصلاة، الصلاة ثلاث مرّات.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٠

(١)

أقول لم نجد له دليلا بالخصوص و ان ورد فى صلاة العيدين.

[الثالث عشر: أن تقف الحائض]

الثالث عشر: أن تقف الحائض اذا كانت مع الجماعة فى صفّ وحدها.

(٢)

أقول راجع الباب ٢٢ من ابواب الصلاة على الجنائز من الوسائل.

[الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميت]

الرابع عشر: رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء لكنه مشكل ان كان بقصد الخصوصية و الورود.

(٣)

أقول لعدم دليل بالخصوص عليه و الظاهر كون المراد من رفع اليدين جعلها مثل حال القنوت.

[مسئلة ١: اذا اجتمعت جنازات]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: اذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاة على

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢١

كل واحد منفردا و ان أراد التشريك فهو على وجهين:

الأول: أن يوضع الجميع قدام المصلّي مع المحاذات و الأولى مع اجتماع الرجل و المرأة جعل الرجل أقرب الى المصلّي حزا كان أو عبدا كما أنّه لو اجتمع الحرّ و العبد جعل الحرّ أقرب إليه و لو اجتمع الطفل مع المرأة جعل الطفل أقرب إليه اذا كان ابن ستّ سنين و كان حرا و لو كانوا متساوين في الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيلة و نحوها من الصفات الدينيّة و مع التساوى فالقرعة و كل هذا على الأولوية لا الوجوب فيجوز بأيّ وجه اتفق الثاني: أن يجعل الجميع صفّا واحدا و يقوم المصلّي في وسط الصفّ بأن يجعل رأس كل عند أليّة الآخر شبه الدرج و يراعى في الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تشيئة الضمير او جمعه و تذكيره و تأنيثه و يجوز التذكير في الجميع بلحاظ لفظ الميّت كما أنّه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازة.

(١)

أقول راجع الباب ٣٢ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٣

فصل: في الدفن

إشارة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٥

قوله رحمه الله

فصل في الدفن يجب كفاية دفن الميّت بمعنى مواراته في الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من ايذاء ريحه للناس و لا يجوز وضعه في بناء أو في تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدرة على الدفن تحت الأرض نعم مع عدم الامكان لا بأس بهما و الأقوى كفاية مجرّد المواراة في الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود الانسان هناك لكن الأحوط كون الحفيرة على الوجه المذكور و ان كان الأمن حاصلًا بدونه.

[فصل في وجوب الدفن شرعا]

إشارة

(١)

أقول لا اشكال في وجوب الدفن شرعا لتسالمه بين المسلمين و عدم نقل الخلاف فيه من أحد و السيرة قائمة عليه و دلت النصوص عليه راجع الباب ١٤ من ابواب غسل الميت الرواية ٤ و ٧ و ٨ و ١٢.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٦

و الباب ١٢ من ابواب غسل الميت الحديث ١ و ٥ و الباب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة الحديث ١ و ٢ و ٥ و ٩ و الباب ١ من ابواب وجوب دفن الميت المسلم من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٥١.

و الظاهر من الدفن هو المواراة في الأرض فلا يكفي وضعه في بناء او تابوت و غيرهما و ان يحصل الأمن من الأمرين بل لا بد من أن يكون الجسد تحت الأرض.

و أما لزوم حفظ الجسد من السباع و عدم اذاء الناس بريحه فلما ذكر في خبر فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال أنما امر بدفن الميت لثلاث- يظهر الناس على فساد جسده و قبح منظره و تغير رائحته و لا يتأذى الأحياء بريحه و ما يدخل عليه من الآفة و الفساد و ليكون مستورا عن الأولياء و الأعداء فلا يشمت عدوه و لا يحزن صديقه «١» و في رواية فضل قوله عليه السلام ان حرمة بدن الميت ميتا كحرمة حيا فوار بدنه و عورته «٢».

و الظاهر كون الأمن من الأمرين من باب الحكمة فعلى هذا وجب الدفن و لو مع الأمن منهما بالوجه المذكور.

[مسئلة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه الى المغرب و رجله الى المشرق و كذا في الجسد بلا رأس بل في الرأس بلا جسد بل في الصدر وحده بل

(١) الرواية ١ من الباب ١ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٢) جامع أحاديث الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٥.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٧

في كل جزء يمكن فيه ذلك.

(١)

أقول يدل عليه مضافا الى دعوى الاجماع و السيرة المستمرة بين المسلمين خبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان البراء بن المعرور الأنصاري بالمدينة و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بمكة و أنه حضره الموت و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و المسلمون يصلون الى بيت المقدس فأوصى البراء أن يجعل وجهه الى تلقاء النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أنه أوصى بثلاث ما له و جرت به الستة «١» و عن الفقه الرضوي ضعه في لحدده على يمينه مستقبل القبلة «٢» و عن دعائم الاسلام عن علي عليه السلام أنه شهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جنازة رجل من بني عبد المطلب فلما أنزلوه في قبره قال اضجعوه في لحدده على جنبه الأيمن مستقبل القبلة و لا تكبوه لوجهه و لا تلقوه لظهره «٣».

و ضعف سندهما منجر يعمل الأصحاب و الظاهر من النصوص كون الدفن بذلك الهيئة سواء كان تمام الجسد أو بعضه لأن الميّت اذا دفن بهذه الكيفية يكون تمام أعضائه الى القبلة فاذا كان بعضه يجب دفنه بهذه الكيفية كما افاد السيد المؤلف رحمه الله.

[مسئلة ٢: اذا مات ميّت في السفينة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: اذا مات ميّت في السفينة فان أمكن التأخير ليدفن في الأرض بلا عسر وجب ذلك و ان لم يمكن لخوف فسادة أو لمنع مانع يغسل و يكفن و يحنط و يصلّى عليه و يوضع في

(١) الرواية ١ و ٢ من الباب ٦١ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٢) الرواية ١ و ٢ من الباب ٥١ من ابواب الدفن من المستدرک ج ١.

(٣) الرواية ١ و ٢ من الباب ٥١ من ابواب الدفن من المستدرک ج ١.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٨

خاوية و يوكأ رأسها و يلقي في البحر مستقبل القبلة على الأحوط و ان كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال أو يثقل الميّت بحجر أو نحوه بوضعه في رجله و يلقي في البحر كذلك و الأحوط مع الامكان اختيار الوجه الأول و كذا اذا خيف على الميّت من نبش العدو قبره و تمثيله.

(١)

أقول ادعى الشهرة على التخيّر بين القاء الميّت في البحر بعد الغسل و الكفن و الصلاة و الحنوط مع تثقيب رجله و بين جعله في خاوية و يوكأ رأسها و يطرح في الماء بعد عدم امكان دفنه في الأرض و الاخبار الواردة في المورد بعضها و ان كان ضعيفا لكن ضعفه منجر بعمل الأصحاب و جمع المشهور بين هذه الاخبار بالتخير فنذكر بعض النصوص الاول خبر أيوب بن الحر قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل مات و هو في السفينة في البحر كيف يصنع به قال يوضع في خاوية و يوكأ رأسها و تطرح في الماء. «١»

الثاني خبر وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام اذا مات الميّت في البحر غسل و كفن و حنط ثم يصلّى عليه ثم يوثق في رجله حجر و يرمى به في الماء. «٢»

و رواية أبان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يموت مع القوم في البحر فقال يغسل و يكفن و يصلّى عليه و يثقل و يرمى في البحر «٣» الرابع خبر سهل بن زياد رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا مات الرجل في السفينة و لم يقدر

(١) الرواية ١ من الباب ٤٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٤٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٣) الرواية ٣ من الباب ٤٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٢٩

على الشط قال يغسل و يكفن و يحنط في ثوب (و يصلّى عليه) و يلقي في البحر «١» و كما قال السيد المؤلف رحمه الله الاحوط اختيار الوجه الأول لبعده عن هتك الميّت و كون الرواية الدالة عليه صحيحة و أمّا وجوب الاستقبال عند القائه في البحر فلم يدلّ عليه

دليل بالخصوص و ليس هو دفن حقيقة و ان كان الاحتياط حسن.

و كذا اذا خيف على الميت من نبش القبر و تمثيله لدلالة رواية سليمان بن خالد على ذلك قال سألتني ابو عبد الله عليه السلام فقال ما دعاكم الى الموضع الذي وضعت فيه عمى زيدا الى أن قال كم الى الفرات من الموضع الذي وضعتموه فيه فقلت قذفه حجر فقال سبحان الله أفلا كنتم أقرتموه حديدا و قذفتموه في الفرات أفضل «٢».

[مسئلة ٣: اذا مات كافر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: اذا مات كافر كتابي أو غير كتابي و مات في بطنها ولد من مسلم بنكاح او شبهة او ملك يمين تدفن مستدبرة للقبلة على جنبها الأيسر على وجه يكون الولد في بطنها مستقبلا و الأحوط العمل بذلك في مطلق الجنين و لو لم تلج الروح فيه بل لا يخلو عن قوة.

(١)

أقول ما قاله رحمه الله تمام لأن الولد تابع لأبيه و محكوم بالاسلام و مضى وجوب دفن المسلم مستقبل القبلة و طريق الاستقبال هكذا لأن وجه الجنين في بطن أمه الى

(١) الرواية ٤ من الباب ٤٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٢) الرواية ١ و ٢ من الباب ٤١ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٠

ظهرها مضافا الى دعوى الاجماع عليه و لا فرق بين ولوج الروح فيه و عدمه اذا كان تام الخلقة لصدق الولد عليه و ان لم يلج في الجنين الروح و لا فرق أيضا بين الكتابي و غيرها لشمول العلة و هي احترام المسلم و كون الولد محكوما بالاسلام سواء كانت أمه مشركة او كتابي او غيرها و كذا لا فرق بين كونه بنكاح او شبهة او ملك يمين لشمول العلة أيضا للأقسام الثلاثة.

[مسئلة ٤: لا يعتبر في الدفن قصد القرية]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: لا يعتبر في الدفن قصد القرية بل يكفي دفن الصبي اذا علم أنه أتى به بشرائطه و لو علم أنه ما قصد القرية.

(١)

أقول للشك في اعتبار قصد القرية في الدفن و عند الشك في التعبدية و التوصلية الأصل عدم الشرط.

[مسئلة ٥: اذا خيف على الميت من اخراج السبع اياه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا خيف على الميت من اخراج السبع اياه وجب احكام القبر بما يوجب حفظه من القير والآجر ونحو ذلك كما أن في السفينة اذا اريد القاؤه في البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر اياه بمجرد الالتقاء.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣١

(١)

أقول قد تقدم وجه احكام القبر بما ذكرنا في معنى الدفن من كونه مواراة الميت في الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من ايداء ريحه للناس و لا يحصل ذلك في المكان الذي يخاف على الميت ألا باحكام القبر بأي وجه حصل من القير والآجر وغيرهما. كما أنه يمكن استفادته من رواية فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام المتقدم ذكرها «١».

كما أنه يمكن استفادة حكم الثاني و هو اختيار مكان مأمون من بلع الحيوانات لا لقائه في البحر من رواية أيوب بن الحر المتقدم الدالة على جعل الميت في خايبة و يوكى رأسها و تطرح في الماء «٢» و من قوله عليه السلام أن حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا كما تقدم «٣».

[مسئلة ٦: مؤنة الالتقاء في البحر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: مؤنة الالتقاء في البحر من الحجر او حديد الذي يثقل به أو الخايبة التي يوضع فيها تخرج من أصل التركة و كذا الآجر و القير و الساروج في موضع الحاجة إليها.

(٢)

أقول لأنها من مؤن تجهيز الميت و المؤمن تخرج من أصل التركة كما تقدم.

(١) الرواية ١ من الباب ١ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٢) الرواية ١٠ من الباب ٤٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

(٣) جامع احاديث الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٥.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٢

[مسئلة ٧: يشترط في الدفن أيضا اذن الولي]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يشترط في الدفن أيضا اذن الولي كالصلاة وغيرها.

(١)

أقول لأنه من أحكام الميت و أولى بميراثه أولى بأحكامه.

[مسئلة ٨: اذا اشتبهت القبلة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: اذا اشتبهت القبلة يعمل بالظنّ و مع عدمه أيضا يسقط وجوب الاستقبال ان لم يمكن تحصيل العلم و لو بالتأخير على وجه لا يضرّ بالميت و لا بالمباشرين

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٩: الأحوط اجراء احكام المسلم على الطفل]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: الأحوط اجراء احكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين اذا كانا مسلمين أو كان أحدهما مسلما و أمّا اذا كان الزنا من أحد الطرفين و كان الطرف الآخر مسلما فلا اشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

(٣)

أقول أمّا في الفرض الأول فلاّن ولد الزنا ملحق بالزاني شرعا و على الفرض

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٣

كون الزاني مسلما فيجب اجراء احكام المسلم عيه و أمّا في الفرض الثاني فلاّن الولد ملحق بأشرف الأبوين و أمّا في الفرض الثالث فكما قال المؤلف رحمه الله لا اشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

[مسئلة ١٠: لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: لا- يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار كما لا- يجوز العكس أيضا نعم اذا اشتبه المسلم و الكافر يجوز دفنهما في مقبرة المسلمين و اذا دفن أحدهما في مقبرة الآخرين يجوز النباش أمّا الكافر فلعدم الحرمة له و أمّا المسلم فلاّن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار.

(١)

أقول يدلّ على ذلك قوله عليه السلام حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا «١».

[مسئلة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة و البالوعة و نحوهما ممّا هو هتك لحرمة.

(٢)

أقول يدلّ عليه الخبر السابق المذكور في المسئلة ١٠.

(١) راجع جامع أحاديث الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٥.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٤

[مسئلة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب و كذا في الاراضى الموقوفة لغير الدفن فلا يجوز في المساجد و المدارس و نحوهما

كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميّته.

(١)

أقول أمّا عدم جواز الدفن في المكان المغصوب فلعدم جواز التصرف في مال الغير بدون رضاه.

و أمّا عدم جواز الدفن في الاراضى الموقوفة لغير الدفن لأنّ الوقوف حسب ما يوقفها أهلها.

و أمّا عدم جواز الدفن في قبر الغير فلاستلزامه النّش و هو حرام.

[مسئلة ١٣: يجب دفن الأجزاء من الميّت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: يجب دفن الأجزاء من الميّت حتى الشعر و السنّ و الظفر و أمّا السنّ و الظفر من الحيّ فلا- يجب دفنهما و ان كان معهما

شئ يسير من اللحم نعم دفنهما بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه كما يظهر من وصيّته مولانا الباقر للصادق عليه السلام و عن أمير

المؤمنين عليه السلام أنّ النّبي صلوات الله عليه و آله أمر بدفن أربعة الشعر و السنّ و الظفر و الدم و عن عائشة عن النّبي صلى الله

عليه و آله و سلّم أنّه أمر بدفن سبعة أشياء الأربعة المذكورة و الحيض و المشيمة و العلقه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٥

(١)

أقول أمّا وجوب دفن الأجزاء المبانة من الميّت غير الشعر و السنّ و الظفر من الميّت قد تقدّم الكلام فيه في المسئلة ١٢ من المسائل

المربوطة بتغسيل الميت و أمّا الشعر و السن و الظفر فيجعل في كفنه و يدفن لدلالة رواية ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام على ذلك قال لا يمسّ عن الميت شعر و لا ظفر و ان سقط منه شيء فاجعله في كفنه «١».

أمّا عدم وجوب دفن السن و الظفر من الحيّ فلعدم دليل على وجوبه مع قيام السيرة على عدم الدفن.

راجع الوسائل ج ١ الباب ٤٣ من أبواب الحمام ح ٧ حتى يعلم حكم حفظ السن و الشعر من الحيّ من حيث استحباب الدفن و حفظهما لان يدفنا مع الحيّ اذا مات.

[مسئلة ١٤: اذا مات شخص في البئر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: اذا مات شخص في البئر و لم يمكن اخراجه يجب أن يسدّ و يجعل قبراً له.

(٢)

أقول لعدم جواز هتك المؤمن حيا و ميتا فيسدّ لحفظ جسده من السباع و عدم ايداء الناس بريحه و عدم القاء شيء فيه راجع الوسائل الباب ٥١ من ابواب الدفن ح ١.

(١) الرواية ١ من الباب ١١ من ابواب غسل الميت من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٦

[مسئلة ١٥: اذا مات الجنين في بطن الحامل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: اذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليهما من بقائه و جب التوصل الى اخراجه بالأرفق فالأرفق و لو بتقطيعه قطعة قطعة و يجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها و مع عدمهما فالمحارم من الرجل فان تعدّر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمة و لو ماتت الحامل و كان الجنين حيّا و جب اخراجه و لو بشق بطنها فيشق جنبها الأيسر و يخرج الطفل ثم يخاط و تدفن و لا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الاخراج و عدمه و لو خيف مع حياتهما على كل منهما انتظر حتّى يقضى.

(١)

أقول راجع الباب ٤٦ من ابواب الاحتضار من الوسائل حيث دلّت النصوص على حكم شق بطن الام و اخراج الولد و اطلاقها يشمل صورة رجاء حياته و عدمه و أمّا وجوب اخراج الطفل الميت في بطن أمه بأيّ نحو حصل فلوجوب حفظ النفس المحترمة و هي الام و لدلالة ذيل رواية وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال و قال في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها قال لا بأس بأن يدخل الرجل يده فيقطعها و يخرجها «١».

فالحكم على طبق القاعدة ان يشكل في الرواية بضعف السند.

و أمّا في صورة الخوف مع حياة كل واحد من الام و الولد على كل منهما انتظر حتى يقضى الله سبحانه مع العلم بعدم بقائهما بل

يموت أحدهما لا محالة فلا يمكن ترجيح حياة أحدهما على الآخر فلا يجوز لأحد أن يقتل أحدهما لبقاء الآخر.

(١) الرواية ٣ من الباب ٤٦ من ابواب الاحتضار من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٧

[فصل في المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده

[و هي امور:]

إشارة

و هي امور:

[الاول: أن يكون عمق القبر الى الترقوة]

الاول: أن يكون عمق القبر الى الترقوة أو الى قامه و يحتمل كراهية الأزيد.

(١)

أقول يستفاد من رواية ابن أبي عمير التخيير بين حفر القبر الى الترقوة أو الى القامة و الرواية هكذا ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال حدّ القبر الى الترقوة و قال بعضهم الى الثدي و قال بعضهم قامه الرجل حتّى يمدّ الثوب على رأس من فى القبر «١».

(١) الرواية ٢ من الباب ١٤ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٨

[الثاني: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة]

الثاني: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة فى الأرض الصلبة بأن يحفر بقدر بدن الميت فى الطول و العرض و بمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه فى العمق و يشق فى الأرض الرخوة وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت و يسقف عليه.

(١)

أقول يستفاد من مجموع الأخبار و ضم بعضها الى بعض أفضلية و استحباب حفر اللحد خصوصا في الأرض الصلبة راجع الباب ١٥ من ابواب الدفن من الوسائل و الباب ٢٥ من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٠٠.

[الثالث: أن يدفن في المقبرة القريبة]

الثالث: أن يدفن في المقبرة القريبة على ما ذكره بعض العلماء ألا أن يكون في البعيدة مزية بأن كانت مقبرة للصلحاء أو كان الزائرون هناك أزيد.

(٢)

أقول لو نجد دليلا يدل على استحباب الدفن في المقبرة القريبة لو خلى و طبعه و لكن لا يبعد وجود المزية لأجل حضور المؤمنين فيها فيطلبون الرحمة و الغفران من الله تعالى لمن دفن فيها و أمّا اذا كان للبعيدة مزية من جهة كونها مقبرة للصلحاء و العلماء أو كان الزائرون هناك أزيد فالدفن فيها من هذه الجهة أولى.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٣٩

[الرابع: أن يوضع الجنازة دون القبر]

الرابع: أن يوضع الجنازة دون القبر بذراعين أو ثلاثة أو أزيد من ذلك ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل قليلا و يوضع ينقل في الثلاثة مترسلا ليأخذ الميت اهتبه بل يكره أن يدخل في القبر دفعة فأن للقبر أهوالا عظيمة.

(١)

أقول لدلالة جملة من النصوص على ذلك راجع الباب ٢٩ من أبواب الدفن من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٠٦.

و الوسائل الباب ١٦ من أبواب الدفن.

[الخامس: ان كان الميت رجلا يوضع في الدفة الأخيرة]

الخامس: ان كان الميت رجلا يوضع في الدفة الأخيرة بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت في القبر ثم يدخل القبر طولا من طرف رأسه أى يدخل رأسه أولا و ان كان امرأة توضع في طرف القبلة ثم تدخل عرضا.

(٢)

أقول راجع الباب ٣٢ من ابواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤١٠ و الباب ٢٢ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٠

[السادس: أن يغطى القبر بثوب عند ادخال المرأة]

السادس: أن يغطى القبر بثوب عند ادخال المرأة

(١)

أقول راجع الباب ٥٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

[السابع: ان يسَل من نعشه سلا فيرسل الى القبر برفق]

السابع: ان يسَل من نعشه سلا فيرسل الى القبر برفق.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الدفن ح ٥.

[الثامن: الدعاء عند السَل من النعش]

الثامن: الدعاء عند السَل من النعش بأن يقول بسم الله و بالله و على ملة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اللهم الى رحمتك لا الى عذابك اللهم افسح له في قبره و لقنه في حَجته و ثبته بالقول الثابت و قنا و اياه عذاب القبر: و عند معاينة القبر (اللهم اجعله روضة من رياض الجنة و لا تجعله حفرة من حفر النار) و عند الوضع في القبر.

يقول (اللهم عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به) و بعد الوضع فيه يقول (اللهم جاف الأرض عن جنبيه و صاعد عمله و لقّه منك رضوانا) و عند وضعه في اللحد يقول (بسم الله و بالله و على ملة رسول الله) ثم يقرأ فاتحه الكتاب و آية

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤١

الكرسى و المعوذتين و قل هو الله و يقول (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) و ما دام مشتغلا بالتشريح يقول (اللهم صل وحدته و آنس وحشته و آمن روعته و أسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن سواك فآتما رحمتك للظالمين).

و عند الخروج من القبر يقول (أنا لله و أنا إليه راجعون اللهم ارفع درجته في عليين و اخلف على عقبه في الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين).

و عند اهالة التراب عليه يقول (أنا لله و أنا إليه راجعون اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد إليك بروحه و لقّه منك رضوانا و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك).

و أيضا يقول (إيماننا و تصديقنا بعثتك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا إيماننا و تسليما).

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٠ و ٢١ من ابواب الدفن.

[التاسع: أن تحل عقد الكفن بعد الوضع في القبر]

التاسع: أن تحل عقد الكفن بعد الوضع في القبر و يبدأ من طرف الرأس.

[العاشر: أن يحسر عن وجهه]

العاشر: أن يحسر عن وجهه و يجعل خدّه على الأرض و يعمل له وسادة من تراب.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٢

[الحادى عشر: ان يسند ظهره بلبنة]

الحادى عشر: ان يسند ظهره بلبنة او مدرّة لثلا يستلقى على قفاه.

(١)

أقول يستفاد هذه الأمور الثلاثة من النصوص راجع الوسائل الباب ١٩ من أبواب الدفن.

[الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من تربة الحسين عليه السلام تلقاء وجهه]

الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من تربة الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث لا تصل النجاسة بعد الانفجار.

(٢)

أقول راجع الباب ١٢ من ابواب التكفين من الوسائل و الباب ٢٥ من أبواب التكفين من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٦٥.

[الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع فى اللحد]

الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع فى اللحد قبل الستر باللبن بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن و يضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوة و يدنى فمه الى اذنه و يحركه تحريكا شديدا ثم يقول (يا فلان بن فلان اسمع افهم) - ثلاث مرّات - الله ربك و محمد نبيك و الاسلام دينك و القرآن كتابك و على إمامك و الحسن

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٣

إمامك - الى آخر الأئمة - (أ فهمت يا فلان): و يعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرّات ثم يقول ثبتك الله بالقول الثابت هداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين أوليائك فى مستقرّ من رحمته اللهم جاف الأرض عن جنبه و اصعد بروحه إليك و لقه منك برهانا اللهم عفوك عفوك.

(١)

أقول يدل عليه رواية اسحاق بن عمار «١».

و رواية سالم بن مكرم «٢».

*** و أجمع كلمة فى التلقين أن يقول (اسمع افهم يا فلان بن فلان) ثلاث مرّات ذكر اسميه و اسم أبيه ثم يقول (هل أنت على العهد الذى فارقنا عليه من شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أنّ محمدا صلى الله عليه و آله و سلّم عبده و رسوله و سيّد النبیین و خاتم المرسلين و أنّ عليّا أمير المؤمنين و سيّد الوصيّين و امام افترض الله طاعته على العالمين و أنّ الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمد بن على و جعفر بن محمد و موسى بن جعفر و على بن موسى و محمد بن على و على بن محمد و الحسن بن على و القائم الحجة

(١) راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ الباب ٣٣ ص ٤١٣ ح ١ و ١٤.

(٢) راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ الباب ٣٣ ص ٤١٣ ح ١ و ١٤.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٤

المهدى صلوات الله عليهم أئمة المؤمنين و حجج الله على الخلق أجمعين و أئمتك أئمة هدى بك أبرار يا فلان بن فلان اذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك و تعالى و سألاك عن ربك و عن نبئك و عن دينك و عن كتابك و عن قلبك و عن أئمتك فلا تخف و لا تحزن و قل في جوابهما الله ربي و محمد صلى الله عليه و آله و سلم نبي و الاسلام ديني و القرآن كتابي و الكعبة قبلتي و أمير المؤمنين علي بن أبي طالب امامي و الحسن بن علي المجتبي امامي و الحسين بن علي الشهيد بكر بلاء امامي و علي زين العابدين امامي و محمد الباقر امامي و جعفر الصادق امامي و موسى الكاظم امامي و علي رضا امامي و محمد الجواد امامي و علي الهادي امامي و الحسن العسكري امامي و الحجة المنتظر امامي هؤلاء صلوات الله عليهم أجمعين أئمتي و سادتي و قادتي و شفعاي بهم أتولّي و من أعدائهم أتبرأ في الدنيا و الآخرة ثم اعلم يا فلان بن فلان أنّ الله تبارك و تعالى نعم الربّ و أنّ محمداً صلى الله عليه و آله و سلم نعم الرسول و أنّ علي بن أبي طالب و أولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة و أنّ ما جاء به محمّد صلى الله عليه و آله و سلم حقّ و أنّ الموت حقّ و سؤال منكر و نكير في القبر حقّ و البعث و النشور حقّ و الصراط حقّ و الميزان حقّ و تطائر الكتب حقّ و أنّ الجنة حقّ و النار حقّ و أنّ الساعة آتية لا ريب فيها و أنّ الله يبعث من في القبور) يقول (أ فهمت يا فلان) و في الحديث أنّه يقول فهمت ثم يقول (اللهم جاف الأرض عن جنيبه و اصعد بروحه إليك و لقّه منك برهانا اللهم عفوك عفوك) و الأولى أنّ يلقّن بما ذكر من

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٥

العربي و بلسان الميت أيضا ان كان غير عربي.

(١)

أقول لم نجد نصا دالا على هذا التلقين بهذه الكيفية لكن ذكره المجلسي رحمه الله في زاد المعاد باختلاف يسير و لا بأس لأنّه قال صاحب الجواهر رحمه الله (و هذه الأخبار و ان اختلفت في الجملة بالنسبة الى كيفية التلقين لكن لا بأس في العمل بالجميع لظهورها في كون المراد تذكير الميت و تفهيمه في هذه الحال ذلك «١» و المراد من الذي ذكره المصنف (و في الحديث أنّه يقول فهمت) هو حديث اسحاق بن عمار «٢».

و يستفاد من بعض الأخبار عدم اعتبار لفظ مخصوص في التلقين راجع الوسائل الباب ٢٠ من ابواب الدفن ١ و ٥ و ٧ و ٨.

[الرابع عشر: أن يسدّ اللحد باللبن]

الرابع عشر: أن يسدّ اللحد باللبن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه و الأولى الابتداء من طرف رأسه و ان احكمت اللبن بالطين كان أحسن.

(٢)

أقول راجع الباب ٦٠ من أبواب الدفن من الوسائل.

(١) جواهر الكلام، ج ٤، ص ٣٠٧.

(٢) جامع أحاديث الشيعة، ج ٣، ص ٤١٣، ح ١.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٦

[الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين]

الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر.

(١)

أقول راجع الباب ٢٣ من ابواب الدفن من الوسائل.

[السادس عشر: أن يكون من يضعه فى القبر على طهارة]

السادس عشر: أن يكون من يضعه فى القبر على طهارة مكشوف الرأس نازعا عمامته و رداءه و نعليه بل و خفيه ألا لضرورة.

(٢)

أقول راجع الباب ٣٠ من ابواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٠٨ و الباب ٥٣ من ابواب الدفن من الوسائل.

[السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم]

السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم مَن حضر التراب عليه بظهر الكف قائلا انا لله و انا إليه راجعون على ما مرّ.

(٣)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٩ و ٣٠ من ابواب الدفن.

و الباب ٣٨ و ٣٩ من ابواب الدفن من جامع أحاديث ج ٣ ص ٤٣٠ و ٤٣٢.

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٧

[الثامن عشر: ان يكون المباشر لوضع المرأة فى القبر محارمها]

الثامن عشر: ان يكون المباشر لوضع المرأة فى القبر محارمها او زوجها و مع عدمهم فأرحامها و أبا فالأجانب و لا يبعد أن يكون الأولى بالنسبة الى الرجل الأجانب.

(١)

أقول راجع الباب ٣٤ و ٣٥ من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٢٤ و ٤٢٥.

[التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع]

التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومة او مفترجة.

[العشرون: تربيع القبر]

العشرون: تربيع القبر بمعنى كونها ذا أربع زوايا قائمة و تسطيحه و يكره تسنيمه بل تركه أحوط.

(٢)

أقول راجع في كليهما الباب ٤٣ من أبواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٠.

[الحادى والعشرون: ان يجعل على القبر علامة]

الحادى والعشرون: ان يجعل على القبر علامة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٨

(١)

أقول راجع الباب ٤٤ من أبواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣ و الباب ٤٢ من المصدر.

[الثانى والعشرون: أن يرش عليه الماء]

الثانى والعشرون: أن يرش عليه الماء والأولى أن يستقبل القبلة و يتدئ بالرش من عند الرأس الى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع الى الرأس ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء ولا يبعد استحباب الرش الى أربعين يوما او أربعين شهرا.

(٢)

اقول راجع الباب ٤٢ من ابواب الدفن من كتاب جامع احاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٣٦.

[الثالث والعشرون: ان يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر]

الثالث والعشرون: ان يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها والأولى أن يكون مستقبل القبلة و من طرف رأس الميت و استحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة الى من لم يصل على الميت و اذا كان الميت هاشميا فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد فى غمز اليد و يستحب أن يقول حين الوضع (بسم الله ختمتك من الشيطان أن يخلقك) و أيضا يستحب أن يقرأ

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٤٩

مستقبلا للقبلة سبع مرات أنا أنزلناه و أن يستغفر له و يقول (اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد إليك روحه و لقّه منك رضوانا و أسكن قبر من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك) أو يقول (اللهم ارحم غربته وصل وحدته و آنس وحشته و آمن روعته و أفض عليه من رحمتك و أسكن إليه من برد عفوك وسعه غفرانك و رحمتك ما يستغنى بها عن رحمة سواك و احشره مع من يتولاه) و لا يختص هذه الكيفية بهذه الحالة بل يستحب عند زيارة كل مؤمن من قراءه أنا أنزلناه سبع مرات و طلب المغفرة و قراءة الدعاء المذكور.

(١)

أقول راجع الباب ٤٢ من ابواب الدفن من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٣٦.

[الرابع والعشرون: أن يلقنه التولى]

الرابع والعشرون: أن يلقنه الولي أو من يأذن له تلقينا آخر بعد تمام الدفن و رجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه فالتلقين يستحب فى ثلاثة مواضع حال الاحتضار و بعد الوضع فى القبر و بعد الدفن و رجوع الحاضرين و بعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضا و يستحب الاستقبال حال التلقين و ينبغى فى التلقين بعد ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٠

الدفن وضع الفم عند الرأس و قبض القبر بالكفين.

(١)

أقول راجع الباب ٤١ من ابواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٣٣.

و راجع أيضا الباب ٩ باب استحباب تلقين المحتضر ج ٣ ص ١٢٣ و الباب ٣٣ باب ما يستحب ان يقال من الدعاء و التلقين عند ادخال الميت فى قبره ج ٣ ص ٤١٣ و الباب ٣٥ من ابواب الدفن من الوسائل.

[الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر]

الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر أو على لوح او حجر و ينصب عند رأسه.

(٢)

أقول راجع الباب ٤٤ من ابواب الدفن من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣ و الباب ٣٧ من أبواب الدفن من الوسائل.

[السادس والعشرون: أن يجعل فى فمه فص عقيق]

السادس والعشرون: أن يجعل فى فمه فص عقيق مكتوب عليه (لا إله إلا الله ربى محمد نبى على و الحسن و الحسين الى آخر الأئمة أئمتي).

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥١

(١)

أقول لم نجد نصا يدل على ذلك.

[السابع والعشرون: ان يوضع على قبره شيء من الحصى]

السابع والعشرون: ان يوضع على قبره شيء من الحصى على ما ذكره بعضهم و الأولى كونها حمراء.

(٢)

أقول راجع الباب ٤٤ من ابواب الدفن من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣.

[الثامن والعشرون: تعزية المصاب]

الثامن والعشرون: تعزية المصاب و تسليته قبل الدفن و بعده و الثانى أفضل و المرجع فيها الى العرف و يكفى فى ثوابها رؤية المصاب

إياه ولا حد لزمانها ولو أدت الى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى و يجوز الجلوس للتعزية و لا حد له أيضا و حدّ بعضهم بيومين أو ثلاث و بعضهم على أن الأزيد من يوم مكروه و لكن ان كان الجلوس بقصد قراءة القرآن و الدعاء لا يبعد رجحانه.

(٣)

أقول راجع الباب ١ و ٢ من ابواب التعزية و التسلية من جامع أحاديث ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٢ الشيعه ج ٣ ص ٤٥٢ الى ص ٤٥٦.

[التاسع و العشرون: ارسال الطعام الى أهل الميت]

التاسع و العشرون: ارسال الطعام الى أهل الميت ثلاثة أيام و يكره الأكل عندهم و في خبر إنّه عمل أهل الجاهليّة.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٦٧ من ابواب الدفن و جامع أحاديث الشيعة الباب ٤ من ابواب التعزية ج ٤ ص ٤٦٤.

[الثلاثون: شهادة أربعين او خمسين من المؤمنين]

الثلاثون: شهادة أربعين او خمسين من المؤمنين للميت بخير بأن يقولوا (اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا و أنت أعلم به منا).

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٩٠ من ابواب الدفن.

[الواحد و الثلاثون: البكاء على المؤمن]

الواحد و الثلاثون: البكاء على المؤمن.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٣

(١)

أقول راجع الباب ٧٠ من ابواب الدفن من الوسائل و الباب ٦ من ابواب التعزية من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٦٩.

[الثاني و الثلاثون: أن يسلى صاحب المصيبة]

الثاني و الثلاثون: أن يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبي صلى الله عليه و آله فانه أعظم المصائب.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٧٩ من ابواب الدفن و الباب ١٣ من ابواب التعزية من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٥١٥.

[الثالث و الثلاثون: الصبر على المصيبة]

الثالث و الثلاثون: الصبر على المصيبة و الاحتساب و التأسي بالانبياء و الأوصياء و الصلحاء خصوصا في موت الأولاد.
(٣)

أقول راجع الباب ٧٧ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٤

[الرابع و الثلاثون: قول - انا لله]

الرابع و الثلاثون: قول - انا لله و انا اليه راجعون كلما تذكر.
(١)

أقول راجع الباب ٧٤ من ابواب الدفن من الوسائل.

[الخامس و الثلاثون: زيارة القبور]

الخامس و الثلاثون: زيارة القبور و السلام عليهم يقول (السلام عليكم يا أهل الديار: الخ و قراءة القرآن و طلب الرحمة و المغفرة لهم و يتأكد في يوم الاثنين و الخميس خصوصا عصره و صبيحة السبت للرجال و النساء بشرط عدم الجزع و الصبر و يستحب أن يقول (السلام على أهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدمين منكم و المتأخرين و انا إن شاء الله بكم لاحقون) و يستحب للزائر ان يضع يده على القبر و ان يكون مستقبلا و ان يقرأ انا انزلناه سبع مرات و يستحب أيضا قراءة الحمد و المعوذتين و آية الكرسي كل منها ثلاث مرّات و الأولى أن يكون جالسا مستقبل القبلة و يجوز قائما و يستحب أيضا قراءة يس و يستحب أيضا أن يقول (بسم الله الرحمن الرحيم السلام على أهل لا آله الا الله من أهل لا آله الا الله يا أهل لا آله الا الله كيف وجدتم قول لا إله الا الله من لا إله الا الله يا لا إله الا الله بحق لا إله الا الله اغفر لمن قال لا إله الا الله و احشرونا في زمرة من قال لا إله الا الله محمد رسول الله على ولى الله).

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٥

(١)

أقول راجع الباب ١ و ٢ و ٣ من ابواب استحباب زيارة القبور من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٥٢٨ الى ٤٥١.

[السادس و الثلاثون: طلب الحاجة عند قبر الوالدين]

السادس و الثلاثون: طلب الحاجة عند قبر الوالدين.

(٢)

أقول راجع الباب ٥٤ من ابواب الدفن من الوسائل.

[السابع و الثلاثون: احكام بناء القبر]

السابع و الثلاثون: احكام بناء القبر.

(٣)

أقول راجع الباب ٦٠ من ابواب الدفن من الوسائل.

[الثامن و الثلاثون: دفن الأقارب متقاربين]

الثامن و الثلاثون: دفن الأقارب متقاربين

(٤)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٤ ح ٥ و ٤.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٦

[التاسع و الثلاثون: التحميد و الاسترجاع]

التاسع و الثلاثون: التحميد و الاسترجاع و سؤال الخلف عند موت الولد.

(١)

أقول راجع الباب ٧٣ من أبواب الدفن من الوسائل.

[الأربعون: صلاة الهدية ليلة الدفن]

الأربعون: صلاة الهدية ليلة الدفن و هي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد و آية الكرسي.

و في الثانية الحمد و القدر عشر مَرَّات و يقول بعد الصلاة اللهم صلّ على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها الى قبر فلان و في رواية اخرى: في الركعة الاولى الحمد و قل هو الله مَرَّتين و في الثانية الحمد و التكاثر عشر مَرَّات و ان أتى بالكيفيتين كان اولى و تكفى صلاة واحدة من شخص واحد و اتيان أربعين اولى لكن لا بقصد الورود و الخصوصية كما أنّه يجوز التعدّد من شخص واحد بقصد اهداء الثواب و الأحوط قراءة آية الكرسي الى (هم فيها خالدون) و الظاهر أنّ وقته تمام الليل و ان كان الاولى أوله بعد العشاء و لو أتى بغير الكيفية المذكورة سهوا أعاد و لو كان بترك آية من أنا أنزلناه او آية من آية الكرسي و لو نسي من أخذ الاجرة عليها فتركها أو ترك شيئا منها وجب عليه ردّها الى صاحبها و ان لم يعرفه تصدّق بها عن صاحبها و ان علم برضاه أتى بالصلاة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٧

في وقت آخر و أهدي ثوابها الى الميت لا بقصد الورود.

(١)

أقول ذكرها الكفعمي رحمه الله على ما حكى في مصباحه فعلى هذا يأتي بصلاة الهدية على النحوين المذكورين رجاء.

[مسئلة ١: اذا نقل الميت الى مكان آخر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: اذا نقل الميت الى مكان آخر كالعقبات او آخر الدفن الى مدة فصلاة الدفن تؤخر الى ليلة الدفن.

(٢)

أقول لأنها شرعت بعد الدفن.

[مسئلة ٢: لا فرق فى استحباب التعزية لأهل المصيبة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: لا فرق فى استحباب التعزية لأهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهم متحرزا عما تكون به الفتنة و لا بأس بتغرية أهل الذمة مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر إلا مع مصلحة تقتضى ذلك.

(٣)

أقول راجع الكافى ج ٣ ص ٢٢٦ باب ثواب التعزية و جامع أحاديث

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٨

الشيعة ج ٣ ص ٤٥٩ ح ١١.

[مسئلة ٣: تستحب الوصية بمال لطعام مائمه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: تستحب الوصية بمال لطعام مائمه بعد موته.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٦٨ من ابواب الدفن.

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٥٩

فصل: فى مكروهات الدفن

إشارة

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦١

قوله رحمه الله

فصل في مكروهات الدفن

[وهي أمور]

إشارة

وهي أيضا أمور:

[الأول: دفن الميتين في قبر واحد]

الأول: دفن الميتين في قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقا وقيل بحرمة مع كون أحدهما امرأة أجنبية والأقوى الجواز مطلقا مع الكراهة نعم الأحوط الترك إلّا لضرورة ومعها الأولى جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد والأحوط تركه أيضا.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٤٢ و ٤٣ من ابواب الدفن و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٧٠ الباب ٩.

[الثاني: فرش القبر بالساج]

الثاني: فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر إلّا إذا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٢

كانت الأرض نديّة و أمّا فرش ظهر القبر بالأجر ونحوه فلا بأس به كما أنّ فرشه بمثل حصير وقطيفة لا بأس به وإن قيل بكراهته أيضا.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٧ و ٢٨ من ابواب الدفن و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٠٣ الباب ٢٦.

[الثالث: نزول الأب في قبر ولده]

الثالث: نزول الأب في قبر ولده خوفا عن جزعه وفوات أجره بل إذا خيف ذلك في سائر الأرحام أيضا يكون مكروها بل قد يقال بكراهة نزول الأرحام مطلقا إلّا الزوج في قبر زوجته والمحرم في قبر محارمه.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٥ و ٢٦ من ابواب الدفن.

[الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب]

الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب فإنه يورث قساوة القلب.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٣

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الدفن.

[الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه]

الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه و كذا تطيينه بغير ترابه فانه ثقل على الميت.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٣٦ من ابواب الدفن.

[السادس: تجصيصه او تطيينه لغير ضرورة]

السادس: تجصيصه او تطيينه لغير ضرورة و إمكان الإحكام المندوب بدونه و القدر المتيقن من الكراهة إنما هو بالنسبة إلى باطن القبر لا ظاهره و إن قيل بالإطلاق.

(٣)

أقول راجع الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الدفن و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٤ الباب ٤٥.

[السابع: تجديد القبر بعد اندراسه]

السابع: تجديد القبر بعد اندراسه إلّا قبور الأنبياء

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٤

و الأوصياء و الصلحاء و العلماء.

(١)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٦ الباب ٤٥ و ص ٤٤٧ الباب ٤٦.

[الثامن: تسنيمه]

الثامن: تسنيمه بل الأحوط تركه.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الدفن.

[التاسع: البناء عليه]

التاسع: البناء عليه عدا قبور من ذكر و الظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء و السقف.

(٣)

أقول راجع الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الدفن و جامع أحاديث الشيعة الباب ٤٥ ج ٣ ص ٨٦٨.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٥

[العاشر: اتخاذ المقبرة مسجدا]

العاشر: اتخاذ المقبرة مسجدا إلّا مقبرة الأنبياء و الأئمة عليهم السلام و العلماء.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٦٥ من ابواب الدفن.

[الحادي عشر: المقام على القبور]

الحادي عشر: المقام على القبور إلّا الأنبياء عليهم السلام و الأئمة عليهم السلام.

(٢)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٦ الباب ٦٥.

[الثاني عشر: الجلوس على القبر]

الثاني عشر: الجلوس على القبر.

(٣)

أقول راجع الوسائل الباب ٤٤ من ابواب الدفن.

[الثالث عشر: البول و الغائط في المقابر]

الثالث عشر: البول و الغائط في المقابر

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٦

(١)

أقول لأنه مناف لاحترام المؤمن حيّا و ميتّا و لما روى في الكافي عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال من تخلى على قبر أو بال قائما أو بال في ماء قائم أو مشى في حذاء واحد أو شرب قائما أو خلا في بيت وحده أو بات على نمر فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلّا أن يشاء الله.

[الرابع عشر: الضحك في المقابر]

الرابع عشر: الضحك في المقابر.

(٢)

أقول راجع الباب ٦٣ من ابواب الدفن من الوسائل.

[الخامس عشر: الدفن في الدور]

الخامس عشر: الدفن في الدور.

(٣)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٤٦.

[السادس عشر: تنجيس القبور]

السادس عشر: تنجيس القبور و تكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميِّت.

ذخيرة العقبى في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٧

(١)

أقول لحرمة المؤمن حيًا و ميِّتًا و كونه موجبا لهتك حرمة الميِّت.

[السابع عشر: المشي على القبور]

السابع عشر: المشي على القبور من غير ضرورة.

(٢)

أقول راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٣٥١.

[الثامن عشر: الاتكاء على القبر]

الثامن عشر: الاتكاء على القبر.

(٣)

راجع جواهر الكلام ج ٤ ص ٣٥١ و لأن فيه هتكا له كما للحَيِّ و إنَّ حرمة الميِّت كحرمة الحيِّ.

[التاسع عشر: إنزال الميِّت في القبر بغتة]

التاسع عشر: إنزال الميت في القبر بغطه من غير أن يوضع الجنازة قريبا منه ثم رفعها و وضعها دفعات كما مرّ.

(٤)

أقول راجع الباب ١٦ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٨

[العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع]

العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات.

(١)

أقول راجع الباب ٣١ من ابواب الدفن ح ٤ من الوسائل.

[الحادي والعشرون: نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر]

الحادي والعشرون: نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر إلّا إلى المشاهد المشرفة والأماكن المقدسة والمواضع المحترمة كالنقل من عرفات الى مكة والنقل الى النجف فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسؤال الملكين و إلى كربلاء والكاظمية وسائر قبور الأئمة بل إلى مقابر العلماء والصلحاء بل لا يبعد استيجاب النقل من بعض المشاهد الى آخر لبعض المرجحات الشرعية والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن او بعده ومن قال بحرمة الثاني مراده ما إذا استلزام النباش و إلّا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سبب أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله الى المشاهد مثلا ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفة وإن استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذية المسلمين فإنّ من تمسك بهم فاز ومن أتاها فقد نجا ومن لجأ إليهم آمن ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى والمتوسل بهم غير خائب صلوات الله اجمعين.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٦٩

(١)

أقول نقل الميت قبل الدفن من بلده الى بلد آخر مكروه لدعوى الإجماع على ذلك إلّا الى المشاهد المشرفة.

أما بعد الدفن فنقله من بلد الى بلد آخر غير المشاهد المشرفة فحرام وأما نقله إلى المشاهد المشرفة فحيث إن عمدة الدليل الدال على حرمة نباش القبر ليس إلا الإجماع فقدّر المتيقّن منه غير صورة النقل الى المشاهد المشرفة.

راجع جامع أحاديث الشيعة الباب ٢٢ من ابواب الدفن ج ٣ ص ٣٩٧.

[مسئلة ١: يجوز البكاء على الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت بل قد يكون راجحا كما اذا كان مسكنا للحزن و حرقه القلب بشرط أن لا يكون منافيا للرضا بقضاء الله و لا فرق بين الرحم وغيره بل قد مرّ استحباب البكاء على المؤمن بل يستفاد من بعض الأخبار جواز

البكاء على الأليف الضالّ والخبر الذي ينقل من أن الميّت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ) و
أما البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر فجائز ما لم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله نعم يوجب حبط الأجر و لا يبعد كراهته.
(٢)

أقول راجع الباب ٨٧ من ابواب الدفن من الوسائل و الباب ٨٨ و الباب ٨٩ و الباب ٨٠.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٠

[مسئلة ٢: يجوز النوح على الميّت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: يجوز النوح على الميّت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب و ما لم يكن مشتملا على الويل و الشور لكن يكره في الليل و
يجوز أخذ الاجرة عليه إذا لم يكن بالباطل لكن الأولى أن لا يشترط أولا.
(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٧٠ و ٧١ من أبواب الدفن.

[مسئلة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط و كذا لا يجوز شق الثوب على غير
الأب و الأخ و الأحوط تركه فيهما أيضا.
(٢)

أقول راجع الباب ٨٣ من ابواب الدفن من الوسائل و الباب ٨ من ابواب الدفن من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٤٨٣.

[مسئلة ٤: في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان و في نتفه كفارة اليمين و كذا في خدشها وجهها.

[مسئلة ٥: في شق الرجل ثوبه في موت زوجته]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفارة اليمين و هي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧١

(١)

أقول دلّ على حكم هذين المسألتين الرواية الواردة و هي رواية خالد بن سرير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له فقال لا- بأس بشق الجيوب قد شق موسى بن عمران على أخيه هارون و لا يشق الوالد على ولده و لا زوج على امرأته و تشق المرأة على زوجها و اذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين و لا صلاة لهما حتّى يكفرا أو يتوبا من ذلك فإذا خدشت المرأة وجهها أو جزّت شعرها أو نتفته ففى جز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا و فى الخدش إذا أدميت و فى التنف كفارة حنث يمين الخ «١».

[مسئلة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلا- أو مجنونا إلّا مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا و لا يكفى الظن به و إن بقى عظما فإن كان صلبا ففى جواز نبشه إشكال و أمّا مع كونه مجرّد صورة بحيث يصير ترابا بأدنى حركة فالظاهر جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء و العلماء و أولاد الأئمة عليهم السلام و لو بعد الاندراس و إن طالت المدّة سيّما المتخذ منها مزارا أو مستجارا و الظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد الميت فلو أخرج بعض تراب القبر و حفر من دون أن يظهر جسده لا يكون من النبش المحرّم و الأولى الإناطة بالعرف و هتك الحرمه و كذا لا

(١) الرواية ١ من الباب ٣١ من ابواب الكفارات من الوسائل ج ١٥.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٢

يصدق النبش إذا كان الميت فى سرداب و فتح بابه لوضع ميت آخر خصوصا إذا لم يظهر جسد الميت و كذا كان الميت موضوعا و بنى عليه بناء لعدم إمكان الدفن أو باعتقاد جوازه أو عصيانا فإن إخراجة لا يكون من النبش و كذا إذا كان فى تابوت أو صخرة أو نحوها.

(١)

أقول لا اشكال فى حرمة نبش قبر المؤمن و هو ممّا ادّعى عليه الإجماع و يستفاد أيضا من الأخبار الواردة الدالة على قطع يد النبش فى الحدود راجع الوسائل الباب ١٩ من ابواب حد السرقة من كتاب الحدود و منها رواية حفص البخترى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدّ النبش حدّ السارق «١».

و رواية ابن جارود عن أبى جعفر عليه السلام قال- قال أمير المؤمنين يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء «٢».

و مع أن أدلّه وجوب الدفن و ما ذكر فيها من الحكمة دالّة على حرمة النبش نعم كما أيضا قال السيد المؤلف رحمه الله مع العلم باندراسه استثنى جماعة ذلك المورد من حرمة النبش لعدم صدق النبش لعدم وجود ميت فيه حتى يجب احترامه بل قال صاحب الجواهر رحمه الله لعلّ اتفاق و لكن ينبغى استثناء قبور الأنبياء و الأئمة عليهم السلام من ذلك لمنافاته للتعظيم و ما فيه من الهتك

بالنسبة إليهم و لا يبعد الحاق قبور العلماء و الشهداء و العلماء خصوصا ما كان منها قد أخذ

(١) الرواية ١ من الباب ١٩ من ابواب حد السرقة من الوسائل.

(٢) الرواية ٤ من الباب ١٩ من ابواب حد السرقة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٣

مزارا و ملازا.

[مسئلة ٧: يستثنى من حرمة النيش موارد:]

اشارة

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يستثنى من حرمة النيش موارد:

[الأول: إذا دفن في مكان المغصوب]

الأول: إذا دفن في مكان المغصوب عدوانا أو جهلا أو نسيانا فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه و كذا إذا كان كفنه مغصوبا أو دفن معه مال مغصوب بل أو ماله المنتقل بعد موته الى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول.

(١)

أقول كل ذلك مضافا إلى دعوى الإجماع عليها كونها تصرفا في مال الغير و إذهابا لحقه و لا يجوز ذلك إلا مع رضا مالكة و في صورة وصيته بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم لا يجوز نبشه إذا كانت الوصية نافذة مثل ما إذا كانت في الثلث أو مع رضى الورثة بذلك و إلا فيجوز أيضا نبشه لعين ما تقدم.

[الثاني: إذا كان مدفونا بلا غسل أو بلا كفن]

الثاني: إذا كان مدفونا بلا غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفنه على الغير الوجه الشرعى كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريرا فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٤

يكن موجبا لهتكه و أما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفّن بالحرير لتغدر غيره ففي جواز نبشه اشكال و أما إذا دفن بلا صلاة أو تبين بطلانها فلا يجوز النيش لأجلها بل يصلى على قبره و مثل ترك الغسل في جواز النيش ما لو وضع في القبر على غير القبلة و لو جهلا أو نسيانا.

(١)

أقول لأنّ الدفن في هذه الصور باطل و غير مأمور به فيجوز النيش و الدفن على وجه صحيح و أمّا في صورة كون النيش موجبا

للهتك فلا يجوز لأن حرمة الميت كحرمة الحي كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمة المسلم ميتا كحرمة و هو حي سواء «١» و أما عدم جواز النيش بعد الدفن لأجل الصلاة على الميت فلما مضى في المسألة ٧ من المسائل المذكورة في فصل شرائط صلاة الميت من أنه إذا لم يصل على الميت أو تبين بعد الدفن بطلان الصلاة يصل على قبر. و أما إذا كان كفّن الميت بالحرير لتغدير غيره فمع رفع الغدر بعد الدفن ففي جواز النيش كما قال السيد المؤلف رحمه الله اشكال و قد مضى في المسألة ١٠ من فصل كيفية غسل الميت عدم جواز النيش لأجل العذر في الغسل بعد رفع العذر.

[الثالث: إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده]

الثالث: إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده.

(١) الرواية ١ من الباب ٥١ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٥

(١)

أقول لم نجد له نصا دالا عليه لكن حكى استثناء عن الشهيد في الذكرى و تبعه غيره عليه و ضابطه توقف إثبات حق على ذلك. فعلى هذا جواز النيش في هذه الصورة مشكل.

[الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانة منه معه]

الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانة منه معه لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده.

(٢)

أقول لم نر دليلا له فالأولى كما قال السيد المؤلف رحمه الله دفنه على وجه لا يظهر جسده.

[الخامس: إذا دفن في مقبرة لا يناسبه]

الخامس: إذا دفن في مقبرة لا يناسبه كما إذا دفن في مقبرة الكفار أو دفن معه كافر أو دفن في مزبلة أو بالوعة أو نحو ذلك من الأمكنة الموجبة لهتك حرمة.

(٣)

أقول لأن حرمة الميت كحرمة الحي فلا يجوز فعل ما يوجب هتكه فإذا كان الدفن في مكان لا يناسبه فنبشه ليس هتكا بل هو تجليل له.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٦

[السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفة]

كلايگانی، علی صافی، ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ایران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی؛ ج ٩، ص: ١٧٦

السادس: لنقله إلى المشاهد المشرفة و الأماكن المعظمة على الأقوى و ان لم يوص بذلك و إن كان الأحوط الترك مع عدم الوصية. (١)

أقول لأنه مضى منّا جوازه مع عدم الوصية فمع الوصية أولى لأنّ عمدة الدليل في حرمة النيش هو الإجماع و شموله لهذا المورد غير معلوم

[السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت و دفن كذلك]

السابع: إذا كان موضوعاً في تابوت و دفن كذلك فإنه لا- يصدق عليه النيش حيث لا- يظهر جسده و الأولى مع إرادة النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفية فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالا.

(٢)

أقول لعدم صدق النيش لعدم ظهور الجسد و لا يرى بدن الميت و تغييره و قبج منظره ممّا يوجب هتك حرمة

[الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي]

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي.

ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی، ج ٩، ص: ١٧٧

(١)

أقول لأنّ أولى بميراثه أولى بأحكامه و من أحكامه الدفن فلا- بد من إذن الولي فإذا دفن بغير إذنه فيجوز نبشه ما لم يوجب النيش هتك حرمة الميت.

[التاسع: إذا أوصى بدفنه في مكان معين و خولف]

التاسع: إذا أوصى بدفنه في مكان معين و خولف عصياناً أو نسياناً.

(٢)

أقول بناء على ما تقدّم منّا في الصلاة على الميت من كون أدلّة ولايته ولي الميت مقدّمة على أدلّة نفوذ الوصية فإن كان الدفن بإذنه فلا موجب لنبش القبر.

[العاشر: إذا دعت ضرورة إلى النيش]

العاشر: إذا دعت ضرورة الى النّش أو عارضه أمر راجع أهّم

(٣)

أقول لان الضرورات تتبع المحذورات و إذا دار الأمر بين الأهمّ و المهمّ فالأهمّ مقدّم و لما ذكر من أنّ كلّ شيء اضطرّ إليه ابن آدم فقد أحله الله له.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٨

[الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل]

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل او عدوّ

(١)

أقول لأنّ فى بقائه هتك له فبجرم هتكه.

[الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه و نقله بعد مدّة]

الثانى عشر: إذا أوصى بنبشه و نقله بعد مدّة الى الأماكن المشرفة بل يمكن أن يقال بجوازه فى كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهة من الجهات و لم يكن موجبا لهتك حرمة أو لأذى النّاس و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النّش إلّا الاجماع و هو أمر لئى و القدر المتيقن منه غير هذه الموارد لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال.

(٢)

أقول فإذا جوّزنا نبش القبر لنقله إلى المشاهد المشرفة مع عدم الوصية فمع وصية الميت بالنقل فجوازه بطريق أولى.

[مسئلة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميّتها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميّتها ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمّة عليهم السّلام سيّما إذا كانت فى المقبرة الموقوفة للمسلمين مع

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٧٩

حاجتهم و كذا فى الأراضى المباحة و لكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصا فى المباحة غير الموقوفة.

(١)

أقول لأنّه كما قلنا فى المسألة من فصل مكروهات الدفن مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا يجوز النّش لعدم وجود ميّت فى القبر حتى يجب احترامه و يحرم هتكه فعلى هذا ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه أو كونه في مقبرة الكفار

(٢)

أقول لأن في صورة اندراسه أو كونه في مقبرة الكفار لا يحرم النيش لعدم وجود ميت محترم حتى يحرم هتكه إما لاندراسه أو لكونه من الكفار و اما في غير ذلك الصورتين فكما قال السيد المؤلف رحمه الله فالأحوط عدم نبشه.

[مسئلة ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا- يجب عليه الرضا ببقائه و لو كان بالعوض و إن كان الدفن بغير العدوان من

جهل أو نسيان فله أن يطالب النيش أو يباشره و كذا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٠

إذا دفن مال للغير مع الميت لكن الأولى بل الأحوط قبول العوض أو الإعراض.

(١)

أقول لأن التصرف في مال الغير بغير إذنه حرام فيكون الدفن على غير وجه الشرعى فلا يكون الدفن مأمورا به فيجوز نبشه لذلك كما تقدم و لا يجب على المالك الرضا ببقائه و لو بالعوض لأنه لا يجب عليه القبول و الرضا بذلك حتى يحرم النيش.

[مسئلة ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له ان يرجع عن إذنه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا- يجوز له ان يرجع عن إذنه بعد الدفن سواء كان مع العوض أو بدونه لأنه المقدم على

ذلك فيشملة دليل حرمة النيش و هذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة عليه في داره فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة و يجب على

المصلى قطعها في سعة الوقت فإن حرمة القطع إنما هي بالنسبة الى المصلى فقط بخلاف حرمة النيش فإنه لا فرق فيه بين المباشر و

غيره نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب هذا إذا لم يكن الاذن في عقد لازم و إلا- فليس له الرجوع

مطلقا.

(٢)

أقول لأنه مع الاذن في الدفن صار الدفن دفنا مأمورا به و وقع على وجه صحيح لإقدام المالك على بذل الأرض فيحرم عليه و على

غيره نبشه بخلاف الصلاة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨١

فإن الصلاة يحرم قطعها على المصلّي فيجوز للمالك الرجوع عن أذنه لعدم كون الرجوع منه حراماً و أما إذا كان قبل أن يسدّ عليه التراب بعد وضعه في القبر فله الرجوع لعدم صدق الدفن قبل أن يسدّ عليه التراب إلا أن يكون الاذن في عقد لازم فإنه ليس له الرجوع مطلقاً.

[مسئلة ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير باذنه بنش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضاء و الإذن بدفنه ثانياً في ذلك المكان بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازماً عليه بعقد لازم.

(١)

أقول لأنّ الدفن الثاني دفن مستقل غير مربوط بدفن الأول نعم لو كان الدفن الأول في ضمن عقد لازم فليس له الرجوع.

[مسئلة ١٣: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه إلا إذا كانت هناك جهة رجحان فيه.

(٢)

أقول لدلالة جز عبد الرحمن بن سيابة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٢

تكتُموا موت ميت من المؤمنين مات في غيبته لتعتد زوجته و يقسم ميراثه «١».

[مسئلة ١٥: من الأمكنة التي يستحب الدفن فيها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: من الأمكنة التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم و مكّة أرجع من ساير مواضعه و في بعض الأخبار أنّ الدفن في الحرم يوجب الأمن من الفرع الأكبر و في بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكّة المعظمة.

(١)

أقول لدلالة النصوص على ذلك راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٩٣ الباب ٢١ و الوسائل في الباب ١٣ من ابواب الدفن.

[مسئلة ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة و يرجع أن يدخل قبره و يقرأ القرآن فيه.

(٢)

أقول لم نجد نصا يدل على ذلك إلا ما روى من فعل السيدة الجليلة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن المجتبي عليه السلام كانت حفرت قبرها بيديها و صارت تنزل منه

(١) الرواية ١ من الباب ٦٦ من ابواب الدفن من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٣
و تصلى و أنها قرأت فيه ستة آلاف ختمه.

[مسئلة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له و إن كان غتيا ففي الخبر من كفن مؤمنا كان كمن ضمن كسوته الى يوم القيامة.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١٢ من ابواب الدفن و الباب ٢٦ من ابواب التكفين.

[مسئلة ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن ففي الخبر من حفر لمؤمن قبرا كان كمن بؤاه بيتا موافقا الى يوم القيامة.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ١١ من ابواب الدفن.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٤

[مسئلة ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت ففى الخبر كان فيما ناجى الله به موسى عليه السلام ربه قال يا رب ما لمن غسل الموتى فقال أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه.

(١)

أقول راجع الباب ٧ من ابواب غسل الميت من الوسائل.

[مسئلة ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن وجعله فى بيته و تكرار النظر إليه ففى الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أعد الرجل كفنه كان مأجورا كلما نظر إليه و فى خبر آخر لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر إليه.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٧ من ابواب التكفين.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٥

[فصل: فى الأغسال المندوبة]

[فصل: فى الأغسال المندوبة الزمائية]

إشارة

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٧

قوله رحمه الله

فصل فى الأغسال المندوبة و هى كثيرة و عدّ بعضهم سبعا و أربعين و بعضهم أنهاها إلى خمسين و بعضهم إلى أزيد من ستين و بعضهم إلى سبع و ثمانين و بعضهم إلى مائة و هى أقسام زمائية و مكاتبة و فعلية إمّا للفعل الذى يريد أن يفعل أو للفعل الذى فعله و المكاتبة أيضا فى الحقيقة فعلية لأنها إمّا للدخول فى مكان أو للكون فيه أمّا الزمائية فأغسال أحدها غسل الجمعة و رجحانه من الضروريات و كذا تأكدا استحبابه معلوم من الشرع و الأخبار فى الحث عليه كثيرة و فى بعضها أنه يكون طهارة له من الجمعة الى الجمعة) «١» و فى آخر (غسل يوم الجمعة طهور و كفارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة الى «٢» الجمعة) و فى جملة منها التعبير بالوجوب ففى

(١) الرواية ٢ من الباب ٧ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.

(٢) الرواية ١٤ من الباب ٦ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٨

الخبر (إنه واجب على كل ذكر أو أنثى من عبد أو حرّ) «١» وفي آخر عن غسل الجمعة فقال عليه السلام (واجب على كل ذكر و أنثى من عبد أو حرّ) «٢» وفي ثالث (الغسل واجب يوم الجمعة) «٣» وفي رابع قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجبا فقال عليه السلام (إن الله أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة إلى أن قال و أتم وضوء النافلة بغسل يوم الجمعة) «٤» وفي خامس لا يتركه إلّا فاسق) «٥» و فى سادس عمّن نسيه حتى صلى قال عليه السلام (إن كان فى وقت فعلية أن يغتسل و يعيد الصلاة و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته) «٦» الى غير ذلك و لذا ذهب جماعة الى وجوبه منهم الكليني و الصدوق و شيخنا البهائي على ما نقل عنهم لكن الأقوى استحبابه و الوجوب فى الأخبار منزّل على تأكيد الاستحباب و فيها قرائن كثيرة على إرادة هذا المعنى فلا ينبغي الإشكال فى عدم وجوبه و إن كان الأحوط عدم تركه.

[الاول غسل الجمعة]

[مسئلة ١: وقت غسل الجمعة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال و بعده إلى آخر يوم السبت قضاء لكن الأولى و الأحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربة من

- (١) الرواية ٦ من الباب ٦ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.
- (٢) الرواية ٣ من الباب ٦ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.
- (٣) الرواية ٥ من الباب ٦ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.
- (٤) الرواية ٧ من الباب ٦ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ١٦.
- (٥) الرواية ٢ من الباب ٤ من ابواب الأغسال المسنونة من مستدرک الوسائل.
- (٦) الرواية ١ من الباب ٨ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٨٩

غير تعرّض للأداء و القضاء كما أنّ الأولى مع تركه إلى الغروب أن يأتي به بعنوان القضاء فى نهار السبت لا فى ليله و آخر وقت قضائه غروب يوم السبت و أحتمل بعضهم جواز قضائه الى آخر الأسبوع لكنّه مشكل نعم لا بأس به لا بقصد الورد بل برجاء المطلوبية لعدم الدليل عليه إلّا الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام.

(١)

أقول راجع الباب ١١ من أبواب الأغسال المسنونة و الباب ١٠ من هذه الأبواب.

[مسئلة ٢: يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس بل ليلة الجمعة إذا خاف إعواز الماء يومها أمّا تقديمه ليلة الخميس فمشكل نعم لا

بأس به مع عدم قصد الورد لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا ولا دليل عليه وإذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته وإن تركه يستحب قضائه يوم السبت وأما إذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأولى اختيار الأول.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٠

(١)

أقول راجع الباب ٩ من أبواب الأغسال المسنونة من الوسائل والباب ٣ من أبواب الأغسال المسنونة من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ١٨.

[مسئلة ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال (أشهد أن...)]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين).

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ١٢ من أبواب الأغسال المسنونة.

[مسئلة ٤: لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة والحاضر والمسافر والحز والعبد ومن يصلي الجمعة ومن يصلي الظهر بل الأقوى استحبابه للصبي المميز نعم يشترط في العبد إذن المولى إذا كان منافيا لحقه بل الأحوط مطلقا وبالنسبة إلى الرجال أكد بلى في بعض الأخبار رخصة تركه للنساء.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩١

(١)

أقول ذلك لإطلاق الأدلة الدالة على استحباب غسل الجمعة وراجع الباب ١٦ و ٢ و ١٧ من أبواب الأغسال المسنونة من الوسائل والباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٩.

[مسئلة ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه بل في بعضها الأمر باستغفار التارك وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في مقام التوبيخ لشخص والله لأنك أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا تزال في طهر الى الجمعة الاخرى.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٧ من ابواب الأغسال المسنونة

[مسئلة ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا- لإعواز الماء بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية و الورد بل الإتيان برجا ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٢
المطلوبية.

(١)

أقول ما قال السيد المؤلف رحمه الله من أن الأولى عدم قصد الخصوصية و الورد و الإتيان به برجا المطلوبية تمام لعدم الدليل على جواز التقديم إلّا في إعواز الماء.

[مسئلة ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتبين في الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها بطل غسله و لا يجوز إتمامه بهذا العنوان و العدول منه الى غسل آخر مستحب إلّا اذا كان من الأول قاصدا للأمرين.

(٢)

أقول ما قاله السيد رحمه الله تمام لانكشاف عدم كون هذا الغسل مأمورا به فلا يجوز إتمامه و لا العدول الى غيره إلّا إذا كان قاصدا لهما من الأول.

[مسئلة ٨: الأولى إتيانه قريبا من الزوال]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: الأولى إتيانه قريبا من الزوال و إن كان

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٣
يجزى من طلوع الفجر إليه كما مرّ.

(١)

أقول راجع الباب ١١ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.

*** قوله رحمه الله

مسئلة ٩: ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلّما كان أقرب الى وقت الأداء كان أفضل فإتيانه في صبيحة السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه او بعده و كذا في التقديم فعصر يوم الخميس أولى من صبحه و هكذا و لا يخلو عن وجه و ان لم يكن واضحا و أمّا فضلية

ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا اشكال فيه و ان قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله لا بأس به.

*** قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه و مع تركه عمدا تجب الكفّار و الأحوط قضائه يوم السبت و كذا اذا تركه سهوا أو لعدم التمكن منه فإنّ الأحوط قضائه و أمّا الكفارة فلا تجب إلّا مع التعمد.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٤

(١)

أقول أمّا في صورة الترك سهوا أو لعدم التمكن فيحسن الاحتياط بالقضاء و لا ينبغي تركه منه.

[مسئلة ١١: اذا اغتسل بتخيّل يوم الخميس]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: اذا اغتسل بتخيّل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخيّل يوم السبت بعنوان القضاء فتبيّن كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصا اذا قصد الأمر الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق و كذا اذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبيّن كونه يوم الخميس مع خوف الاعواز أو يوم السبت و أمّا لو قصد غسلا آخر غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبيّن كونه مأمورا لغسل آخر ففي الصحة اشكال إلّا اذا قصد الأمر الفعلي الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق.

(٢)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ١٢: غسل الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: غسل الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر اذا المقصود ايجاده يوم الجمعة و قد حصل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٥

(١)

أقول راجع الباب ١١ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل.

[مسئلة ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض بل لا يبعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم.

(٢)

أقول لاطلاق أدلة الغسل لأنه يشمل الجنب و الحائض و أمّا اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض فليس له الدليل راجع الجزء السابع من كتابنا هذا ص ٣٧٠ و ص ٣٦٧.

[مسئلة ١٤: اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصحّ التيمم و يجزى نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لادراك المستحب.

(٣)

أقول الظاهر عدم صحة التيمم و يأتي حكمه ان شاء الله في مبحث التيمم.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٦

[الثاني: من الأغسال الزمانية أغسال ليالي شهر رمضان]

إشارة

الثاني: من الأغسال الزمانية أغسال ليالي شهر رمضان يستحب الغسل في ليالي الأفراد من شهر رمضان و تمام ليالي العشر الأخيرة و يستحب في ليلة الثالث و العشرين غسل آخر في آخر الليل و أيضا يستحب الغسل في اليوم الأول منه فعلى هذا الأغسال المستحبة فيه اثنان و عشرون و قيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالي الأزواج و عليه يصير اثنان و ثلاثون و لكن لا دليل عليه لكن الإتيان لأحتمال المطلوية في ليالي الأزواج من العشرين الأوليين لا بأس به و الآكد منها ليالي القدر و ليلة النصف و ليلة سبعة عشر و الخمس و عشرين و السبع و عشرين و التسع و عشرين منه.

(١)

أقول راجع الباب ١٤ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل و الباب ٤ من ابواب الأغسال المسنونة من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٠.

[مسئلة ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليلة الأولى]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليلة الأولى و اليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجاري كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفا من الماء ليأمن من حكة البدن و لكنى لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٧

(١)

أقول راجع البابين المذكورين في المسألة المتقدمة من الوسائل و جامع أحاديث الشيعة.

[مسئلة ١٦: وقت غسل الليالي تمام الليل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: وقت غسل الليالي تمام الليل و ان كان الأولى اتيانها أول الليل بل الأولى اتيانها قبل الغروب أو مقارنا له ليكون على غسل من أول الليل الى آخره نعم لا يبعد في ليال العشر الأخيرة رجحان اتيانها بين المغرب و العشاء لما نقل من فعل النبي صلى الله عليه و آله و قد مرّ أنّ الغسل الثاني في ليلة الثالثة و العشرين في آخره.

(٢)

أقول راجع البابين المذكورين في الغسل الثاني من الوسائل و جامع أحاديث الشيعة.

[مسئلة ١٧: اذا ترك الغسل الأول في الليلة الثالثة و العشرين]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: اذا ترك الغسل الأول في الليلة الثالثة و العشرين في أول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثاني عنه و الأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبة خصوصا مع الفصل بينهما و يجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل و قصد الأمرين. ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٨

[مسئلة ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر كما في غسل الجمعة.

(١)

أقول راجع البابين المذكورين في الغسل الثاني من الوسائل و جامع أحاديث الشيعة.

[الثالث: غسل يومي العيدين]

الثالث: غسل يومي العيدين الفطر و الأضحى و هو من السنن المؤكدة حتى أنّه ورد في بعض الأخبار (أنّه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في وقت فعله أن يغتسل و يعيد الصلاة و ان مضى الوقت فقد جازت صلاته) «١» و في خبر آخر عن غسل الأضحى فقال عليه السلام (واجب الّا بمنى) «٢» و هو منزل على تأكد الاستحباب لصراحة جملة من الأخبار في عدم وجوبه و وقته بعد الفجر الى الزوال و يحتمل. الى الغروب و الأولى عدم نيّة الورد اذا أتى به بعد الزوال كما أنّ الأولى اتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل و يستحب في غسل عيد الفطر أن يكون في نهر و مع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء بتجشّع و أن يغتسل تحت الضلال أو تحت حائط و يبالغ في التستر و أن يقول عند ارادته (اللهم ايماننا

(١) الرواية ٣ من الباب ١٦ من ابواب الاغسال المسنونة من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ١٦ من ابواب الاغسال المسنونة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ١٩٩

بك و تصديقا بكتابتك و اتباع سنه نبيك: ثم يقول (بسم الله:

و يغتسل و يقول بعد الغسل (اللهم اجعله كفارة لذنوبي و طهورا لديني (و طهر ديني: اللهم اذهب عني الدنس: و الأولى اعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضا لكن لا بقصد الورد لاختصاص النص بالفطر و كذا يستحب الغسل في ليلة الفطر و وقته من اولها الى الفجر و الأولى اتيانه أول الليل و في بعض الأخبار (اذا غربت الشمس فاعتسل: و الأولى اتيانه ليلة الأضحى أيضا لا بقصد الورد لاختصاص النص بليلة الفطر

(١)

أقول راجع الباب ١٥ و ١٦ و ١٧ من ابواب الأغسال المسنونة من الوسائل و الباب ٥ من أبواب الأغسال المسنونة من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٥ الى ٢٨.

[الرابع: غسل يوم التروية]

الرابع: غسل يوم التروية و هو الثامن من ذى الحجة و وقته تمام اليوم.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونة ج ١١.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٠

[الخامس: غسل يوم عرفة]

الخامس: غسل يوم عرفة و هو أيضا ممتد الى الغروب و الأولى عند الزوال منه و لا فرق فيه بين من كان في عرفات أو ساير البلدان.

(١)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٥ الباب ٥ و الوسائل الباب من ابواب الأغسال المسنونة.

[السادس: غسل أيام من رجب]

السادس: غسل أيام من رجب و هي أوله و وسطه و آخره و يوم السابع و العشرين منه و هو يوم المبعث و وقتها من الفجر الى الغروب و عن الكفعمي و المجلسي استحبابه في ليلة المبعث أيضا و لا بأس به لا بقصد الورد.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الأغسال المسنونة.

[السابع: غسل يوم الغدير]

السابع: غسل يوم الغدير و الأولى اتيانه قبل الزوال منه.

(٣)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩ و الوسائل الباب ٢٨ من ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠١ أبواب الأغسال المسنونة.

[الثامن: يوم المباهلة]

الثامن: يوم المباهلة و هو الرابع و العشرون من ذى الحجة على الأقوى و ان قيل أنه يوم الحادى و العشرين و قيل هو يوم الخامس و العشرين و قيل أنه السابع و العشرون و لا بأس بالغسل فى هذه الأيام لا بقصد الورد.

(١)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩ ح ٣.

[التاسع: يوم النصف من شعبان]

التاسع: يوم النصف من شعبان.

(٢)

أقول الوارد غسل ليلة نصف شعبان راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩.

[العاشر: يوم المولود]

العاشر: يوم المولود و هو السابع عشر من ربيع الأول

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٢

(١)

أقول ينبغي إتيانه رجاء لما من المرسل.

[الحادى عشر: يوم النيروز]

الحادى عشر: يوم النيروز.

[الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الاول]

الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الاول.

(٢)

أقول راجع الباب ٦ من كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٨ ح ٢ من أبواب الأغسال المسنونة و الوسائل الباب ٢٣ و ٢٤ و ٢٨ من أبواب الاغسال المسنونة لكلى الأمرين.

[الثالث عشر: يوم دحو الأرض]

الثالث عشر: يوم دحو الأرض و هو الخامس و العشرين من ذى القعدة.

(٣)

أقول لا بأس باتيانته رجاء.

[الرابع عشر: كل ليلة من ليالى الجمعة]

إشارة

الرابع عشر: كل ليلة من ليالى الجمعة على ما قيل بل فى كل ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٣
زمان شريف على ما قاله بعضهم و لا بأس بهما لا بقصد الورد

(١)

أقول ينبغي إتيانهما برجاء المطلوبين لعدم دليل عليهما

[مسئلة ١٩: لا قضاء للأغسال الزمانية]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: لا قضاء للأغسال الزمائية إذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ألا غسل الجمعة كما مرّ لكن عن المفيد استحباب قضاء يوم عرفة في الأضحى و عن الشهيد استحباب قضائها أجمع كذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها و وجه الأمرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورد

[مسئلة ٢٠: ربّما قيل يكون الغسل مستحباً نفسياً]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: ربّما قيل يكون الغسل مستحباً نفسياً فيشرع الاتيان به في كلّ زمان من غير نظر الى سبب او غاية و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورد

(٢)

اقول الكلام فيهما ما قاله السيد المؤلف رحمه الله

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٥

فصل: في الأغسال المكانية

إشارة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٧

قوله رحمه الله

فصل في الأغسال المكانية أى الذى يستحبّ عند إرادة الدخول فى مكان و هى الغسل لدخول حرم مكّة و للدخول فيها و لدخول مسجدها و كعبتها و لدخول حرم المدينة و للدخول فيها و لدخول مسجد النبىّ صلى الله عليه و آله و كذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للأئمة عليهم السلام و وقتها قبل الدخول عند ارادته و لا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفاية غسل واحد فى أوّل اليوم او أوّل الليل للدخول الى آخره بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرار كما أنّه لا يبعد جواز التداخل أيضا فيما لو أراد دخول الحرم و مكّة و المسجد و الكعبة فى ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع و كذا بالنسبة الى المدينة و حرمها و مسجدها.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٠٨

(١)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٢ الى ٣٥ الباب ٩ من ابواب الأغسال المسنونة.

و أمّا الغسل لدخول المشاهدة المشرفة ينبغى اتيانه برجاء المطلوب.

[مسئلة ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادة الدخول في كل مكان شريف و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورد

(٢)

أقول بل برجاء المطلق.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١١

[فصل في الأغسال الفعلية]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في الأغسال الفعلية و قد مرّ أنها قسمان:

[القسم الأول: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله]

القسم الأول: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله و هي أغسال.

أحدها: للإحرام و عن بعض العلماء وجوبه.

الثاني: للطواف سواء كان طواف الحج أو العمرة أو طواف النساء بل للطواف المندوب أيضا.

الثالث: للوقوف بعرفات.

الرابع: للوقوف بالمشعر.

الخامس: للذبح و النحر.

السادس: للحلق و عن بعضهم استحبابه لرمي الجمار أيضا.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٢

السابع: لزيارة أحد المعصومين عليهم السلام من قريب أو بعيد.

الثامن: لرؤية أحد الأئمة عليهم السلام في المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال و ينجيهم فيراهم في المنام.

التاسع: لصلاة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا.

العاشر: لصلاة الاستخارة بل للاستخارة مطلقا و لو من غير صلاة.

الحادي عشر: لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

الثاني عشر: لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام.

الثالث عشر: لارادة السفر خصوصا لزيارة الحسين عليه السلام.

الرابع عشر: لصلاة الاستسقاء بل له مطلقا.

الثامن عشر: للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيرة أيضا على وجه.

السادس عشر: للتظلم و الاشتكاء الى الله من ظلم ظالم ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه اذا ظلمك أحد فلا تدع عليه فإن المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه لكن اغتسل و صلّ ركعتين تحت السماء ثم قل (اللهم انّ فلان بن فلان ظلمنى و ليس لى أصول به عليه غيرك فاستوف لى ظلامتى الساعة الساعة بالاسم الذى اذا سألك به المضطرّ أجبتة فكشفت ما به من ضرّ و مكنت له فى الأرض و جعلته خليفتك على خلقك فأسألك أن

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٣

تصلّى على محمد و آل محمد و أن تستوفى ظلامتى الساعة الساعة: فسترى ما تحب.

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم فيغتسل و يصلّى ركعتين و يحسر عن ركبتيه و يجعلهما قريبا من مصلاه و يقول مائة مرّة (يا حى يا قيوم يا حى لا إله الا أنت برحمتك استغيث فصلّى على محمّد و آل محمّد و أغثنى الساعة الساعة) ثم يقول (أسألك أن تصلّى على محمّد و آل محمّد و أن تلطف بى و أن تغلب لى و أن تمكر لى و أن تخدع لى و أن تكفينى مئونة فلان بن فلان بلا مئونة) و هذا دعاء النبىّ صلى الله عليه و آله و سلّم يوم أحد.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١ من ابواب الأغسال المسنونة و الباب ١٨ و الباب ٢٠ و الباب ٢٩.

من جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣١ الى ٣٥ و الباب ١ ص ٩ و الباب ٨ و ٩.

*** الثامن عشر: لدفع النازلة يصوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و عند الزوال من الأخير يغتسل.

التاسع عشر: للمباهلة مع من يدعى باطلا.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٤

(١)

أقول راجع الكافي نقلا عن الصادق عليه السلام فى خبر ابى مسروق.

*** العشرون: لتحصيل النشاط للعبادة او لخصوص صلاة الليل فعن فلاح السائل أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل فى الليالى

الباردة لأجل تحتصل النشاط لصلاة الليل.

الحادى و العشرون: لصلاة الشكر.

الثانى و العشرون: لتغسيل الميت و تكفينه.

الثالث و العشرون: للحجامة على ما قيل و لكن قيل أنّه لا دليل عليه و لعلّه مصحّف الجمعة.

الرابع و العشرون: لارادة العود الى الجماع لما نقل عن الرسالة الذهبية أنّ الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد

لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابة بل هو الطاهر.

الخامس و العشرون: الغسل لكل عمل يتقرّب به الى الله كما حكى عن ابن جنيد و وجهه غير معلوم و ان كان الاتيان به لا بقصد

الورد لا بأس به.

(٢)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٢ الى ٣٥ لهذه الأمور الثلاثة و راجع الوسائل الباب ١ من ابواب الأغسال المسنونة الرواية

١١.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٥

[القسم الثاني: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي فعله]

إشارة

القسم الثاني: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي فعله و هي أيضا أغسال:

[أحدها: غسل التوبة]

أحدها: غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من أنه من جهة المعاصي التي ارتكبها أو بناء على أنه بعد الندم الذي هو حقيقة التوبة لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الأخبار و من كلمات العلماء و يمكن أن يقال أنه ذو جهتين فمن حيث أنه بعد المعاصي و بعد الندم يكون من القسم الثاني و من حيث أن تمام التوبة بالاستغفار يكون من الأول. و خبر مسعدة بن زياد في خصوص استماع الغناء في الكنيف و قول الامام عليه السلام له في آخر الخبر (قم فاغسل فصل ما بدا لك) و يمكن توجيهه بكل من الوجهين و الأظهر أنه لسرعة قبول التوبة أو لكما لها.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١٨ من ابواب الأغسال المسنونة.

[الثاني: الغسل لقتل الوزع]

الثاني: الغسل لقتل الوزع و يحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله حيث إنه حيوان خبيث و الأخبار في ذمّه من الطرفين كثيرة ففي النبوي (اقتلوا الوزع و لو في جوف الكعبة) و

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٦

في آخر (من قتله فكأنما قتل شيطانا)

و يحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشرة لقتله

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١٩ من ابواب الأغسال المسنونة

[الثالث: غسل المولود]

الثالث: غسل المولود و عن الصدوق و ابن حمزة وجوبه لكنه ضعيف و وقته من حين الولادة حينا عرفيا فالتأخير الى يومين أو ثلاثة لا

يضر و قد يقال الى سبعة أيام و ربما قيل ببقائه الى آخر العمر و الأولى على تقدير التأخير عن حين

العرفي الا تيان برجاء المطلوبة

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الأغسال المسنونة

[الرابع: الغسل لرؤية المصلوب]

الرابع: الغسل لرؤية المصلوب وذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين:

أحدهما: أن يمشى لينظر إليه متعمدا فلو اتفق نظره أو كان مجبورا لا يستحب.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٧

الثاني: أن يكون بعد ثلاثة أيام إذا كان مصلوبا بحق لا قلبها بخلاف ما إذا كان مصلوبا بظلم فإنه يستحب معه مطلقا ولو كان في اليومين الأولين لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم إلا دعوى الانصراف وهي محل منع نعم الشرط الأول ظاهر الخبر وهو من قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبة وظاهره أن من مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهادة أو تحمّلها لا يثبت في حقّه الغسل.

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ١٩ من ابواب الأغسال المسنونة.

[الخامس: غسل من فرط في صلاة الكسوفين]

الخامس: غسل من فرط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص أى تركها عمدا فإنه يستحب أن يغتسل و يقضيها و حكم بعضهم بوجوبه و الأقوى عدم الوجوب و ان كان الأحوط عدم تركه و الظاهر أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور و لكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء كما هو مذهب جماعة فالأولى الاتيان به بقصد القربة لا بملاحظة غاية أو سبب و اذا لم يكن الترك عن تفريط او لم يكن القرص محترقا لا يكون مستحبا و ان قيل باستحبابه مع التعمد مطلقا قيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقا.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٨

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الأغسال المسنونة و جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٢٩ الباب ٧.

[السادس: غسل المرأة اذا تطيّبت لغير زوجها]

السادس: غسل المرأة اذا تطيّبت لغير زوجها ففي الخبر

(أيما امرأة تطيّبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنباتها) و احتمال كون المراد غسل الطيب من بدنّها كما عن صاحب الحقائق بعيد لا داعى إليه.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الأغسال المسنونة.

[السابع: غسل من شرب مسكرا]

السابع: غسل من شرب مسكرا فنام ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما مضمونه (ما من أحد نام على سكر إلا صار عروسا للشيطان الى الفجر فعليه أن يغتسل غسل الجنابة).

(٣)

أقول راجع جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٣٠ ح ٤

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢١٩

[الثامن: غسل من مس ميتا]

الثامن: غسل من مس ميتا بعد غسله.

(١)

أقول يدل عليه رواية عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال يغتسل الذي غسل الميت و كل من مس ميتا فعليه الغسل و ان كان الميت قد غسل «١».

المحمول على الاستحباب بقرينة الرواية ١ و ٢ من هذا الباب.

[مسئلة ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة و لا وجه له و ربما يعدّ من الأغسال المسنونة غسل المجنون اذا أفق و دليله غير معلوم و ربما يقال أنّه من جهة احتمال جنابته حال جنونه لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية فلا وجه لعدّها منها كما لا وجه لعدّ اعادة الغسل لدوى الأعدار المغتسلين حال العذر غسلا ناقصا مثل الجبيرة و كذا عدّ غسل من رأى الجنابة في الثوب المشترك احتياطا فإنّ هذه ليست من الأغسال المسنونة.

(٢)

أقول ما قاله رحمه الله تمام.

(١) الرواية ٣ من الباب ٣ من ابواب غسل المس من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٠

[مسئلة ٢: وقت الأغسال المكاتبة قبل الدخول فيها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: وقت الأغسال المكاتبة كما مرّ سابقا قبل الدخول فيها أو بعده لارادة البقاء على وجهه و يكفي الغسل في أول اليوم ليومه و في

أول الليل لليلة بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار و بالعكس من قوة و ان كان دون الأول في الفضل و كذا القسم الأول من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور و أما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقق الفعل الى آخر العمر و ان كان الظاهر اعتبار اتيانها فوراً ففوراً

(١)

أقول ما أفاده رحمه الله تمام.

[مسئلة ٣: ينتقض الأغسال الفعلية بالحدث الأصغر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكائيه بالحدث الأصغر من أى سبب كان حتى من النوم على الأقوى و يحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعادتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا

(٢)

أقول ما قاله رحمه الله تمام.

[مسئلة ٤: الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢١

فلو كان محدثا يجب أن يتوضأ للصلاة و نحوها قبلها أو بعدها و الأفضل قبلها و يجوز اتيانه في أثنائها اذا جىء بها ترتيباً

(١)

أقول راجع الجزء السابع من كتابنا هذا ص ٢٣٩ الى ٢٤٤ حيث قلنا بأن الأحوط وجوباً هو الوضوء مع الأغسال غير غسل الجنابة

[مسئلة ٥: اذا كان عليه أغسال متعددة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا كان عليه أغسال متعددة زمانية أو مكانية أو فعلية أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع اذا نواها جميعاً بل لا يبعد كون التداخل قهرياً لكن يشترط في الكفاية القهرية أن يكون ما قصده معلوم المطلوبية لا ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبية لعدم معلومية كونه غسلًا صحيحاً حتى يكون مجزياً عما هو معلوم المطلوبية

(٢)

أقول راجع الجزء السابع من كتابنا هذا ص ٣٥٨ الى ٣٧٠

و راجع الوسائل الباب ٣١ من ابواب الأغسال المسنونة ح ١

و هي رواية زرارة قال اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجراًك غسلك ذلك للجنباء و الجمعة و عرفة و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة فاذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٢

[مسئلة ٦: نقل من جماعة استحباب الغسل نفساً]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: نقل من جماعة كالمفيد و المحقق و العلامة و الشهيد و المجلسي استحباب الغسل نفساً و لو لم يكن هناك غاية مستحبة أو مكان أو زمان و نظرهم في ذلك الى مثل قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «١» و قوله عليه السلام (ان استطعت أن تكون بالليل و النهار على طهارة فافعل) و قوله (و أي وضوء أطهر من الغسل) (و أي وضوء أنقى من الغسل) و مثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب او غاية «٢» الى غير ذلك لكن اثبات المطلب بمثلها مشكل.

(١)

أقول راجع الجزء السابع من كتابنا هذا ص ١٧٠

[مسئلة ٧: يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه.

(٢)

أقول يأتي حكمه في الفصل التالي ان شاء الله.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٢.

(٢) الرواية ٣ من الباب ٩ من ابواب سائر الاغسال المسنونة من جامع احاديث الشيعة، ج ٣، ص ٣٣.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٣

[فصل في التيمم]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في التيمم

[فصل في بيان المسوغات للتيمم]

إشارة

و يسوغه العجز عن استعمال الماء و هو يتحقق بامور:

أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل أو الوضوء في سفر كان أو حضر و وجدان المقدار الغير الكافي كعدمه و يجب الفحص عنه الى اليأس اذا كان في الحضر و في البرية يكفي الطلب غلوة سهم في الحزنه و لو لأجل الأشجار و غلوة سهمين في السهله في الجوانب الأربع بشرط احتمال وجود الماء في الجميع و مع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه و مع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع كما أنه لو علم وجوده فوق المقدار وجب طلبه مع بقاء الوقت و ليس الظن به كالعلم في وجوب الأزيد و ان كان أحوط خصوصا اذا كان بحدّ الاطمينان بل لا يترك في هذه الصورة فيطلب الى أن يزول ظنه و لا عبرة بالاحتمال في الأزيد.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٤

[الاول من المسوغات عدم وجدان الماء]

إشارة

(١)

أقول أما كون عدم وجدان الماء مسوغا للتيمم فلدلالة قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴿١﴾ و هو يصدق بعدم وجدانه أصلا أو عدم وجدانه بقدر الكفاية للغسل أو الوضوء لأن وجدان الماء الغير الكافي لأحدهما كعدمه. أما عدم الفرق بين الحضر و السفر فلا طلاق الدليل.

و أما وجوب الفحص في الحضر عنه لأن مع احتمال وجوده يحكم العقل بالفحص عنه.

و كون حد الفحص الى اليأس لأنه حجة عند العقلاء في الموارد التي لا يمكن العلم به غالبا و الشارع لم يردع عنه و المراد من اليأس هنا الاطمينان لأنه علم عرفي.

و في البرية يكفي الطلب بمقدار غلوة سهم في الحزنه و غلوة سهمين في السهله مضافا الى دعوى الاجماع عليه يدل عليه رواية السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ عليهم السلام أنه قال يطلب الماء في السفر ان كانت الحزونة فغلوة و ان كانت سهولة فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك «٢».

و مقتضى الرواية وجوب الفحص بهذا المقدار في الجوانب الأربعة.

و شرطه احتمال وجود الماء فمع العلم بعدم وجوده في الجوانب الأربعة أو في بعضها قلا- يجب الفحص عنه في تمام الجوانب او البعض الذي يعلم بعدم وجود الماء فيه.

كما أنه لو علم وجوده في الأزيد من هذا المقدار وجب طلبه في صورة بقاء الوقت لأن العقل حاكم بذلك و أن التحديد الوارد في الرواية من باب الغالب من أن

(١) سورة ٥، الآية ٦؛ سورة ٤، الآية ٤٣.

(٢) الرواية ٢ من الباب ١ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٥

الشخص اذا فحص هذا المقدار اطمئن بعدم وجود الماء و ليس لهذا المقدار موضوعية بحيث لو علم بوجوده في المقدار الزائد عليه لا يجب الفحص عنه.

فكما قال السيد المؤلف رحمه الله ليس الظن بوجود الماء في الأزيد من المقدار المذكور في الرواية كالعلم فلا يجب الفحص لأجل الظن و ان كان لا ينبغي ترك الفحص في هذا الحال أما في صورة الاطمينان بوجود الماء في الأزيد فيجب الفحص عنه. و أما لو احتمل وجوده في الأزيد فلا عبرة به.

[مسئلة ١: اذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب أو بعضها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: اذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه و ان كان الأحوط عدم الاكتفاء و في الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب.

(١)

أقول قد مضى ممّا بأنّ البيّنة مطلقاً حجّة و حالها حال العلم فكما لا يحتاج في صورة العلم بعدم الماء الى الفحص فكذلك في صورة قيام البيّنة و أمّا العدل الواحد فلا يكتفى بشهادته بل يجب الفحص بالمقدار المذكور في الرواية.

[مسئلة ٢: الظاهر وجوب الطلب في الأزيد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٦

المقدارين اذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد و لا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به.

(١)

أقول حكم هذه المسألة يظهر من المسألة السابقة فيجب الفحص في صورة شهادة عدلين و لا يجب في صورة شهادة عدل واحد.

[مسئلة ٣: الظاهر كفاية الاستنابة في الطب]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: الظاهر كفاية الاستنابة في الطب و عدم وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نائب واحد عن جماعة و لا يلزم كونه عادلاً بعد كونه أميناً موثقاً.

(٢)

أقول بعد كون الفحص لتبين حال المكلف من كونه مكلفا بالطهارة الترايئة أو المائيئة فلا فرق في ذلك بين كون المباشر للفحص نفس المصلّي أو نائبه ولا فرق أيضا بين كون النائب نائباً عن شخص واحد أو عن جماعة و الميزان حصول الاطمينان بقول النائب حتّى يتبين وظيفة المكلف.

[مسئلة ٤: اذا احتمل وجود الماء في رحله]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: اذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص حتّى يتيقن العدم أو يحصل اليأس ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٧
منه فكفاية المقدارين خاص بالبرية.

(١)

أقول حكم هذا المسافر حكم الحاضر فيجب الفحص مع احتمال وجود الماء في المنزل أو في رحله حتّى يتيقن بعدم وجود الماء أو اطمأنّ لأنّ المدار على احتمال الماء فمع احتماله يجب الفحص ولا عبرة بالمقدارين المذكورين في الرواية.

[مسئلة ٥: اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده اشكال فلا يترك بالإعادة و أمّا مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال فى وجوبه مع الاحتمال المذكور.

(٢)

أقول حكم المسألة ما قاله السيد رحمه الله و أمّا فى فرض الانتقال من المكان الذى تفحص فيه فلم يجد الماء الى مكان آخر فيجب الفحص فيه مع احتمال وجود الماء لأنّ هذا المكان موضوع آخر لوجوب الفحص فيه مع احتمال وجود الماء.

[مسئلة ٦: اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلاة ان لم ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٨
يحتمل العثور مع الاعادة و الاً فالأحوط الاعادة.

(١)

أقول ما قاله المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٧: المناط في السهم و الرمى و القوس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: المناط في السهم و الرمى و القوس و الهواء و الرامى هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة و الضعف.

(٢)

أقول كما في ساير الموارد من الموضوعات.

[مسئلة ٨: يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت.

(٣)

أقول لأهميته حفظ الوقت.

[مسئلة ٩: اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصي لكن الأقوى صحة صلاته حينئذ و ان علم أنه لو طلب لعشر لكن

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٢٩

الأحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور.

(١)

أقول أما صحة الصلاة فلا تـ وظيفته في هذا الوقت الصلاة مع الطهارة الترابية و الفرض أنه قد أتى بها و لكن الاحوط كما قال السيد

المؤلف رحمه الله القضاء خصوصاً في الفرض المذكور.

[مسئلة ١٠: اذا ترك الطلب في سعة الوقت و صلى]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: اذا ترك الطلب في سعة الوقت و صلى بطلت صلاته و ان تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القربة مع تبين عدم

الماء فالأقوى صحتها.

(٢)

أقول لأنه مصادق للجاهل المقصر الذي صدر العمل منه موافقا للواقع و تمشى قصد القربة منه.

[مسئلة ١١: اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيّم و صلّى ثمّ تبين وجوده في محل الطلب من الغلوّة أو الغلوتين أو الرحل أو القافلة صحت صلاته و لا يجب القضاء و الاعادة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٠

(١)

أقول وجب عليه الاعادة و لا يجب عليه القضاء في خارج الوقت.

لدلالة رواية يعقوب بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمّم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماء أ يتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلاته قال اذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ و أعاد فان مضى الوقت فلا اعادة عليه. «١».

[مسئلة ١٢: اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمّم و صلّى ثمّ تبين سعة الوقت لا يبعد صحة صلاته و ان كان الأحوط الاعادة أو القضاء بل لا يترك الاحتياط بالاعادة و أمّا اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده و أنّه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الاعادة أو القضاء

(٢)

أقول أمّا في صورة الاولى و هي اعتقاده ضيق الوقت ثمّ تبين سعة الوقت يجب عليه الاعادة فلعدم العمل بالوظيفة و أمّا لو تبين في خارج الوقت فلا يجب عليه القضاء و ان كان أحوط.

و أمّا في الصورة الثانية و هي ترك الطلب باعتقاد عدم وجود الماء ثمّ تبين وجوده فيجب عليه الاعادة في الوقت و عدم القضاء في خارج الوقت لدلالة رواية يعقوب بن يقطين المتقدمة على ذلك.

(١) الرواية ٨ من الباب ١٤ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣١

[مسئلة ١٣: لا يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: لا يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجدان ماء آخر و لو كان على وضوء لا يجوز له ابطاله اذا علم بعدم وجود الماء بل الأحوط عدم الاراقة و عدم الابطال قبل الوقت أيضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت و لو عصى و أراق أو أبطل يصحّ تيمّمه و صلاته و ان كان الأحوط القضاء

(١)

أقول مقتضى القاعدة أنّه ان قلنا بكون عنوان الطهارة المائية و الترية يكون مثل عنوان الحاضر و المسافر عرضيًا بمعنى كون الطهارة الترابية فردا للطهارة في عرض الطهارة المائية فيجوز للمكلف تبديل العنوان حتّى باختياره مثل أن له تبديل عنوان الحاضر بالمسافر بأن

يسافر باختياره أو بالعكس و أما لو كانت الطهارة الترابية في طول الطهارة المائية بمعنى أن ملاكها فيما لا يقدر على الطهارة المائية فبعد دخول الوقت و فعلية وجوب الصلاة لا يجوز تقويت شرطه و هي الطهارة مع علمه بأنه لو قوتها بعدم حفظ الماء لا يمكن من الطهارة المائية.

و الذي يأتي بالنظر باعتبار ظهور قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً.

في كون الطهارة الترابية في طول الطهارة المائية فعلى هذا يشكل اخراج نفسه عن الفرد الأكمل و ادخالها في الفرد الكامل فلهذا نقول في ما نحن فيه عدم جواز اراقة الماء و عدم جواز ابطال الوضوء في الوقت. و أما قبل دخول الوقت حيث أنه لم يتنجز التكليف بالنسبة الى الأكمل يجوز اراقة الماء و ابطال الوضوء و ان كان الأحوط عدم الارقة و عدم الابطال.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٢

لكن يصح التيمم و الصلاة في صورتين و ان كان الأحوط القضاء.

[مسئلة ١٤: يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه أو ما له من لص أو سبع أو نحو ذلك كالتأخر عن القافلة و كذا اذا كان فيه حرج و مشقة لا تتحمل

(١)

أقول لدلالة روايه داود الرقي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في السفر فتحضر الصلاة و ليس معي ماء و يقال ان الماء قريب مني فأطلب الماء و أنا في وقت يمينا و شمالا قال لا- تطلب الماء و لكن تيمم فإنني أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل و يأكلك السبع «١» و روايه يعقوب بن سالم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين أو نحو ذلك قال لا آمره يغزر بنفسه فيعرض له لص أو سبع «٢» و لرفع الحرج في الشرع

[مسئلة ١٥: اذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: اذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه

(١) الرواية ١ من الباب ٢ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٢ من ابواب التيمم من الوسائل.

كلايگانی، علی صافی، ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ایران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى؛ ج ٩، ص: ٢٣٣

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٣
و في بعضها سهلة يلحق كلا حكمه من الغلوة و الغلوتين.
(١)

أقول لأن مقتضى الدليل ذلك فلكل جانب من الجوانب حكمه من حيث الطلب غلوة او غلوتين

[الثاني: عدم الوصلة الى الماء الموجود لعجز]

إشارة

الثاني: عدم الوصلة الى الماء الموجود لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لص أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو و الحبل و عدم امكان اخراجه بوجه آخر و لو بادخال ثوب و اخراجه بعد جذبه الماء و عصره
(٢)

أقول يدل عليه رواية عبيد الله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركية و ليس معه دلو قال ليس عليه أن يدخل الركبة لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيّم «١» و رواية منصور بن حازم عن عبد الله بن أبي يعفور و عنبسة بن مصعب جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتيّم بالصّعيد فانّ رب الماء هو رب الصّعيد و لا تقع في البئر فلا تفسد على القوم مائهم. «٢»

(١) الرواية ١ من الباب ٣ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٣ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٤

[مسئلة ١٦: اذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: اذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استيجارهما أو على شراء الماء أو اقتراضه وجب و لو بأضعاف العوض ما لم يضرّ بحاله و أمّا اذا كان مضرا بحاله فلا كما أنّه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظنّ بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك.
(١)

أقول لأنّه مع تمكّنه من تحصيل الماء بأيّ وجه يمكن ما لم يكن مضرا بحاله يكون المكلف واجدا للماء و أمّا اذا كان مضرا بحاله و المراد به صورة كون تحصيله حرجيا بالنسبة الى المكلف فلا يجب عليه تحصيل الماء بأيّ نحو كان.
و لدلالة رواية صفوان قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم او بألف درهم و هو واجد لها أ يشتري و يتوضأ أو يتيمّم قال لا بل يشتري قد أصابني مثل ذلك فاشترت و توضأت و ما يسوؤني (يسرّني) بذلك مال كثير. «١»

و رواية أبى طلحة قال سألت عبدا صالحا عليه السلام عن قول الله عز وجل أو لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً «٢» ما حدّ ذلك قال فان لم تجدوا بشراء و بغير شراء قلت ان وجد قدر وضوء بمائة ألف أو بألف و كم بلغ قال ذلك على قدر جدته. «٣» و أما عدم الوجوب فى صورة العلم او الظنّ بعدم امكان الوفاء لو اقترض

(١) الرواية ١ من الباب ٢٦ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) السورة ٥، الآية ٦.

(٣) الرواية ٢ من الباب ٢٦ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٥
نفس الماء او عوضه لأنّه موجب لا ذهاب مال الغير و حقّه و هو لا يجوز.

[مسئلة ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب كما أنّه لو وهبه غير بلا منّة و لا ذلّة وجب القبول.

(١)

أقول لأنّه فى هذه الصورة كان المكلف واجدا للماء فلا يشرع فى حقه التيمم.

[الثالث: الخوف من استعماله على نفسه]

إشارة

الثالث: الخوف من استعماله على نفسه أو عضو من أعضائه بتلف أو عيب أو حدوث مرض أو شدّته أو طول مدّته أو بطوء برئه أو صعوبة علاجه أو نحو ذلك ممّا يعسر تحمّله عادة بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمّله شاقّا تيمّم و المراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة أو الموجبة لتشقق الجلد و خروج الدم و يكفى الظنّ بالمذكورات أو الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه أو قول طبيب أو غيره و ان كان فاسقا أو كافرا و لا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف كما أنّه لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء و اذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب و لم ينتقل الى التيمّم.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٦

(١)

أقول راجع الوسائل الباب ٥ من ابواب التيمم.

و لا فرق فى الخوف الحاصل من قول فاسق أو عادل أو كافر لأنّ حجية قول أهل الخبرة لا يناط بكونه من المسلم أو العادل.

و فى صورة امكان علاج المذكورات بتسخين الماء و غيره وجب لأنّه فى هذه الصورة يكون المكلف واجدا للماء.

[مسئلة ١٨: اذا تحمّل الضرر و توضأ أو اغتسل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: اذا تحمّل الضرر و توضأ أو اغتسل فان كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء و نحوه وجب الوضوء أو الغسل و صحّ و ان كان في استعمال الماء في أحدهما بطل و أمّا اذا لم يكن استعمال الماء مضرًا بل كان موجبًا للخرج و المشقة كتحمّل ألم البرد أو الشين مثلاً فلا يبعد الصحة و ان كان يجوز معه التيمّم لأن نفى الحرج من باب الرخصة لا العزيمة و لكن الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمّم أيضا.

(٢)

أقول أمّا في صورة تحمّل الضرر في المقدمات وجب الوضوء أو الغسل فلاّنه في هذه الصورة يكون واجدا للماء. و أمّا اذا كان الضرر في استعمال الماء في الغسل أو للخرج الوضوء فيكون كلاهما باطلين لعدم الأمر بهما.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٧

و أمّا اذا لم يكن استعمال الماء مضرًا بل يكون موجباً فيصحّ الغسل و الوضوء مع التحمّل لوجود الملاك و رفع إلّا لزم من باب المنّة و نفى الحرج من باب الرخصة لا العزيمة و لكن كما قال السيد المؤلف الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمّم أيضا.

[مسئلة ١٩: اذا تيمّم باعتقاد الضرر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: اذا تيمّم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبيّن عدمه صحّ تيمّمه و صلاته نعم لو تبين قبل الدخول في الصلاة وجب الوضوء أو الغسل و اذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثمّ تبين وجوده صحّ لكن الأحوط مراعاة الاحتياط في الصورتين و أمّا اذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصحّ و ان تبين عدمه كما أنّه اذا تيمّم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصحّ و ان تبين وجوده.

(١)

أقول أمّا في صورة التيمّم باعتقاد الضرر أو خوفه فيكون في حكم من لم يجد الماء فيصحّ عمله لحكم العقل بقبح الاقدام على ما فيه الضرر فيكون العمل على خلافه باطلا باعتقاده و لرواية داود بن السّرحان عن أبي عبد الله عليه السّلام في الرجل يصيبه الجنابة و به جروح أو يخاف على نفسه من البرد فقال لا يغتسل و تيمّم. «١»

و رواية محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السّلام في الرجل تصيبه الجنابة و به قروح

(١) الرواية ٨ من الباب ٥ من ابواب التيمّم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٨

أو جروح أو يكون يخاف على نفسه من البرد فقال لا يغتسل و يتيمّم. «١»

و أمّا اذا تبين قبل الدخول في الصلاة صار بحكم الواجد فبطل تيمّمه و وجب عليه الوضوء أو الغسل كما في صورة كونه واقعا مصداقا لمن يجد الماء ثمّ صار واجدا الماء فيكون تيمّمه باطلا.

و أمّا في صورة اتیان الغسل أو الوضوء باعتقاد عدم الضرر ثمّ تبين وجود الضرر فيكون غسله و وضوئه صحيحين لعدم كون النهي منجزاً على المكلف لأجل جهله.

و أمّا في صورة اتيان الوضوء او الغسل مع اعتقاده الضرر و الخوف فلا اشكال في البطلان لأجل عدم تمشى قصد القربة منه مع اعتقاده بأنّ وظيفته التيمّم لكن اذا تمشى منه قصد القربة يكون عمله صحيحاً لأنّه مصداق الجاهل المقصّر الذي وقع عمله على طبق الواقع.

و مثل هذه الصورة صورة اتيانه التيمّم مع اعتقاده عدم الضرر و ان تبين عدمه و ذلك لعدم صدور الفعل العبادي عنه مع قصد القربة لكن اذا تمشى منه قصد القربة يكون صحيحاً لأنّه مصداق الجاهل المقصّر الذي وقع عمله على طبق الواقع.

[مسئلة ٢٠: اذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضراً]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: اذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضراً وجب التيمّم و صحّ عمله لكن لما ذكر بعض العلماء

(١) الرواية ٧ من الباب ٥ من ابواب التيمّم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٣٩

وجوب الغسل في الصورة المفروضة و ان كان مضراً فالأولى الجمع بينه و بين التيمّم بل الأولى مع ذلك اعادة الغسل و الصلاة بعد زوال العذر.

(١)

أقول مع فرض كون استعمال الماء مضراً لا يجب الغسل و لا يستحب و النصوص التي يستفاد منها ذلك تكون مورد الاعراض عند المشهور. «١»

فلا فرق بين الإجنب العمدى و غير العمدى.

[مسئلة ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢١: لا- يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر اذا لم يتمكّن من الوضوء بعده كما مرّ لكن يجوز له الجماع مع عدم امكان الغسل و الفارق وجود النص في الجماع و مع ذلك الأحوط تركه أيضاً.

(٢)

أقول راجع الوسائل الباب ٢٧ من أبواب التيمّم و هى رواية اسحاق بن عمار قال سألت أبا ابراهيم عليه السّلام عن الرجل مع أهله في السفر فلا يجد الماء يأتى أهله فقال ما أحبّ أن يفعل ذلك إلّا أن يكون شبقاً أو يخاف على نفسه.

(١) راجع الباب ٥ من ابواب التيمّم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٠

[الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله]

الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله و ان لم يكن ضرر أو خوفه.
(١)

أقول لأن الحرج منفي في الشرع حيث قال الله تعالى ﴿لَمَّا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١).

[الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده]**إشارة**

الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده و عياله أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلا أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث مرض بل أو حرج أو مشقة لا- تتحمل و لا- يعتبر العلم بذلك بل و لا الظن بل يكفي احتمال يوجب الخوف حتى اذا كان موهونا فإنه قد يحصل الخوف مع الوهم اذا كان المطلب عظيما فيتم حينئذ و كذا اذا خاف على دوابه أو على نفس محترمة و ان لم تكن مرتبطة به و أمّا الخوف على غير المحترم كالحربى و المرتد الفطرى و من وجب قتله في الشرع فلا- يسوغ التيمم كما أن غير المحترم الذى لا- يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور و الخنزير و الذئب و نحوها لا يوجب و ان كان الظاهر جوازه ففي بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممن يجب حفظه و كخوف

(١) السورة ٢٢، الآية ٧٨.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤١

حدوث مرض و نحوه و فى بعضها يجوز حفظه و لا- يجب مثل تلف النفس المحترمة التى لا- يجب حفظها و ان كان لا يجوز قتلها أيضا و فى بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله فى الوضوء أو الغسل كما فى النفوس التى يجب اتلافها فى الصورة الثالثة لا يجوز التيمم و فى الثانية يجوز و يجوز الوضوء أو الغسل و فى الاولى يجب و لا يجوز الوضوء أو الغسل.
(١)

أقول يدل على ما فى المسألة النصوص الواردة فى الباب ٢٥ و هى رواية ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى رجل أصابته جنابه فى السففر و ليس معه الماء قليل و يخاف ان هو اغتسل أن يعطش قال ان خاف عطشا فلا يهرق منه قطرة و التيمم بالصعيد أحب إلى (١).

و رواية محمد الحلبي قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل خاف العطش أ يغتسل به أو يتيمم فقال بل يتيمم و كذلك اذا أراد الوضوء (٢).

و رواية سماعة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته قال يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء فان عزّ و جلّ جعلهما طهورا الماء و الصعيد (٣).

و هذه الرواية مطلقة تشمل تمام الموارد التى ذكرت فى المسألة.

(١) الرواية ١ من الباب ٢٥ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٢ من الباب ٢٥ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ٣ من الباب ٢٥ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٢

[مسئلة ٢٢: اذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٢: اذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته الى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال الى التيمم لأن وجود الماء النجس حيث أنه يحرم شربه كالعديم فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس فى حفظ دابته بل و كذا اذا خاف على طفل من العطش فإنه لا دليل على حرمة اشربه الماء المتنجس و أمّا لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر فى الوضوء مثلاً و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن أن يقال اذا خاف على رفيقه أيضاً يجوز التوضي و ابقاء الماء النجس لشربه فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً -لا- يجوز اعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود الماء الطاهر كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.

(١)

أقول فرض المسألة ما اذا كان له ماء طاهر يكفى للوضوء أو الغسل و ماء نجس يكفى لشربه فيقع الكلام فيها فى صور أربعة: الصورة الأولى: صورة الخوف على نفسه من التلف هل يوجب وجود الماء النجس لانتقال الوظيفة من الوضوء أو الغسل الى التيمم بدلاً عنهما أو لا.

فنقول لا لأن وجود الماء النجس كعدمه فهو فى هذه الصورة مصداق فاقد الماء فيجب عليه التيمم.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٣

الصورة الثانية: صورة الخوف على دابته اذا توضئ أو اغتسل بالماء الطاهر لا على نفسه فحيث أن اشراب الدواب الماء النجس لا حرمة فيه فلا بد من الوضوء أو الغسل بالماء الطاهر و اشربها الماء النجس.

الصورة الثالثة: ما اذا خاف على طفل من العطش فهذه الصورة مثل الصورة الثانية حيث لا دليل على حرمة اشراب الطفل الماء النجس خصوصاً اذا شربه الطفل بنفسه.

الصورة الرابعة: صورة الخوف على رفيقه و هو على قسمين:

القسم الأول: صورة عدم كون الرفيق فعلاً -عطشاناً ففى هذه الصورة يتوضي و يغتسل لأنه لا يجب عليه رفع الاضطرار عن الغير من شرب الماء النجس.

القسم الثانى: ما كان الرفيق فعلاً عطشاناً فقال السيد المؤلف رحمه الله لا يجوز اعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود ماء الطاهر و لا يمكن المساعدة عليه لأنه اذا كان شرب النجس مباحاً له ليشربه و لا يكون حراماً عليه لم لا يجوز اعطائه الماء النجس.

كما أن قوله فى آخر المسألة (كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه) مناف لما قاله هنا لأن عدم وجوب منعه يكون من جهة عدم الحرمة عليه ففى القسم الثانى أيضاً لا يحرم الشرب عليه فلم لا يجوز اعطائه الماء النجس

[السادس: اذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل]**إشارة**

السادس: اذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم كنا اذا كان بدنه أو ثوبه نجسا و لم يكن عنده من الماء الا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففي هذه الصورة ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٤

يجب استعماله في رفع الخبث و يتيمم لأن الوضوء له بدل و هو التيمم بخلاف رفع الخبث مع أنه منصوص في بعض صورة و الأولى أن يرفع الخبث أولا ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقدا للماء حال التيمم و اذا توضأ أو اغتسل حينئذ بطل لأنه مأمور بالتيمم و لا أمر بالوضوء أو الغسل نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا يتعين صرفه في رفع الحدث لأن الأمر يدور بين الصلوة مع نجاسة البدن أو الثوب أو مع الحدث و فقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث أهم مع أن الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا ينفعه رفع الخبث حينئذ.

(١)

أقول حكم المسألة مما ادعى عليه الشهرة و الاجماع و يكون من باب تقديم الأهم على المهم لأن الواجب الذي ليس له بدل أهم لأنه لو ترك ليس له ما يقوم مقامه بخلاف المهم فإنه اذا ترك يقوم البديل مقامه و يتدارك المصلحة الفائتة فعلى هذا كما قال السيد المؤلف رحمه الله و الأولى أن يرفع الخبث أولا حتى صار المكلف مصداق فاقد الماء ثم يتيمم و لو توضأ أو اغتسل بالماء بطل لأنه مأمور بالتيمم و ليس في هذه الصورة أمر بالوضوء أو الغسل مع أنه كما قال رحمه الله بعض صورة منصوص مثل رواية أبي عبيدة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر و هي في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة قال اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم و تصلّى. «١»

(١) الرواية ١ من الباب ٢١ من ابواب الحيض من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٥

[مسئلة ٢٣: اذا كان معه ما يكفي لوضوئه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٣: اذا كان معه ما يكفي لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضا يلزم الصلاة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث اشكال بل لا يبعد تقديم الثاني نعم لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجسا و كان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن و التيمم و الصلاة مع نجاسة الثوب أو عريانا على اختلاف القولين و لا يخلو ما ذكره من وجه.

(١)

أقول في كلا الوجهين يقدم رفع الحدث و لا فرق بينهما لأن النجاسة الخبيثة لا محالة لا ترفع سواء كانت في البدن أو في الثوب حتى مع صرف الماء في ازالته لأن الفرض كون الماء لا يفى لذلك أيضا.

[مسئلة ٢٤: اذا دار أمره بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٤: اذا دار أمره بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفى لوضوئه من الماء الطاهر و كان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه و مع ذلك لم يكن معه ما يتيم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففي تقديم أيهما اشكال.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٦

(١)

أقول المستفاد من النصوص الكثيرة و الموارد التي حث الشارع على اتيان الصلاة و لو بتكبيره مثل الغرقى و أنّ الصلاة لا تسقط بحال و لو مع فقد جل الشرائط و وجوب اتيانه على كل حال و أنّها عمود الدين أهميّة الصلاة و لزوم حفظها بأي وجه كان فعلى هذا يجب على المكلف في هذا الحال صرف الماء الطاهر في الوضوء أو الغسل و شرب الماء النجس.

[مسئلة ٢٥: اذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٥: اذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح الساتر و الانتقال الى التيمم لكن لا يخلو عن اشكال و الأولى صرفه في تحصيل الساتر أو لا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم و اذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة ففي تقديم أيهما اشكال.

(٢)

أقول ما يأتي بالنظر هو تقديم تحصيل الساتر على الماء لأن الطهارة المائية لها البدل و هو التيمم و ليس للساتر بدل و كما قلنا في أول البحث عن المسوِّغ السادس يكون ما لا بدل له أهم بالنسبة الى ماله البدل و إذا عارض ما لا بدل له ماله البدل فيكون ما لا بدل له مقدما.

و كما قال السيد المؤلف رحمه الله الأولى صرفه في تحصيل الساتر ليتحقق مصداق كونه فاقد الماء و اذا دار الامر بين تحصيل الماء او القبلة فبناء على ما قلنا من كون كل ما لا بدل له أهم و مقدما على ماله البدل فالأولى صرفه في تحصيل القبلة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٧

و التيمم للصلاة.

[السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء]**إشارة**

السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة و لو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت و ربّما يقال إنّ المناط عدم إدراك ركعة منها في الوقت فلو دار الأمر بين التيمم و إدراك تمام الوقت أو الوضوء و إدراك ركعة أو

أزيد قدم الثاني لأن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت لكن الأقوى ما ذكرنا والقاعدة مختصة بما إذا لم يبق من الوقت فعلاً إلا مقدار ركعة فلا تشمل ما إذا بقي بمقدار تمام الصلاة ويؤخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة فالمسألة من باب الدوران بين مراعاة الوقت و مراعات الطهارة المائيّة والأول أهمّ و من المعلوم أنّ الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاة فمع استلزام الطهارة المائيّة خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها بل ينتقل الى التيمّم لكن الأحوط القضاء مع ذلك خصوصاً إذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

لأنّ المسألة ممّا ادّعى عليها التسالم و الاجماع لصدق عدم كونه متمكناً من استعمال الماء فتشمل المورد الآية الشريفة و الأخبار الدالة على انتقال وظيفته الى

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٨

التيمّم و لا تكون مصداقاً لقاعدة من أدرك ركعة من الصلاة لأنها كما قال السيد المؤلف مختصة بما إذا لم يبق من الوقت فعلاً إلا مقدار ركعة بل تكون من باب الدوران بين الأهمّ و هو مراعات الوقت حيث لا بدل له و كما أنّ مراعات الوقت أهمّ بالنسبة الى تمام أجزاء الصلاة كذا يكون أهمّ بالنسبة كل جزء منها لكن الاحتياط حسن.

[مسئلة ٢٦: إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٦: إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا الى أن ضاق الوقت عصي و لكن يجب عليه التيمّم و الصلاة و لا يلزم القضاء و ان كان الأحوط احتياطاً شديداً.

(١)

أقول لأنّ وظيفته فعلاً- التيمّم و ان كان عاصياً من جهة تأخير الوضوء حتى ضاق الوقت و ليس عليه القضاء لأنّه أتى بما وجب عليه لأنّ للشارع مطلوبين اصل الصلاة و الصلاة مع الطهارة المائيّة فاذا تعذر أحد المطلوبين و هو الطهارة المائيّة لم يسقط المطلوب الآخر و هو أصل الصلاة.

[مسئلة ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت و سعتة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت و سعتة بنى على البقاء و توضّأ أو اغتسل و أمّا اذا علم ضيقه و شك في كفايته لتحصيل الطهارة و الصلاة و عدمها و خاف الفوت اذا حصلها فلا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٤٩

يبعد الانتقال الى التيمّم و الفرق بين الصورتين أنّ في الاولى يحتمل سعة الوقت و في الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الاولى و الحاصل أنّ المجوّز للانتقال الى التيمّم خوف الفوت الصادق في الصورة الثانية دون الاولى.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٢٨: اذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٨: اذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت و لو فى بعض أجزاء الصلاة انتقل أيضا الى التيمم و هذه الصورة أقل اشكالا من الصورة السابقة و هى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصورة بخلاف السابقة بل يمكن أن يقال بعدم الاشكال أصلا فلا حاجة الى الاحتياط بالقضاء هنا.

(٢)

أقول ما أفاده السيد المؤلف رحمه الله تمام فى محله

[مسئلة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٠

الوقت عن استعمال الماء اذا خالف و توضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاة هذا اذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة و أما اذا توضأ بقصد غايه اخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهارة صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده و لو كان جاهلا بالضيق و أن وظيفته التيمم فتوضأ.

فالظاهر أنه كذلك فيصح ان كان قاصدا لاحدى الغايات الاخر و يبطل ان قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة.

(١)

أقول ما قاله المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاة اخرى غير تلك الصلاة و لو صار فاقدا للماء حينها بل لو فقد الماء فى أثناء الصلاة الاولى أيضا لا تكفى لصلاة اخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها و ان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة.

(٢)

أقول ما أفاده رحمه الله تمام فى محله.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥١

[مسئلة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الاخر حتى فى حال الصلاة فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لو فى حال الصلاة و كذا لا يجوز له قراءة العزائم ان كان بدلا عن الغسل فصحته و استباحته مقصورة على خصوص تلك الصلاة.

(١)

أقول لعدم ضيق من حيث الوقت فى غير الصلاة من سائر الغايات الاخر.

[مسئلة ٣٢: يشترط فى الانتقال الى التيمم ضيق الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٢: يشترط فى الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط فلو كان وافيها لها دون المستحبات وجب الوضوء و الاقتصار عليها بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها و توضاً لسقوط وجوبها فى ضيق الوقت.

(٢)

أقول لأن الواجب على المكلف الصلاة الواجبة و هى مشتملة على الأجزاء الواجبة التى لا يجوز تركها و لو ترك جزء منها عمدا بطلت و اما الأجزاء المستحبة فيجوز تركها و لو فى سعة الوقت.

أما السورة فكما قلنا يجوز تركها فى ضيق الوقت.

ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٢

[مسئلة ٣٣: فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته اشكال]

مسئلة ٣٣: فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته اشكال فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء و التمكن من استعماله له يشكل الانتقال الى التيمم

(١)

أقول ان قلنا بشمول أدلة التيمم للصلوات المستحبة يمكن أن يقال بعدم الفرق بين العمل الواجب و المستحب و أما لو لم نقل بذلك فلا

[مسئلة ٣٤: اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٤: اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مر أنه اذا كان وضوئه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة بطل لعدم الامر به و اذا أتى بقصد غاية اخرى أو الكون على الطهارة صح و كذا اذا قصد المجموع من الغايات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها و أما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعة بعد الصلاة فالظاهر وجوب اعادةها و ان تبين قبل الشروع فيها و كان الوقت واسعا توضأ

وجوبا و ان لم يكن واسعا فعلا بعد ما كان واسعا أولا وجب اعادة التيمم.

(٢)

أقول ما قال السيد المؤلف رحمه الله في محله.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٣

[الثامن: عدم امكان استعمال الماء لمانع]

إشارة

الثامن: عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعي كما اذا كان الماء في آنية الذهب أو الفضة و كان الظرف منحصر فيها بحيث لا يتمكن من تفريغه في ظرف آخر أو كان في اناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل الى التيمم و كذا اذا كان محرم الاستعمال من جهة اخرى.

(١)

أقول لعدم جواز استعمال آنية الذهب و الفضة شرعا و ادخال اليد فيها و الاغتراف منها محرم شرعا فلا يكون هذا الوضوء مقربا. و كذا بالنسبة الى الاناء المغصوب مع عدم اذن المالك للتصرف فيها و كذا بالنسبة الى غيرها مما يكون استعمالها حراما من جهة اخرى ففي كل هذه الصور ينتقل الوظيفة الى التيمم.

[مسئلة ٣٥: اذا كان جنبا و لم يكن عنده ماء و كان موجودا في المسجد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٥: اذا كان جنبا و لم يكن عنده ماء و كان موجودا في المسجد فان أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب و لم ينتقل الى التيمم و ان لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده و لم يمكن أخذ الماء الا بالمكث فان أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك و ان لم يمكن ذلك أيضا أو كان الماء في المسجدين أي المسجد الحرام أو المسجد النبوي صلى الله عليه و آله و سلم فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول في المسجد و أخذ الماء أو الاغتسال فيه و هذا التيمم انما

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٤

يبيح هذا الفعل أي الدخول و الأخذ أو الدخول و الاغتسال و لا يرد الاشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث أنه يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل كما لا يخفى.

(١)

أقول ما أفاده السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين:]

قوله رحمه الله

مسئله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين:

أحدهما: لصلاة الجنازة فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلاة منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل نعم لما كان الحكم استحبابيا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا لكن برجاء المطلوبيّة لا بقصد الورود والمشروعيّة.

(٢)

أقول الدليل الدال عليه هو رواية سماعه قال سألته عن رجل مرّت به جنازة و هو على غير وضوء كيف يصنع قال يضرب يديه على حائط اللبن فليتيّم به «١».

و رواية الحلبي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازة و هو على

(١) الرواية ٥ من الباب ٢١ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٥

غير وضوء فان ذهب يتوضأ فاتته الصلاة قال يتيمم و يصلّى «١».

فمورد هما صورة فوت الصلاة عنه اذا ذهب ليتوضأ مع التصريح في الثاني بذلك و الاجماع و القدر المتيقن منه أيضا صورة خوف فوت الصلاة عنه.

*** الثاني: للنوم فانه يجوز أن يتيمم مع امكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضا مطلقا و خصّ بعضهم بخصوص الوضوء و لكن القدر المتيقن من هذا أيضا صورة خاصة و هي ما اذا أوى الى فراشه فتذكر أنّه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره لا أن يتيمم قبل دخوله في فراشه متعمدا مع امكان الوضوء نعم هنا أيضا لا بأس به لا بعنوان الورود بل برجاء المطلوبيّة حيث أنّ الحكم استحبابي و ذكر بعضهم موضعا ثالثا و هو ما لو احتلم في أحد المسجدين فانه يجب أن يتيمم للخروج و إن أمكنه الغسل لكنّه مشكل بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج حيث أنّ الكون في المسجدين جنبا حرام فلا بدّ من اختيار ما هو أقلّ زمانا من الأمور الثلاثة فاذا كان زمان التيمم أقلّ من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أنّ من موارد ما اذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء فإنّ زيادة الكون في المسجدين جنبا مانع شرعي من

(١) الرواية ٦ من الباب ٢١ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٦

استعمال الماء.

(١)

أقول و ان ادّعى الشهرة على جواز التيمم مطلقا بدلا عن الغسل و الوضوء مع تمكّن المكلف منهما لكنّ القدر المتيقن من الشهرة من جهة مدرّكها و هو مرسله رواها الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال من تطهّر ثمّ آوى الى فراشه بات و فراشه كمسجده فان ذكر أنّه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره كائنا ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله «١» هو صورة ما آوى الى فراشه ناسيا للوضوء ثمّ تذكر فالتعدى الى غيره يحتاج الى الدليل و لكن لأجل كون الرواية مرسله نقول بأن يأتي بالتيمم في موردّه أيضا رجاء.

و ما ذكر بعضهم أيضا من فرض ثالث و هو أنّه لو احتلم شخص في أحد المسجدين يجب التيمم لأجل الخروج.

فالمدار على ما كان أقلّ مكثا في المسجدين من الامور الثلاثة.

[مسئلة ٣٧: اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٧: اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله و أمكن تتميمه بخلط شيء من الماء المضاف الذي لا يخرج عن الاطلاق لا يبعد وجوبه و بعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل و ان قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان

(١) الرواية ٢ من الباب ٩ من ابواب الوضوء من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٧

الماء حينئذ.

(١)

أقول و الأحوط في صورة وجود ما يمكن مع خلطه بالماء صيرورة المكلف تحت عنوان واجد الماء أن يفعله و ان قيل بعدم وجوبه

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٥٩

[فصل في بيان ما يصح التيمم به]**اشارة**

قوله رحمه الله

فصل في بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو غير ذلك و ان كان حجر الجص و النورة قبل الاحراق و أمّا بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوع كالخزف و الآجر و ان كان مسحوقاً مثل التراب و لا- يجوز على المعادى كالملاح و الزرنيخ و الذهب و الفضّة و العقيق و نحوها ممّا خرج عن اسم الأرض و مع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابة و نحوها ممّا فيه غبار ان لم يمكن جمعه تراباً بالنفض و الّا وجب و دخل في القسم الأوّل و الأحوط اختيار ما غباره أكثر و مع فقد الغبار يتيمم بالطين ان لم يمكن تجفيفه و الّا وجب و دخل في القسم الأوّل فما يتيمم به له مراتب ثلاث الاولى الأرض مطلقاً غير

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٠

المعادن الثانية الغبار الثلاث الطين و مع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين و الأقوى فيه سقوط الأداء و وجوب القضاء و ان كان الأحوط الأداء أيضاً و اذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو جمداً قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل و ان لم يجر و مع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بهما و مراعاة هذا القول أحوط فالأقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء و الأحوط ضمّ الأداء أيضاً و أحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضاً هذا كلّ اذا لم يمكن اذابة الثلج أو مسحه على وجهه يجرى و الّا تعين الوضوء أو الغسل و لا يجوز معه التيمم أيضاً.

[جواز التيمم على مطلق وجه الأرض]

إشارة

(١)

أقول الأقوى كما قال السيد رحمه الله جواز التيمم على مطلق وجه الأرض سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدراً أو غير ذلك فنذكر في وجهه ما كتبناه من تقريرات سيدنا الاستاذ آيت الله العظمى السيد محمد الحجة رحمه الله الشريف في رسالته مستقلة في التيمم (فنقول بعون الله و توفيقه أن ما يستفاد من الآية الشريفة فَيَتِمُّوا صَيِّعِدًا طَيِّبًا هو التيمم على الصعيد الطيب فيلزم بمقتضى الآية التيمم على الصعيد لكن وقع الاختلاف في المراد من الصعيد هل يكون هو مطلق وجه الأرض أو يكون المراد منه هو التراب فقال بعض العلماء بأن الصعيد هو مطلق وجه الأرض فيجوز التيمم عليه و قال بعضهم بأنه هو خصوص التراب فيجوز التيمم عليه فقط و بعض قالوا بالتفصيل بين حال الاختيار فقالوا بالتيمم على التراب و بين حال الاضطرار فقالوا بجوازه على مطلق وجه الأرض و اختلف اللغويون في المراد منه أيضاً فقال بعضهم بكون المراد من الصعيد مطلق وجه الأرض و قال بعضهم بكون المراد منه خصوص التراب كما أن المفسرين أيضاً اختلفوا في معناه فبعض منهم

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦١

فسره بالأرض و قال بعضهم خصوص التراب اعلم أنه لا حجة لقول اللغوي إلا في بيان موارد الاستعمالات و أما بيان الحقيقة و المجاز و أن اللفظ حقيقة في المعنى الفلاني فلم يكن قوله حجة في ذلك حيث أن ذلك يكون استنباطاً و لم يكن استنباط أهل اللغة حجة فكما يلزم الاجتهاد في أصل المسائل الشرعية يلزم الاجتهاد في مقدماتها أيضاً فظهر لك أنه لم يثبت من قول اللغوي كون لفظ الصعيد حقيقة في وجه الأرض أو في التراب و من استعمال اللفظ في معنى لا يمكن كشف كونه حقيقة فيها أو مجازاً أو غيره و ان قال السيد المرتضى رحمه الله بكون الاستعمال علامة الحقيقة و لكن هذا لم يكن صحيحاً كما ثبت في محله فالاستعمال لم يكن دليلاً لا على الحقيقة و لا على المجاز و لا على غيرهما فظهر لك أن قول اللغوي في كون اللفظ حقيقة في شيء لم يكن بحجة و لو سلم أن قول اللغوي يكون حجة في اثبات الحقيقة و المجاز إلا أنه مختص بصورة عدم التعارض و أما فيما نحن فيه فحيث أن اللغويين اختلفوا فبعضهم قالوا بأن الصعيد يكون هو وجه الأرض و بعضهم قالوا بأنه هو التراب فلا يمكن الأخذ بقولهم فعلى هذا لا يمكن الاستفادة المراد من الصعيد في الآية الشريفة لما قلنا لك فلا يمكن التمسك بالآية لأحد القولين.

إذا عرفت ذلك فحيث يكون في البين أخبار يتمسك بكون بعضها لاثبات أن ما يتمم به يكون هو وجه الأرض و ببعضها لاثبات أن ما يتمم به يكون هو التراب فنذكر أولاً- الأخبار التي تمسكوا بها لكون المراد من الصعيد هو الأرض فنقول بعون الله تعالى أن الأخبار المتمسكة بها تكون طوائف منها الأخبار التي تكون في باب عدم إعادة الصلاة التي وقعت مع التيمم حيث صرح في بعضها (فليمسح من الأرض و ليصل) «١» أو (فليتمسح من الأرض و ليصل) «٢» و منها

(١) الرواية ٧ من الباب ١٤ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٤ من الباب ١٤ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٢

الاخبار الواردة في وجوب تأخير التيمم و الصلاة إلى آخر الوقت حيث قال فيها (فان فاتك الماء لم تفتك الأرض) «١».

و منها الاخبار الواردة في كيفية التيمم حيث أنه يكون في الرواية (فضرب بيده على الأرض) «٢».

و منها الاخبار المصرح في بعضها بأنه (جعلت لى الارض مسجدا و طهورا) «٣».

و لا- يخفى عليك أنه لا- يمكن التمسك بهذه الاخبار لاثبات أن ما يجوز التيمم به يكون هو الأرض و لو كان مصرحاً فيها لفظ الأرض لأنه أمّا الطائفة الاولى من الاخبار التي ورد في باب الاعادة فإنه ليس في مقام بيان ذكر ما يجوز التيمم به بل يكون في مقام

بيان عدم وجوب الاعادة و اذا لم يكن في مقام بيان هذه الجهة فكيف يمكن التمسك بها لهذه الجهة و أوضح شاهد على أن المعصوم عليه السلام لم يكن في مقام بيان هذه الجهة أنه يكون في بعض أخبار هذا الباب لفظ التراب فانه قال (يمضى في صلاته فان رب الماء هو رب التراب) «٤».

فمن المعلوم أنه يكون بصدد بيان عدم لزوم الاعادة.

و أما الطائفة الثانية و هي الأخبار الواردة في وجوب تأخير التيمم فأیضا لا يكون إلا في مقام بيان وجوب تأخير التيمم و أما ذكر ما يجوز به التيمم فلا يكون

(١) الرواية ٤ و ٣ و ١ من الباب ٢٢ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ و ٦ و ٩ من الباب ١١ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الباب ٧ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٤) الرواية ١٣ من الباب ١٤ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٣

في مقام بيانه فعلى هذا لا يمكن الاعتماد بهذه الطائفة للمطلوب أيضا.

و أما الطائفة الثالثة من الأخبار لا تكون أيضا في مقام البيان و المنصف يشهد بذلك لو راجع الأخبار فإنها تكون في مقام الرد على العمار الذي مسح تمام بدنه على الأرض فظن أن التيمم يكون بهذا النحو فالمعصوم عليه السلام يكون في مقام ردعه و أنه لا يشترط في التيمم ما فعلت بل التيمم عبارة عن غير ذلك فضرب يده على الأرض حتى يعلمه و لا يكون في مقام بيان ما يجوز به التيمم كما يشهد بما قلنا سياق الخبر و إنما لو التزمنا بأن المعصوم عليه السلام يكون في مقام بيان ما يجوز به التيمم لا بد أن نلتزم بعض المحذورات.

منها أنه في بعض رواياته أنه (وضع يديه على الأرض). «١»

و مقتضى ذلك هو كفاية الوضع في التيمم و الحال أنه لعل يكون من المسلم عند الأصحاب أنه لا يكفى الوضع بل يعتبر الضرب فإن قالوا كما يكون المعصوم في مقام البيان من جهة ما يتيمم به فيمكن أن يقال بأنه يكون في مقام بيان كفاية التيمم أيضا فيلزم عليهم القول بكفاية الوضع و الحال أنهم لم يلتزموا بذلك.

(و منها أنه يكون في بعض رواياته أنه (فضرب على البساط) «٢» و مقتضى ذلك جواز التيمم على البساط و الحال أنهم لم يلتزموا بذلك و قد تفصى بعض عن هذا الاشكال بأن هذا لعل يكون في مورد الضرورة و في حال الضرورة يجوز التيمم بالبساط و هذا أيضا كلام في غير محله اذ بعيد في الغاية أن المعصوم يكون في مقام حال الضرورة فانقذ لك عدم امكان التمسك بهذه الأخبار و أوضح شاهد على أن

(١) الرواية ٤ من الباب ١١ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ١١ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٤

المعصوم لا يكون في مقام بيان ما يجوز التيمم به هو أن في بعض «١» رواياته لم يكن اصلا ذكر على موضع ضرب يده و هو شاهد على أنه لا يكون في مقام البيان من هذه الجهة.

و أما الطائفة الرابعة و هي الأخبار التي صرحت في بعضها هذه العبارة (جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا) «٢».

فأيضا لا يكون النبي صلى الله عليه وآله في مقام بيان هذه الجهة بل يكون في مقام بيان ذكر امتنان الذي أعطاه الله تعالى بالنسبة الى الامة المرحومة في مقابل اليهود والنصارى حيث لم يكن لهما هذا الامتتان و يكون معبدهما موضعا خاصا و لا يكون الأرض لهم مسجدا و طهورا فلا يكون النبي صلى الله عليه وآله في مقام بيان ما يجوز التيمم به فظهر لك أن هذه الطوائف من الأخبار لا تكون دليلا لأن ما يجوز التيمم به هو الأرض.

ثم انه لا يخفى عليك أنه قد يستدل لكون ما يجوز التيمم به هو التراب برواية و هي (جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا) «٣». فتكون دالة على كون التراب طهورا لكن لا يخفى عليك أنه لم يكن في طرق الشيعة اصلا رواية بهذه العبارة و لكن في طرق العامة كثيرا و الصدوق و ان نقل في العلل هذه الرواية الا أن طريق الذي نقل عنه يكون تمام وسائطه من العامة فعلى هذا لا يمكن التمسك بهذه الرواية.

(١) الرواية ٣ و ٤ من الباب ١٢ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الباب ٧ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ١ و ٥ و ٤ من الباب ٩ باب يتيمم به ص ٥٣ ج ٣ من كتاب جامع أحاديث الشيعة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٥

إذا عرفت ذلك فلنذكر ما استدلوا به من الروايات على كون ما يجوز به التيمم هو التراب.

منها ما كان مضمونه (رب الماء رب التراب) «١» فنقول فيه أولا أن الرواية لا تكون في مقام بيان ما يجوز به التيمم بل يكون في مقام بيان شيء آخر و هو كونه عليه السلام في مقام الردع عن استعجاب كون الأرض طهورا.

و ثانيا أنه يكون في بعض الروايات (رب الماء رب الأرض) «٢» فان كان في مقام البيان لا بد و أن نقول بأن (رب الماء رب الأرض) أيضا في مقام البيان و لا اشكال في أن كلا منهما لا يكون في مقام بيان ما يجوز التيمم به و يؤيد ذلك أنه يكون في خبر آخر (ان رب الماء هو رب الصعيد) «٣».

فان من المعلوم أن المعصوم لا يكون في مقام بيان هذه الجهة لاختلاف تعبيراته فانقدح لك أن بهذه الأخبار لا يمكن التمسك لكون ما يجوز به التيمم هو الأرض و لا لكون ما يجوز به التيمم هو التراب.

و منها رواية عن عبد الله بن المغيرة عن رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب و ماء فانظر أجف موضع تجده فيتيمم منه «٤» وجه الاستدلال أن المراد من أجف موضع يكون هو الحجر فمن المعلوم أنه يلزم في حال الاختيار التيمم على التراب فاذا فقد التراب يتيمم بالحجر و لكن لا يمكن الاستدلال بالرواية لأنه يكون في رواية اخرى عن عبد الله بن مغيرة قال ان كانت

(١) راجع كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٦١.

(٢) راجع كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٦١.

(٣) راجع كتاب جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٦١.

(٤) الرواية ٤ من الباب ٩ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٦

الأرض مبتلة و ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فيتيمم من غباره أو شيء مغبره «١» حيث ان هذه الرواية تدل على أنه في فرض عدم امكان التراب لزم التيمم بالغبار أو شيء مغبر فمعلوم أن في فرضه لا يمكن له التيمم لا بالتراب و لا على الحجر

فبالجملة ليس له التمكن من التيمم بالأرض فلا- تكون دليلا- على جواز التيمم بالتراب في حال الاختيار لازما خصوصا أن كلا من الروائين يكون عن عبد الله غاية الأمر في الأول يكون عبد الله ناقلا عن رفاعه و في الثاني لم يذكر الوسطة فافهم فاغتنم.

و لكن تمسكوا ببعض أخبار اخر لكون ما يجوز به التيمم هو الأرض منها الأخبار الواردة في الركبة المذكور فيها (لأن رب الماء هو رب الأرض) «٢» أو (فأن) «٣» أو (إن) «٤» حيث عبر المعصوم عليه السلام بالأرض و لكن لا يخفى عليك أنه لا يمكن التمسك بهذه الاخبار أيضا للمقام حيث أنه لم يكن المعصوم عليه السلام في مقام بيان هذه الجهة بل يكون في مقام بيان أنه لا تفسد على القوم مائهم و في مقام بيان أنه ان لم تجد الماء تجد الأرض و اما ليس في مقام بيان أنه يكفي مطلق الأرض او أرض خاص و الا لو كان في مقام بيان هذه الجهة أى التيمم بمطلق وجه الأرض فلا- بد أن يكون المراد من الماء مطلق الماء فيجوز رفع الحدث بالماء المستعمل فيه و الحال أنه لا- يلتزمون به فواضح أنه يكون في مقام بيان شىء آخر فافهم ثم لا يخفى عليك أن ما يجوز به التيمم يكون مطلق وجه الأرض لوجوه:

الوجه الأول مرسله الصدوق رحمه الله الواردة في تفسير الآية الشريفة بهذا

(١) الرواية ١٠ من الباب ٩ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ٣ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ٢ من الباب ٣ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٤) الرواية ٤ من الباب ٣ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٧

المضمون (بأن الصعيد هو المكان المرتفع) ففي فقه الرضا عليه السلام قال الله تبارك و تعالى فَيَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً و الصعيد الموضع المرتفع من الأرض و الطيب الذى يغدر عنه الماء «١» فيظهر من هذه المرسله من أن الصعيد الذى يكون في الآية يكون هو المكان المرتفع و لا اشكال في أن الآية تكون في مقام البيان غاية الأمر اشكل الامر في معنى الصعيد و هذه المرسله تفسر معناه و من يقول بأن عمل الأصحاب و الشهرة في الفتوى سبب لانجبار الرواية فيكون هذا مورده حيث ان ارساله منجر بعمل الأصحاب و الشهرة الفتوائية منهم.

الوجه الثانى: رواية السكوني عن جعفر أبيه عن على عليه السلام أنه سئل عن التيمم بالجص فقال نعم فقل بالتورة فقال نعم فقل بالرماد فقال لا أنه ليس يخرج من الأرض أما يخرج من الشجر «٢» و المروى عن الراوندى فى النوادر باسناده عنه عن آبائه عليهم السلام عن على عليه السلام نحوه الا أن فيه فقل له (أ يتيمم بالصفاء الثابتة) او (بالصفاء) النابتة (نسخه بدل) على وجه الأرض قال نعم «٣» و فى الجعفریات باسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام سئل و ذكر نحوه و زاد قيل فهل يتيمم بالصفاء الثابتة و النابتة على وجه الأرض قال نعم «٤» فعلى هذا يكون الرواية دليلا على جواز التيمم على مطلق وجه الأرض لأنه علل عدم جواز التيمم بالرماد بأنه لم يخرج من الأرض خصوصا مع الذيل الذى يكون فى خبر الراوندى و الجعفریات بجواز التيمم على (الصفاء الثابتة) أو (الصفاء النابتة) (نسخه بدل) فمن المعلوم أن الصفاء لم يكن ترابا بل يكون أرضا فيستفاد من الرواية جواز التيمم على مطلق

(١) جامع أحاديث الشيعة ج ٣ ص ٥٦ الباب ٩ من ابواب ما يتيمم به.

(٢) الرواية ١ من الباب ٨ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ٢٧ من كتاب جامع أحاديث الشيعة، ص ٥٩، ج ٣.

(٤) الرواية ٢٧ من كتاب جامع أحاديث الشيعة، ص ٥٩، ج ٣.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٨

وجه الأرض.

الوجه الثالث: أنه في حال الاضطرار عن التراب يكون اجماعياً أنه يجوز التيمم بالحجر و وجه اجماعهم على ما يظهر من عبارتهم هو كون المطلقات الواردة في الأرض في مقام البيان فاذا كان كذلك فنقول بهم فلم تنحصر جواز التيمم في حال الاختيار بالتراب.

الوجه الرابع: أنه كما قالوا في عدم اعتبار قصد الوجه في العبادات بأنه حيث يكون مغفولاً عنه عند عامة الناس فيكشف من ذلك عدم اعتباره حيث أنه يلزم على المولى لو كان دخيلاً في غرضه أن يبينه فمن عدم بيانه نكشف عدم اعتباره كذلك نقول هنا أنه لو كان ما يجوز التيمم به منحصراً في التراب و حيث يكون مغفولاً عنه عند عامة الناس يلزم على الشارع بيانه فمن عدم بيانه نكشف عدم اعتباره خصوصاً مع أنه قلّ مورد يتفق في الحجاز و بين النهرين أن يوجد تراب خالص لا يكون فيه حجر و نعبر عن هذا الإطلاق بالإطلاق المقامي فظهر لك ممّا تلونا عليك أنه ما يجوز التيمم به يكون هو مطلق وجه الأرض و لا يكون منحصراً بالتراب فافهم فانه دقيق.

ثم أنه لو فرضنا أنه لم يكن دليل في البين حتى يدلّ على أن ما يجوز التيمم به هو الأرض أو التراب فما مقتضى الاصول و القواعد قد يقال بأنّ المقام من قبيل الشك في المحصل فيلزم الاحتياط بالتيمم بالتراب.

أقول اعلم أن الاشكال هنا يكون في جهتين و لا يكون كسائر الموارد:

الاولى: أنه بعد ما كان الواجب هو تحصيل الطهارة بالتيمم فنعلم بوجوب التيمم و لكن لا نعلم بأنه يعتبر في التيمم أن يكون ما يتيمم به مطلق وجه الأرض فقط أو يعتبر مع قطع النظر عن ذلك أن يكون ذلك هو التراب من الأرض فمن قال

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٦٩

بالاحتياط في أمثال المقام كالوضوء و الغسل فلا بد أن يقول في المقام أيضاً بالاحتياط و من قال بالبراءة في أمثال المقام يقول في المقام أيضاً بالبراءة و لكن هذا يكون على القول بكون التيمم مطهراً كالوضوء و أمّا على مذهب من لم يقل بكون التيمم مطهراً بل يقول بكونه مبيحاً فلا مجال للاحتياط لو قال في الأقلّ و الأكثر بالبراءة و أمّا لو قال بالاحتياط في الأقلّ و الأكثر يكون هذا أيضاً من مصاديقه.

الثانية: أنه لا يكون المقام كسائر موارد الأقلّ و الأكثر لأنه من قال بالبراءة في الأقلّ و الأكثر يقول بالبراءة اذا لم يكن الدوران بين التعيين و التخيير و أمّا اذا كان الدوران بين التعيين و التخيير فلا مجال للقول بالبراءة و في المقام يكون الأمر كذلك حيث أننا نعلم بأنّ التراب يكون ممّياً يجوز التيمم به و لكن لا نعلم بأنه يكون جواز التيمم به يكون لأجل خصوصية فيه أو يكون لأجل كونه أحد أفراد الأرض فعلى أيّ حال نعلم بلزوم التيمم عليه فيلزم من باب الأخذ بالمتيقن التيمم بالتراب كما يكون الأمر كذلك في كل مورد يدور الأمر بين التعيين و التخيير و لا يمكن أن يقال بأنه نعلم جواز التيمم بالأرض و لكن نشك في شيء زائد و هو التيمم على التراب فيكون مورد البراءة حيث أن مورد البراءة يكون في ما يكون الأ-كثر مشكوكاً و في المقام لا يكون كذلك بل يكون جواز التيمم بالتراب معلوماً لكن يكون الشك في تعيينه و تخييره فيكون مورد الاحتياط فيلزم التيمم على هذا بالتراب لو لم يكن دليل على جواز التيمم بمطلق الأرض و لكن قلنا بأنّ الدليل يكون موجوداً في البين يدلّ على جواز التيمم بمطلق وجه الأرض - الى هنا تمّ ما أردنا أن نكتبه من تقريرات سيدنا الأستاذ آية الله العظمى السيد محمد الحجة رحمه الله.

و أمّا عدم جواز التيمم بالمعادن فلعدم صدق الأرض عليها و خروجها عن اسم الأرض.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٠

و في صورة عدم وجدان ما يصدق عليه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابة أو نحوها ممّياً فيه غبار لدلالة بعض النصوص على ذلك مثل رواية زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رأيت المواقف ان لم يكن على وضوء كيف يصنع و لا يقدر على النزول قال يتيمم من لبدّه أو سرجه أو معرفه دابته فإنّ فيها غباراً و يصلّي. «١».

و كذا اذا فقد الغبار يتيمم بالطين لدلالة رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا كنت في حال لا تجد الا الطين فلا بأس أن يتيمم به «٢» و رواية ٥ و ٦ و ٧ من هذا الباب.

و ما قاله السيد المؤلف رحمه الله من وجوب التيمم بالثلج و الماء الجامد لا يمكن المساعدة عليه لعدم كون الروايات في مقام بيان ذلك من هذا الحيث بل ظاهرها تقدم الوضوء و الغسل بالماء الجامد و الثلج اذا بل الجسد و بعد ذلك تصل النوبة بالتيمم على وجه المعهود من وقوعه على الأرض أو الغبار لا بالثلج او الماء الجامد.

و كما قال رحمه الله فالأحوط ضم الأداء أيضا الى القضاء لفاقد الطهورين الذي هو من لا يجد الماء و لا الثلج و لا الماء الجامد الذي يمكن بل الجسد بهما و لا يجد أيضا الأرض أو الغبار أو شيئا فيه الغبار.

[مسئلة ١: الأحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: و ان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم

(١) الرواية ١ من الباب ٩ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ٩ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧١

بمطلق وجه الأرض الا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه من غير فرق بين أقسامه من الأبيض و الأسود و الأصفر و الأحمر كما لا فرق في الحجر و المدر أيضا بين أقسامهما و مع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام في محله.

[مسئلة ٢: لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الآجر و الخزف]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: لا- يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الآجر و الخزف و الرماد و ان كان من الأرض لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب و المدر و الحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب و نحوه و بالمرتبة المتأخرة من الغبار أو الطين و مع عدم الغبار و الطين التيمم بأحد المذكورات و الصلاة ثم اعادتها أو قضائها.

(٢)

أقول الأحوط أن لا يتيمم في حال الاختيار على الجص المطبوخ و أمّا الرماد فلا اشكال في عدم الجواز لرواية السكوني الدالة على عدم جواز التيمم بالرماد و هي السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه سئل عن التيمم بالجص فقال نعم فليل بالنورة فقال نعم فليل بالرماد فقال لا أنه ليس يخرج من الأرض أمّا

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٢

يخرج من الشجر «١».

و أما الآجر و الخزف فلعدم صدق الأرض عليهما لا يجوز التيمم في حال الاختيار عليهما.

[مسئلة ٣: التيمم على الحائط المبنى بالطين و اللبن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين و اللبن و الآجر اذا طلى بالطين.

(١)

أقول لصدق الأرض على الحائط و لم يخرج بالبناء عن صدق الأرض عليه و يمكن الاستدلال عليه بخبر سماعة قال سألته عن رجل مرّت به جنازة و هو على غير وضوء كيف يصنع قال يضرب بيديه على حائط اللبن فليتمم به «٢».

[مسئلة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس و ان لم يسحق و كذا بحجر الرّحى و حجر النار و حجر السن و نحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض و كذا يجوز التيمم بطين الأرمني.

(١) الرواية ١ من الباب ٨ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٥ من الباب ٢١ من ابواب صلاة الجنازة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٣

(١)

(١)

أقول لصدق الارض على كل المذكورات كما قال السيد المؤلف رحمه الله.

[مسئلة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخة اذا صدق كونها أرضا بأن لم يكن علاها الملح.

(٢)

أقول لصدق الأرض عليها و لا تكون من المعادن اذا لم يكن علاها الملح.

[مسئلة ٦: اذا تيمم بالطين فلصق بيده]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: اذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ثم المسح بها و في جواز ازالته بالغسل اشكال.

(٣)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ٧: لا يجوز التيمم على التراب الممزوج]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: لا- يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن أو الرماد أو نحو ذلك و كذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما

يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٤

إلا اذا كان مستهلكا.

(١)

أقول كلامه رحمه الله تمام و وجهه ظاهر.

[مسئلة ٨: اذا لم يكن عنده آلا الثلج أو الجمد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: اذا لم يكن عنده آلا الثلج أو الجمد و أمكن اذابته وجب كما مرّ كما أنّه اذا لم يكن آلا الطين و أمكنه تجفيفه وجب.

(٢)

أقول لأنّه في هذا الحال يكون مصداق واجد الماء فيجب عليه اذابته او تجفيفه.

[مسئلة ٩: اذا لم يكن عنده ما يتيمم به]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: اذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله و لو بالشراء و نحوه.

(٣)

أقول لأنّه مع امكان تحصيله بأيّ نحو كان يصير مصداق واجد الماء فيجب تحصيله.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٥

[مسئلة ١٠: اذا كان وظيفته التيمم بالغبار]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: اذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدّم ما غباره أزيد كما مرّ.

(١)

أقول ما أفاده رحمه الله تمام في محله.

[مسئلة ١١: يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديّة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديّة و التراب النديّ و ان كان الأحوط مع وجود اليابسة تقديمها.

(٢)

أقول لصدق الأرض على الأرض النديّة و التراب النديّ و ان كان الأحوط كما قال السيد المؤلف رحمه الله تقديم اليابسة عليهما.

[مسئلة ١٢: اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل و ان صلّى به بطلت و وجب الاعادة أو القضاء و كذا لو اعتقد أنّه من المرتبة المتقدمة فبان أنّه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته.

(٣)

أقول لعدم أمر بهذا التيمم فيكون باطلا و كذا الصلاة التي صلّاها بهذا التيمم

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٦

لعدم طهارة لهذه الصلاة.

[مسئلة ١٣: المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد و لذا عبّر بعضهم بالوحل فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الاولى ظاهرا و ان كان الأحوط تقديم اليايس و النديّ عليه.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٧

[فصل في شرائط ما يتيمم به]

قوله رحمه الله

فصل في شرائط ما يتيمم به يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا فلو كان نجسا بطل و ان كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا و ان لم يكن عنده من المرتبة المتقدمه إلا النجس ينتقل الى اللاحقه و ان لم يكن من اللاحقه أيضا إلا النجس ينتقل الى اللاحقه و ان لم يكن من اللاحقه أيضا إلا النجس كان فاقد الطهورين و يلحقه حكمه و يشترط أيضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مرّ. و يشترط أيضا إباحته و إباحة مكانه و الفضاء الذي يتيمم فيه و مكان التيمم فيبطل مع غصبيته أحد هذه مع العلم و العمد نعم لا يبطل مع الجهل و النسيان.

(١)

أقول أما اشتراط كون ما يتيمم به طاهرا و عدم جواز التيمم بالارض النجس فلائن فاقد الشيء لا يكون معطى الشيء فكيف يمكن أن تحصل الطهارة بالارض النجس و لدلالة قوله تعالى فَيَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً لَّأنَّ الطيب مقابل ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٨

القدر و يمكن استفادة هذا الشرط أيضا من بعض الروايات مثل (جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا). و لا يخفى عليك أن شرطية الطهارة فى التيمم تكون واقعية بمعنى أنه فى الواقع يلزم كون التيمم بالارض الطاهر و لو لم يعلم فى الظاهر وقوعه بالارض الطاهر كما نتعرض له فى مسئله ٢ إن شاء الله تعالى.

و أما انتقال التيمم من المرتبة المتقدمه الى المرتبة اللاحقه فى صورة كون الأرض نجسا فلائن الأرض النجس وجوده كعدمه. كما أنه لو لم يكن من المرتبة اللاحقه إلا الغبار النجس مثلا صار المكلف فاقد الطهورين فقد بينا حكمه من الاحتياط بالأداء و القضاء خارج الوقت.

و أما اشتراط عدم خلط ما يتيمم به بغيره ممّا يخرج عن اسم الأرض فمع عدم استهلاكه فيه فلعدم وقوع التيمم بالارض كما مرّ ذلك أيضا.

و أما اشتراط إباحة ما يتيمم به و مكانه و الفضاء الذي يتيمم فيه و مكان التيمم و بطلان التيمم مع عدمها فلائن التصرف فى مال الغير بدون اذنه حرام و لا يكون المحترّم مقربا.

و أما مع الجهل و النسيان فلعدم تنجز النهى و لا يكون التيمم منها عنه فمع قصد القرية يكون التيمم صحيحا.

[مسئلة ١: اذا كان التراب أو نحوه فى آتية الذهب أو الفضة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: اذا كان التراب أو نحوه فى آتية الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم و العمد بطل لأنه يعدّ استعمالا ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٧٩

لهما عرفا.

(١)

أقول لأنه مع كون استعمال آتية الذهب و الفضة حراما فلا يمكن كون التيمم فيهما مقربا.

[مسئلة ٢: اذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس]

*** قوله رحمه الله

مسئلة ٢: اذا كان عنده ترابان مثلاً أحدهما نجس يتيّم بهما كما أنّه اذا اشتبه التراب بغير يتيّم بهما و أمّا اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما و مع الانحصار انتقل الى المرتبة اللاحقة و مع فقدها يكون فاقد الطهورين كما اذا انحصر في المغصوب المعين. (٢)

أقول صحه التيمّم في صورة كون أحد الترابين نجسا فلما قلنا بأنّ الطهارة شرط واقعي فاذا تيمّم بالطاهر واقعا و ان لم يعلم في الظاهر كون الطاهر أيهما لا يضرّ بالتيمّم لأنّه كان جامعا لشرطه.

و كذا في صورة اشتباه التراب بغيره فاذا تيمّم بهما علم وقوع التيمّم على التراب واقعا.

و أمّا في صورة اشتباه المباح بالمغصوب فلا يجوز التيمّم بهما لتنجّز العلم الاجمالي في حقه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٠

فلا- يكون التيمّم بهما أو باحدهما جائزا و مقربا و لا- فرق بين المغصوب المعين و المغصوب بالاجمال في أنّه مع وجود غيره يجب التيمّم بغيره و مع عدمه صار فاقد الطهورين.

[مسئلة ٣: اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيّة أحدهما]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيّة أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمّم و مع الانحصار يكون فاقد الطهورين و أمّا لو علم نجاسة أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء و التيمّم و صحّت صلاته. (١)

أقول أمّا في صورة العلم بكون الماء أو التراب مغصوبا فلا يجوز الوضوء و لا التيمّم لعدم كون الوضوء و التيمّم مقربا.

لأنّ العلم الاجمالي كالتفصيلي يكون منجزا و مع عدم غيرهما صار المكلف فاقد الطهورين و يعمل عمله.

و أمّا في صورة علم المكلف بكون أحدهما نجسا أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء و التيمّم فلانه بعد ذلك يعلم بوقوع صلاته مع الطهارة أمّا الترابيّة أو المائيّة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨١

[مسئلة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمّم به إلّا مع كون حالته السابقة النجاسة.

(١)

أقول لقاعدة الطهارة و أمّا مع العلم بكونه سابقا نجسا فلا يجوز التيمّم به لجريان استصحاب بقاء النجاسة و كونه مقدّما على قاعدة

الطهارة.

[مسئلة ٥: لا يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا أو غيره]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: لا- يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا أو غيره مما لا يتيمم به كما مرّ فينتقل الى المرتبة اللاحقة ان كانت و الا فالأحوط الجمع بين التيمم به و الصلاة ثم القضاء خارج الوقت أيضا.

(٢)

أقول لأنه مع الشك لا- يحز المكلّف موضوع ما يتيمم به فينتقل وظيفته الى المرتبة اللاحقة مع الانحصار بما يشك فيه ان كانت المرتبة اللاحقة موجودة و الا صار فاقد الطهورين و قد مرّ حكمه.

[مسئلة ٦: المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على اشكال فيه لأنّ هذا المقدار لا يعدّ تصرفا زائدا بل

ذخيرة العقبى في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٢

لو توضأ بالماء الذي فيه و كان مما لا قيمة له يمكن أن يقال بجوازه و الاشكال فيه أشدّ و الأحوط الجمع فيه بين الوضوء و التيمم و الصلاة ثم اعادتها أو قضائها بعد ذلك.

(١)

أقول ما يأتي بالنظر أنّ الضرب على الأرض يعدّ تصرفا زائدا عند العرف فعلى هذا يجب عليه اتيان الصلاة بلا وضوء و تيمم حال الحبس و الأحوط الاتيان بعد الخلاص بما هو وظيفته من الصلاة مع الوضوء أو التيمم لأن حكمه حكم فاقد الطهورين.

[مسئلة ٧: اذا لم يكن عنده ما يتيمم به]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: اذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفّيه معا يكرر الضرب حتّى يتحقّق الضرب بتمام الكفين عليه و ان لم يمكن يكتفى بما يمكن و يأتي بالمرتبة المتأخرة أيضا ان كانت و يصلّى و ان لم تكن فيكتفى به و يحتاط بالاعادة او القضاء أيضا.

(٢)

أقول لا يخفى عليك أنّه يستفاد من ظاهر الأخبار المتقدمة أنّه يجب أن يضرب يداه معا على الأرض كما قد صرح في بعض الأخبار

بأنه (تضرب بكفيك على الأرض) ونقل التيمم إلينا بهذا النحو و لكن في صورة عدم الامكان لا بأس بما قاله السيد المؤلف رحمه الله.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٣

[مسئلة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد و يستحب أيضا نفضها بعد الضرب.

(١)

أقول قد ادعى الشهرة على عدم اعتبار العلوق و مقتضى الأصل أيضا ذلك و أما استحباب النقص فلما ذكر في النص راجع الوسائل الباب ٢٩ من أبواب التيمم.

[مسئلة ٩: يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الارض]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الارض و عواليها لبعدها عن النجاسة.

(٢)

أقول لم نجد دليلا يدل عليه الا الوجه الذي ذكره السيد المؤلف رحمه الله من بعدها عن النجاسة.

[مسئلة ١٠: يكره التيمم بالأرض السبخة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: يكره التيمم بالأرض السبخة اذا لم يكن يعلوها الملح و الا فلا يجوز و كذا يكره بالرمل و كذا بمهبط الأرض و كذا بتراب يوطأ و بتراب الطريق.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٤

(١)

أقول لم نجد نصا يدل على كراهة التيمم بالأرض السبخة و الرمل و مهبط الأرض و لكن بالنسبة الى تراب الطريق و تراب يوطأ راجع الوسائل الباب ٦ من أبواب التيمم.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٥

[فصل في كيفية التيمم]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في كيفية التيمم و يجب فيه امور:

[و يجب فيه امور:]

[الأول: ضرب باطن اليدين معا]

الأول: ضرب باطن اليدين معا دفعة على الأرض فلا يكفى الوضع بدون الضرب و لا الضرب باحدهما و لا بهما على التعاقب و لا الضرب بظاهرهما حال الاختيار نعم حال الاضطرار يكفى الوضع و مع تعدد ضرب احدهما يضعها و يضرب بالآخرى و مع تعدد الباطن فيهما أو في احدهما ينتقل الى الظاهر فيهما أو في احدهما و نجاسة الباطن لا تعد عذرا فلا ينتقل معها الى الظاهر.

(١)

أقول هل يكون الواجب ضرب اليد على الأرض أو يكفى مجرد وضع اليد على الأرض لا يخفى عليك أنه ان ثبت استعمال الضرب في مجرد الوضع و الايصال فيمكن الجمع بين روايات الباب لأنه و لو ذكر في بعضها لفظ الوضع و في بعضها لفظ الضرب إلا أنه بعد استعمال الضرب في مجرد الوضع و الايصال فيرتفع التعارض

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٦

بين الروايات.

و اعلم أن في الفارسية لفظ (زدن) كما يستعمل في الضرب في مقابل الوضع كذلك يستعمل في ضرب الذي يكون مرادفا للوضع كما ترى كثيرا استعمال (زدن) في ذلك في الفارسي كما تقولون (دستت را بفلان چیز زن) و لا اشكال في أنه استعمال (زدن) في ذلك المقام في مجرد الوضع و الايصال فان ثبت استعمال الضرب في لسان العرب في مجرد الوضع و الايصال كما رأيت استعماله في الفارسية كذلك فيمكن القول بما قلنا من امكان الجمع بين الروايات و يكون النتيجة كفاية مجرد الوضع.

و قد يتوهم أنه يستفاد من الآية الشريفة في فضية موسى على نبينا و آله و عليه السلام أن الضرب استعمال في مجرد الوضع و الايصال حيث ان ظاهر الآية قُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمُؤْتِنِينَ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ «١» الوضع.

و لكن لا- يخفى عليك أنه لا يستفاد من الآية الشريفة أن الضرب فيها يكون بمعنى الوضع حيث ان الأخبار الواردة في تفسير الآية الشريفة أيضا يكون بلفظ الضرب و كذلك بعض المفسرين أيضا ذكروا لفظ الضرب في مقام تفسيره و لا يكون في خبر تفسير الضرب بالوضع حتى يمكن التمسك به فعلى هذا لا يمكن الاستدلال بهذه الآية و لكن استعمال الضرب في مجرد الوضع و الايصال في بعض المواضع كما يكون في باب الوضوء حيث قال (و اذا ضربت يدك بالماء فقل).

و كذلك في باب الأطعمة و الأشربة فان ثبت استعمال الضرب في مجرد الوضع

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٧

و الايصال بلا قرينه فيمكن الجمع بين الروايات.

و لكن لا- يخفى عليك أنه لا مجال لتوهم أن يقال أنه لو كان الضرب متعديا بالباء يكون المراد منه هو الضرب في مقابل الوضع و الايصال و أما ان لم يكن متعديا بالباء فيكون المراد منه هو الوضع و الايصال لأنه نرى أنه استعمل الضرب في الأخبار بمعنى الوضع مع كونه متعديا بالباء كما ورد في باب الوضوء بهذا المضمون أنه (إذا ضربت يدك بالماء فقل) و واضح أن المراد من الضرب هنا هو مجرد الوضع و الايصال مع كونه متعديا بالباء فافهم.

و لكن ان لم ثبت ذلك فيقع التعارض بين الروايات و بعد التعارض لا- بد من الالتزام بوجود الضرب في مقابل مجرد الوضع و الايصال لكون الوضع أعم من الضرب فيكون الأخبار الدالة على كفاية الوضع مطلقة و الأخبار الدالة على وجوب الضرب مقيدة و قد ثبت في محله حمل المطلق على المقتيد.

و مع قطع النظر عن ذلك نقول أن الأخبار المصرحة فيها لفظ الوضع لم تكن في مقام البيان من هذه الجهة يعنى بيان كفاية الوضع حتى يمكن التمسك بإطلاقه لأن نوع الروايات المصرحة فيها لفظ الوضع يكون في قضية العمار و لا اشكال في أن المعصوم عليه السلام لم يكن في مقام بيان هذه الجهة بل يكون في مقام ردع العمار و أنه لا يعتبر في التيمم ايصال تمام البدن بالتراب بل يكفي مسح الجبهة و اليدين و أما أنه يعتبر الضرب أو يكف مجرد الوضع فلا يكون في مقام بيانه.

فظهر لك مما قلنا أنه يعتبر الضرب في التيمم و لا يكون مجرد الوضع كافيا فافهم.

و هل يعتبر المعية في الضرب باليدين بأن يضرب يديه معا أو لا يلزم ذلك بل يكف و لو كان وضع اليدين بالتفريق لا يخفى عليك أنه يستفاد من ظاهر

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٨

الأخبار المعية و أنه يجب أن يضرب يديه معا بالأرض و هذا واضح مما لا- ريب فيه كما صرح في بعض الروايات بأنه (تضرب بكفيك على الأرض) «١» و لا اشكال في ظهور هذه العبارة في المعية و أيضا الشاهد على لزوم المعية هو أن ما وصل إلينا يدا بيد من التيمم هو التيمم بهذا النحو أعنى ضرب اليدين بالأرض معا و هذا كاشف من أن المعية معتبرة في التيمم و لا اشكال في أن العمل يكون على المعية و احتمال أن يكون المعية مستحبة لا يجيء في المقام لأنه لم يقل أحد باستحباب ضرب اليدين معا بالأرض في التيمم فعلى هذا أيضا شاهد على وجوب المعية فافهم.

ثم أنه هل يجب كون الضرب بباطن الكف أو يجوز و لو بظاهر الكف لا يخفى عليك أنه لم يكن في الأخبار شاهد على لزوم كون الضرب بباطن الكف لأنه لم يكن في الأخبار إلا مثل أنه (فضرب بيديه على الأرض) «٢» و هذا و أمثاله لم يكن دالا- بلزوم كون الضرب بالباطن و أخبار الدالة في باب المسح و أنه يجب كون المسح بباطن اليد لا يكون دليلا على وجوب كون الضرب أيضا بالباطن.

و دعوى أن كون الضرب بالباطن متعارفا لم يكن دالا على عدم جواز الضرب بظاهر الكف مع فرض اطلاق للأخبار.

و لكن يمكن أن يقال بوجود كون الضرب بالباطن بوجه آخر و هو أننا نرى و نعلم أنه من صدر الاسلام الى الحال ما وصل إلينا يدا بيد هو الضرب بالباطن و أن المتشرعة يضربون بباطن الكف و هذا دليل على وجوب كون الضرب بالباطن لأن احتمال كون الضرب بالباطن مستحبا مما لم يقل به أحد فعلى هذا القول بوجود الضرب بالباطن في محله.

(١) الرواية ٢ من الباب ١٢ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٣ من الباب ١١ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٨٩

و لا يخفى عليك أنه على هذا يكون القدر المتيقن من تقيد الضرب بباطن الكف هو صورة التمكّن و القدرة على الضرب بالباطن و أما اذا لم يتمكن من الضرب بالباطن فلا اشكال في وجوب الضرب بظاهر الكف لو قدر لاطلاق الادلة و القدر المتيقن من تقييده بالباطن يكون في حال التمكّن و القدرة و أما في غير حال التمكّن فبمقتضى الاطلاقات يضرب ظاهر الكف بالأرض فافهم.

[الثاني: مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما]

الثاني: مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما من قصاص الشعر الى طرف الأنف و الى الحاجبين و الأحوط مسحهما أيضا و يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين و لا مسح بعض الجبهة و الجبينين نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح.

(١)

أقول لا اشكال في كون شيء ممسوحا في التيمّم و أما المراد منه فقد اختلف الأقوال فيه و منشأ اختلاف الأخبار الواردة في الباب. فنقول بعونه تعالى ان الروايات الواردة في المسألة على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على كون الممسوح هو الوجه راجع الوسائل الباب ١١ من ابواب التيمّم ح ١ و ٢ و ٤ و ٥ و الباب ١٢ ح ١ و ٢ و ٣ و ٥.

و الطائفة الثانية: ما دلّت على كون الممسوح هو الجبهة و هي ما رواها

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٠

الشيخ عن ابن بكير أنّ قال ثم مسح بهما جبهته راجع الوسائل الباب ١١ ح ٣.

و الطائفة الثالثة: ما دلّت على كون الممسوح هو الجبين أو الجبينين راجع الباب ١١ ح ٣ و ٦ و ٨ و ٩.

فيقع بينها التعارض و في مقام رفع التعارض نقول بقرينة رواية زرارة الواردة في تفسير آية التيمّم نرفع اليد من كون المراد من الوجه تمامه و هي ما رواها في الوسائل الباب ١٣ ح ١ (ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) «١» فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحاً لأنّه قال (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) فاذا لم يكن المراد كل الوجه بل المراد بعضه يقع الكلام في المراد من هذا البعض بأنّه هل هو الجبهة أو الجبين أو الجبينين فعلى هذا نقول بأنّ المراد من الجبين الجنس و من الجبينين هو مقدار الجنس و المراد منه الجبهة حيث ان مسح الجبين لا يمكن التماس مع مسح الجبهة فعلى هذا يرتفع التعارض و ملخصه أنّ الطائفة الاولى بقرينة رواية زرارة المراد منها البعض و المراد من البعض هو الجبهة و يحمل الطائفة الثالثة على أنّ المراد من الجبين هو الجبهة فما هو ممسوح في التيمّم هو نفس الجبهة فعلى ما قلنا مسح الجبينين من باب المقدمة العلمية و يكونان مأخوذين من جهة تحديد الجبهة من العرض كما أنها من جهة الطول محدودة من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى و الأحوط كما قال السيد المؤلف رحمه الله مسح الحاجبين و أما اعتبار كون المسح بمجموع الجبهة بمجموع الكفين فلاشك الظاهر من قول عليه السلام (و تمسح بهما وجهك) «٢» عرفا ذلك.

فلهذا لا يكفي المسح ببعض كل من اليدين و لا مسح بعض الجبهة بل لا بد من

(١) سورة ٥، الآية ٦.

(٢) الرواية ٢ من الباب ١٢ من أبواب التيمّم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩١

مسح المجموع نعم كما قال السيد رحمه الله يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح لأنه الظاهر من الرواية.

[الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى]

الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى أطراف الأصابع و يجب من باب المقدمة ادخال شئ من الأطراف و ليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها اذ المراد به ما يماشه ظاهر بشرة الماسح بل الظاهر عدم اعتبار التعميق و التدقيق فيه بل المناطق صدق مسح التمام عرفا.

(١)

أقول ما قاله رحمه الله تمام في محله لأن الظاهر من قوله عليه السلام (و تمسح بهما وجهك و يديك) «١» ذلك.

[أما شرائطه]

إشارة

و أما شرائطه

فهى أيضا امور:

[الأول: التية مقارنة لضرب اليدين]

الأول: التية مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذى مرّ في

(١) الرواية ٧ من الباب ١١ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٢

الوضوء و لا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل و لا الاستباحة.

(١)

أقول يعتبر في التيمم التية بلا اشكال لما قلنا في الوضوء و وضوح أنّ الأفعال يعنونون في الخارج بالعنوان بالقصد و الكلام في كيفية التية و ما يعتبر فيها هو الكلام في تية الوضوء فلا يلزم قصد الوجوب لا وصفا و لا غاية.

و كذا لا يعتبر فيها قصد رفع الحدث و لا قصد الاستباحة لأنهما من آثار التيمم و يتحققان بعده.

[الثاني: المباشرة]

الثاني: المباشرة حال الاختيار.

(٢)

أقول لا اشكال في اعتبار المباشرة في التيمم كسائر العبادات لأن ظاهر الأمر بالمكلف باتيان شيء هو المباشرة و هذا ممّا لا ريب فيه.

[الثالث: الموالاة]

الثالث: الموالاة و ان كان بدلا عن الغسل و المناط فيها عدم الفصل المخلّ بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته.

(٣)

أقول لا- يرى دليل دال على اعتبار الموالاة إلا الاجماع المدعى لكن يمكن أن يقال بأنه لا اشكال في أن التيمم يكون عملا واحدا سواء كان بدلا عن الغسل أو

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٣

الوضوء و لا يكون أعمالا متعدّدة فعلى هذا يعتبر في العمل الواحد و هو التيمم حفظ الوحدة و هو معنى اعتبار الموالاة مع أنّه يمكن التمسك بالسيرة القطعية من زمن المعصومين الى زماننا هذا من كون بناء عرف المتشرعة على الموالاة بين أجزاء التيمم و لو لم يكن الموالاة معتبرة فلم لا يكون العمل على خلافها و لا يتيمم أحد من المسلمين مع الانفصال بين أجزائه.

[الرابع: الترتيب]

الرابع: الترتيب على الوجه المذكور.

(١)

أقول لا يخفى أن الترتيب بين الضرب على الأرض و مسح الجبهة أو مسح اليدين معتبر لظهور الأخبار «١» في ذلك و كذا بين مسح الجبهة و مسح اليدين.

و أما الترتيب بين نفس اليدين بأن يكون الواجب ابتداء مسح اليمنى باليد اليسرى ثم يد اليسرى باليد اليمنى يكون محل اشكال و لا يمكن استفادة الترتيب من الأخبار لأنها ليست في مقام البيان من هذه الجهة و لكن يمكن استفادته من صحیحه زرارة المروية عن مستطرفات السرائر عن الباقر عليه السلام الى أن قال (انما قال الله عزّ و جلّ (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) فضرب يديه على الأرض ثم ضرب احدهما على الاخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيّه كل واحدة على الاخرى فمسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى «٢».

(١) الرواية ١ من الباب ١١ من أبواب التيمم من الوسائل و الرواية ٢ و ٣ من هذا الباب.

(٢) الرواية ٩ من الباب ١١ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٤

حيث قال في آخر الحديث فمسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى حيث يكون المعصوم عليه السلام في مقام بيان فعل النبي صلى الله عليه و آله و تعليمه لعمار التيمم و لا يردّ عليه اشكال من حيث كون الرواية في مقام بيان نقل فعل النبي و الفعل لا يدلّ على اللزوم لأنّ المعصوم اذا كان في مقام بيان فعل النبي يمكن الأخذ به و يكون حجة مع أنّه لم ينقل أبدا خلاف ذلك من أحد المعصومين و لو كان تقديم اليمنى من باب العادة فلم ينقل خلاف هذا الترتيب و لو مرّة واحدة.

[الخامس: الابتداء بالأعلى]

الخامس: الابتداء بالأعلى و منه الى الأسفل في الجبهة و اليدين.

(١)

أقول لم يدل دليل عليه و تنزيل التيمم بالوضوء لا يدل على تنزيهه في جميع الآثار لكن يمكن استفادته بالنسبة الى الجبهة من رواية فقه الرضا ثم تمسح بهما وجهك من حد الحاجبين الى الذقن و روى.
أن موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف «١».
أو من أنه يمسح من منبت الشعر الى طرف الأنف «٢».

كلايگانی، علی صافی، ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ایران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى؛ ج ٩، ص: ٢٩٤

ثم القول بعدم الفصل بالنسبة الى اليدين لكن لا يمكن الاعتماد على الروايتين فعل هذا نقول الابتداء متيقن من الكيفية في مسح الجبهة و اليدين خصوصا مع

(١) جامع أحاديث الشيعة، ج ٣، ص ٦٧.

(٢) الرواية ١ من المستدرک، ج ١، الباب ١ من ابواب التيمم.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٥

ذهاب المشهور إليه فلاحتياط حسن.

[السادس: عدم الحائل بين الماسح و الممسوح]

السادس: عدم الحائل بين الماسح و الممسوح.

(١)

أقول لأن هذا ظاهر النصوص لأن مع الحائل لا يصدق المسح على الممسوح الواجب مسحه.

[السابع: طهارة الماسح و الممسوح]

السابع: طهارة الماسح و الممسوح حال الاختيار.

(٢)

أقول لأنها المتيقن و موافق للاحتياط في صورة الاختيار.

[مسئلة ١: اذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: اذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه و لو كان جزءا يسيرا بطل عمدا كان أو سهوا أو جهلا لكن قد مرّ أنّه لا يلزم المدافعة و التعميق.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٦

(١)

أقول لأنّه مع بقاء جزء من الممسوح لا يصدق المسح على جميع الممسوح و كما قال السيد المؤلف رحمه الله لا يلزم المدافعة.

[مسئلة ٢: اذا كان فى محل المسح لحم زائد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: اذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا و اذا كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مرّ فى الموضوع.

(٢)

أقول لأنّ اللحم الزائد و اليد الزائدة يحسب من الممسوح فيجب مسحهما اذا كانا دون الزند.

[مسئلة ٣: اذا كان على محل المسح شعر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: اذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه و ان كان فى الجبهة بأن يكون منبته فيها و أمّا اذا كان واقعا عليها من الرأس فيجب رفعه لأنّه من الحائل.

(٣)

أقول حكم هذه المسألة ظاهر.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٧

[مسئلة ٤: اذا كان على الماسح و الممسوح جيرة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: اذا كان على الماسح و الممسوح جيرة يكفى المسح بها أو عليها.

(١)

أقول لأنّ هذا وظيفته كما مرّ في الجبائر.

[مسئلة ٥: اذا خالف الترتيب بطل]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: اذا خالف الترتيب بطل و ان كان لجهل او نسيان.

(٢)

أقول لعدم الاتيان بما هو تكليفه و لا فرق بين الجهل و النسيان.

[مسئلة ٦: يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة فيضرب النائب بيد المنوب عنه و يمسح بها وجهه و يديه و ان لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه.

(٣)

أقول و ان كان ظهور النصوص في المباشرة لكّنه في صورة الامكان و الاختيار و مع عدم الامكان و الاضطراب تبيح المحذورات و مع الامكان لا بد من احداث النائب التيمم في نفس العاجز و مع عدمه يضرب النائب يديه على الأرض

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٨

و يمسح بهما وجه العاجز و يديه.

[مسئلة ٧: اذا كان باطن اليمين نجسا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: اذا كان باطن اليمين نجسا وجب تطهيره ان أمكن و الّا سقط اعتبار طهارته و لا ينتقل الى الظاهر الّا اذا كانت نجاسته مسرية الى ما يتيمم به و لم يمكن تجفيفه.

(١)

أقول لأنّ مع عدم امكان التطهير يسقط و لا ينتقل الى الظاهر لعدم الدليل عليه لأنّه مرّ منّا في أوّل هذا الفصل بأنّ عمدة الدليل على وجوب ضرب الباطن هي السيرة المستمرة من زمن المعصوم الى زماننا هذا و هي مختصة بحال الاختيار و الامكان و مع عدمه يتمسك بظاهر الأدلّة المطلقة الشاملة للضرب بالظاهر و الباطن و من جملة الموارد التي ينتقل الى الظاهر صورة كون النجاسة مسرية الى التراب مع أنّه لا بد من كون الطهور طاهرا لما قلنا سابقا.

بأن فاقد الشيء لا يكون معطيا للشيء.

[مسئلة ٨: الأقطع باحدى اليدين]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: الأقطع باحدى اليدين يكتفى بضرب الاخرى و مسح الجبهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض و الأحوط الاستنابة لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٢٩٩

لنائب و يمسح بهما جبهته و يمسح النائب ظهر يده الموجودة و الأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا و أما أقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض و الأحوط مع الامكان الجمع بينه و بين ضرب ذراعيه و المسح بهما و عليهما.

(١)

أقول من لم يكن له الكف مثل أن قطع يديه من الزند فهل يسقط عنه التيمم أصلا و يكون مع عدم كونه قادرا بالماء و التراب فاقد الطهورين أو يجب عليه الضرب بباقي يده أو يسقط الضرب و لكن يمسح جبهته بالتراب أو يمسح غيره جبهته.

الحق في المقام هو أن يقال بأنه تارة نقول بأن المستفاد من الأخبار هو اتصال الغبار بالوجه و مسحه غاية الأمر يكون مقيدا في صورة التمكن بضرب اليدين و تارة لم نقل بذلك بل نقول بأن حقيقة التيمم هو الضرب باليدين و المسح بهما مطلقا في حال التمكن و عدمه.

فان قلنا بالأول فلا اشكال في وجوب مسح وجهه بالتراب و اعلم أنه يمكن أن يقال بأن المستفاد من الأخبار هو الأول فيجب عليه مسح وجهه بالتراب و لا وجه للقول بأنه على هذا التقدير يجب أن يتيممه غيره حيث أن مورد استنابة الغير يكون فيما كان تكليف بشيء و لم يكن المكلف قادرا به مثل من كان له اليد و لم يكن قادرا بنفسه على المسح فيمكن القول بأن يمسحه غيره.

و لا- يخفى عليك أنه لا يمكن التمسك لوجوب ضرب ما بقي من اليد و المسح به ببعض الأخبار الواردة في التيمم المصرحة فيها قريب بهذا المضمون بأنه وجب ضرب اليد فمن قطع يديه من الزند يكون له اليد فيجب عليه الضرب بما بقي من

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٠

اليدين لأنه لا اشكال في أن مفهوم اليد مجمل و يكون الاخبار الدالة على وجوب الضرب بالكف مبينة له فيجب الضرب بالكف و غاية ما يستفاد من السيرة هو وجوب الضرب و لو بظهر الكف و لأجل ذلك قلنا بجواز الضرب في حال عدم التمكن بالباطن بظاهر الكف و لا يمكن أن.

يقال بذلك فيما بقي من اليد حيث ان اليد بمقتضى أخبار المبينة يكون هو الكف فالواجب في التيمم هو الضرب بالكف في حال الاختيار و عدمه.

و أما الأقطع باحدى اليدين فكما قال السيد المؤلف رحمه الله يكتفى بضرب الاخرى و مسح الجبهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض و لا وجه في هذا الفرض أيضا للقول بالاستنابة لأن الاستنابة في فرض وجود اليد و عدم التمكن معها و الفرض عدم وجود يد له.

[مسئلة ٩: اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعدّ حائلا و لم يمكن ازالتهما فالأحوط الجمع بين الضرب و المسح به و الضرب بالظاهر و المسح به.

(١)

أقول لأنّ اعتبار ضرب الباطن في التيمّم من جهة السيرة و مع الامكان و مع عدم امكانه تتمسك بإطلاق أدلّه ضرب اليدين و هو يشمل الظاهر و الباطن لكن الاحتياط لازم.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠١

[مسئلة ١٠: الخاتم حائل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: الخاتم حائل فيجب نزع حال التيمّم.

(١)

أقول حكمه ظاهر لأنّه مانع من مسح الممسوح تحته.

[مسئلة ١١: لا يجب تعيين المبدل منه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: لا يجب تعيين المبدل منه مع اتّحاد ما عليه و أمّا مع التعدّد كالحائض و النفساء مثلا فيجب تعيينه و لو بالإجمال.

(٢)

أقول لأنّ في صورة الاتّحاد لا يقع التيمّم إلّا بدلا عنه و في صور التعدّد لا بدّ من التعيين لأنّ ما يقع التيمّم بدلا عنه حقائق متعدّدة و مختلفه و لا تداخل في التيمّم و لو لم يعين المبدل منه لا يقع التيمّم من الكل و لا من المبدل منه الخاص لعدم قصده.

[مسئلة ١٢: مع اتّحاد الغاية لا يجب تعيينها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: مع اتّحاد الغاية لا- يجب تعيينها و مع التعدّد يجوز قصد الجميع و يجوز قصد ما في الذمّة كما يجوز قصد واحدة منها فيجزى عن الجميع.

(٣)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٢

[مسئلة ١٣: إذا قصد غاية فتبين عدمها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: إذا قصد غاية فتبين عدمها بطل و إن تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه في التطبيق و بطل إن كان على وجه التقيد.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

[مسئلة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر فقصد البدلية عن الموضوع فتبين كونه محدثا بالأكثر فإن كان على وجه التقيد بطل و إن أتى به من باب الاشتباه في التطبيق أو قصد ما في الذمة صح و كذا إذا اعتقد كونه جنبا فبأن عدمه و أنه ماس للميث مثلا.

(٢)

أقول حكم المسألة ظاهر مما تقدم.

[مسئلة ١٥: في مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: في مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح فلا يكفي جرّ الممسوح تحت الماسح نعم لا تضر الحركة اليسيرة في الممسوح إذا صدق كونه ممسوحا.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٣

(١)

أقول لأن حقيقة المسح هو إمرار الماسح على الممسوح و ظاهر (تمسح وجهك و يديك) هو إمرار اليد على الوجه و الكفين فلو جرّ الوجه و الكفين ينعكس الأمر.

[مسئلة ١٦: إذا رفع يده في أثناء المسح]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم فالظاهر كفايته و إن كان الأحوط الإعادة.

(٢)

أقول ما يأتي بالنظر هو وجوب الإعادة لظهور الأدلة في الوحدة و بالرفع تنضم الوحدة.

[مسئلة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالا يكفيه تيمم واحد بقصد ما في الذمة.

(٣)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٤

[مسئلة ١٨: يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: المشهور على أنه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه و اليدين و يجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل و الأقوى كفاية الواحد فيما هو بدل الغسل أيضا و إن كان الأحوط ما ذكره و أحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء أيضا و الأولى أن يضرب بيديه و يمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب مرة أخرى و يمسح بها يديه و ربما يقال غاية الاحتياط أن يضرب مع ذلك مرة أخرى يده اليسرى و يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى و يمسح بها ظهر اليسرى.

(١)

أقول يقع الكلام في أنه هل يعتبر أن يضرب ضربتين على الأرض أو يكفي ضربة واحدة و هنا أقوال ثلاثة:

الأول: كفاية ضربة واحدة مطلقا للغسل أو الوضوء.

الثاني: لزوم ضربتين مطلقا للغسل أو الوضوء.

الثالث: التفصيل بكفاية ضربة واحدة للوضوء و لزوم ضربتين للغسل و لا يوجد دليل للتفصيل إلّا ما توهمه بعض من رواه محمد بن مسلم و هي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع يمينه ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل و في الوضوء الوجه و اليدين الى المرفقين «١» و إن كان هذا الخبر

(١) الرواية ٥ من الباب ١٢ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٥

صريحاً في المقصود من حيث الفرق بين الوضوء والغسل لكن حيث ذكر فيها (الوجه واليدين الى المرفقين) أو (فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع) وهو موافق للتقية كما قال الشيخ رحمه الله فلا يمكن التمسك به.

ومن رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام حيث قال قلت له كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنباء تضرب يديك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه و نفضة لليدين «١» لأن ظاهرها الفرق بين الغسل بلزوم ضربتين و بين الوضوء بكفاية ضربة واحدة و لكن لا يخفى عليك أنه يكون جملة و الغسل من الجنباء تتمه ضرب واحد للوضوء يعنى يكون التيمم ضرباً واحداً للوضوء و الغسل من الجنباء و يكون قوله عليه السلام (و تضرب يديك) بيان كيفية التيمم فلا تكون دليلاً للقول بالتفصيل.

فعلى هذا يدور الأمر بين القول بكفاية ضرب واحد مطلقاً أو لزوم ضربتين مطلقاً و الدال على الأول هو الاطلاقات فى مقام البيان حتى ذكر فى بعضها بعض المستحبات أيضاً راجع الباب ١١ من أبواب التيمم ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

و ورد أيضاً أخبار مقيده الدالة على وجوب الضربتين فلا بد من حمل المطلق على المقيّد و تكون النتيجة لزوم ضربتين لكل من الوضوء و الغسل و لا- يمكن حمل الأخبار المقيّدة على التقية لأن الحكم عند العامة أيضاً مختلف فبعضهم قالوا بلزوم ضربتين و بعضهم بوجوب ضربة واحدة فعلى هذا لا بد من القول بلزوم ضربتين مطلقاً.

و أما كيفية الضرب أعنى هل يجب أن يكون كل من الضربتين قبل المسح أو

(١) الرواية ٤ من الباب ١٢ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٦

يجب ضرب الأول قبل مسح الوجه و الضرب الثانى بعد مسح الوجه فبعد كون الأخبار مختلفة فبعضها دال على الأول و بعضها على الثانى مقتضى الاحتياط هو أن يضرب يديه مرتين ثم يمسح وجهه ثم يضرب مرة أخرى و يمسح يديه و الأحوط منه أن يضرب مرتين ثم يمسح وجهه و يديه ثم يضرب يديه على الأرض ثم يمسح بهما الكفين أيضاً و إن كان الأولى كما قاله السيد المؤلف رحمه الله أن يضرب يديه و يمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب مرة أخرى و يمسح بها يديه.

[مسئلة ١٩: إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به و بنى على الصحة و كذا إذا شك فى شرط من شروطه و إذا شك فى أثنائه قبل الفراغ فى جزء أو شرط فإن كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة و إن كان قبله أتى به و ما بعده من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل لكن الأحوط الاعتناء به مطلقاً و إن جاز محله أو كان بعد الفراغ ما لم يقم عن مكانه أو لم ينتقل الى حالة أخرى على ما مرّ فى الوضوء خصوصاً فيما هو بدل عنه.

(١)

أقول بناء ما قلنا من جريان قاعدة الفراغ فى كل من الصلاة و الغسل و الوضوء و التيمم فما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام فى محله سواء كان الشك فى الجزء أو الشرط و لكن بناء على ما قلنا من عدم جريان قاعدة التجاوز فى غير الصلاة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٧

فالأحوط بل الأقوى الاعتناء بالشك و إن جاز محلّه فإن لم تفت الموالات أتى بالمشكوك سواء كان شرطاً او جزء و يأتي بما بعده و إن فاتت الموالات استأنف العمل و أمّا محقق الفراغ ما هو فقد مضى فيه في باب الوضوء.

[مسئلة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به و بما بعده مع عدم فوت الموالات و مع فوتها وجب الاستيناف و إن تذكّر بعد الصلاة وجب إعادتها أو قضائها و كذا إذا ترك شرطاً مطلقاً ما عدا الإباحة في الماء و التراب فلا تجب إلّا مع العلم و العمد.

(١)

أقول حكم المسألة ظاهر و أمّا عدم لزوم الإعادة مع عدم شرط الإباحة في الماء و التراب فلعدم تنجز النهي مع جهل المكلف بالغصب و يكون الفعل مقرباً.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٠٩

[فصل في أحكام التيمم]

إشارة

قوله رحمه الله

فصل في أحكام التيمم

[مسئلة ١: لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١: لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها و إن كان بعنوان التهيؤ نعم لو تيمم بقصد غاية أخرى واجبة او مندوبة يجوز الصلاة به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاة القضاء أو للنافلة إذا كان وظيفته التيمم.

(١)

أقول حكم المسألة كما قاله السيد المؤلف رحمه الله لعدم أمر بالتيمم قبل الصلاة حتى يأتي به.

[مسئلة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة يجوز إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٠
أو يجد ماء فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز أن يصلي به الظهر و كذا إذا تيمم لغاية أخرى غير الصلاة.
(١)

أقول يستفاد حكم المسألة مما مر.

[مسئلة ٣: الأقوى جواز التيمم في سعة الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣: الأقوى جواز التيمم في سعة الوقت و إن احتمل ارتفاع العذر في آخره بل أو ظن به نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الرفع أحوط و إن كان موهونا نعم مع العلم بعدمه و بقاء العذر لا إشكال في جواز التقديم فتحصل أنه إما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو عالم بارتفاعه قبل الآخر أو محتمل للأمرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء و يجب التأخير مع العلم بالارتفاع و مع الاحتمال الأقوى جواز المبادرة خصوصا مع الظن بالبقاء و الأحوط التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع.
(٢)

أقول الأحوط بل الأقوى عدم جواز المبادرة بالتيمم في سعة الوقت مع الظن بالبقاء بل مع الاحتمال العقلاني و قد يتمسك ببعض الروايات «١» الواردة في الباب لجواز البدار لكن ليست في مقام البيان من هذه الجهة بل لا يبعد ظهورها في

(١) الرواية ١٤ و ١٥ و ١٣ و ١١ و ٩ و ٨ من الباب ١٤ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١١

صورة اعتقاده بقاء العذر إلى آخر الوقت.

[مسئلة ٤: إذا تيمم لصلاة سابقة و صلى و لم ينقض تيممه]

قوله رحمه الله

مسئلة ٤: إذا تيمم لصلاة سابقة و صلى و لم ينقض تيممه حتى دخل وقت صلاة أخرى يجوز الإتيان بها في أول وقتها و إن احتمل زوال العذر في آخر الوقت على المختار بل و على القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم لكن الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضا و إن لم يكن مثل الاحتياط السابق بل أمره أسهل نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلاة السابقة.
(١)

أقول على ما مر منّا في المسئلة السابقة من عدم جواز البدار في صورة احتمال العقلاني ببقاء العذر لا يجوز المبادرة إلى إتيان الصلاة الثانية بالتيمم لصلاة الماضية.

[مسئلة ٥: المراد بآخر الوقت]

قوله رحمه الله

مسئلة ٥: المراد بآخر الوقت المذى يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفى فلا يجب المداقة فيه ولا الصبر إلى زمان لا يبقى الوقت إلّا بقدر الواجبات فيجوز التيمم والإتيان بالصلاة مشتملة على المستحبات أيضا بل لا ينافى إتيان بعض المقدمات القريبة بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع فى الصلاة

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٢
بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار.

(١)

أقول لأنّ العرف حاكم بذلك.

[مسئلة ٦: يجوز التيمم لصلاة القضاء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٦: يجوز التيمم لصلاة القضاء والإتيان بها معه ولا يجب التأخير الى زوال العذر نعم مع العلم بزواله عمّا قريب يشكل الإتيان بها قبله وكذا يجوز للنوافل الموقّته حتى فى سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر إلى آخره.

(٢)

أقول اعلم أنّ الحكم بجواز البدار بالتيمم لإتيان صلاة القضاء متفرع على وجود عموم لأدلة بدلية التيمم عن الوضوء فى جميع الأحكام وحيث أنّه لا يكشف من الأدلة هذا العموم فلا يجوز البدار لإتيان صلاة القضاء إلّا فى الصورة التى يعلم ببقاء العذر الى آخر العمر.

[مسئلة ٧: إذا اعتقد عدم سعة الوقت فيتيمم و صلى]

قوله رحمه الله

مسئلة ٧: إذا اعتقد عدم سعة الوقت فيتيمم و صلى ثم بان السعة فعلى المختار صحت صلاته و يحتاط بالإعادة و على القول بوجوب التأخير تجب الإعادة.

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٣

(١)

أقول على ما قلنا من عدم جواز البدار بالتيمم إلّا مع العلم ببقاء العذر يجب الإعادة فى صورة كشف الخلاف.

[مسئلة ٨: لا يجب إعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح]

قوله رحمه الله

مسئلة ٨: لا يجب إعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر لا في الوقت ولا خارجه مطلقا نعم الأحوط استحبابا إعادتها في موارد:

أحدها: من تعمّد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فإنه يتيمم ويصلي لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت.

الثاني: من تيمم لصلاة الجمعة عند خوف فوتها لأجل الزحام ومنعه.

الثالث: من ترك طلب الماء عمدا إلى آخر الوقت وتيمم وصلى ثم تبين وجود الماء في محل الطلب.

الرابع: من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا لو كان على طهارة فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء.

الخامس: من أخر الصلاة متعمدا إلى أن ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٤

(١) أقول بناء على ما قلنا في المسئلة الثالثة من هذا الفصل من أن الأحوط بل الأقوى عدم جواز البدار في سعة الوقت مع الظن ببقاء العذر بل مع الاحتمال العقلائي بل جواز البدار مختص بصورة العلم والياس عن وجدان الماء أو ارتفاع العذر فما قاله السيد رحمه الله من عدم وجوب إعادة الصلوات في الوقت والقضاء في خارجه تمام لدلالة الأخبار على ذلك راجع الوسائل الباب ١٤ من أبواب التيمم.

و أما استحباب الإعادة في الوقت في المورد الأول وهو صورة تعمّد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فللدلالة رواية ابن سنان و يعقوب بن يقطين بعد حملهما على الاستحباب لمعارضتهما مع غيرها من الأخبار.

أما رواية ابن سنان فهي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة فيخاف على نفسه التلف إن اغتسل فقال يتيمم ويصلي فإذا أمن البرد اغتسل وأعاد الصلاة. (١)

و أمّا رواية يعقوب بن يقطين فهي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماء أ يتوضأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته قال إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه. (٢)

المعارض لها الروايات الواردة في الباب ١٤ من أبواب التيمم نذكر بعضها وهو ما رواها الحلبي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليتمسح من الأرض وليصل فإذا وجد ماء فليغتسل وقد أجزأه صلاته التي صلى (٣) وما رواها عبيد الله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا

(١) الرواية ١ من الباب ١٦ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٨ من الباب ١٤ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٣) الرواية ٤ من الباب ١٤ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٥

أجنب و لم يجد الماء قال يتيمّم بالصعيد فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة. «١»

فرفع اليد عن ظاهرهما في وجوب الإعادة بصراحتهما في عدم وجوب الإعادة.

وقد دلت رواية يعقوب بن يقطين على عدم الإعادة في خارج الوقت حيث ذكر فيها (فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه) و غيرها مثل

رواية زرارة و محمد بن مسلم و لم نر دليلا دلّ على القضاء في خارج الوقت حتى يجمع بينهما باستحباب الإعادة خارج الوقت.

و أما استحباب إعادة الصلاة في المورد الثاني فلدلالة رواية سكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليه السلام أنه سئل عن رجل يكون

في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج عن المسجد من كثرة الناس قال يتيمّم و يصلّي إذا انصرف. «٢»

و رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن عليّ عليهم السلام أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو

يوم عرفة فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء و لا يستطيع الخروج من كثرة الزحام قال يتيمّم و يصلّي معهم و يعيد إذا هو انصرف

«٣». فيحمل لأمر بالإعادة على الاستحباب بقرينه ما مضى و لعدم وجوب الصلاة في كلّ يوم و ليلة غير الصلوات الخمسة و المفروض

أنه قد أتى بها.

و أما المورد الثالث و الرابع و الخامس فكلها مشتركة في تفويت المكلف المأمور به و تبدلت وظيفته من الطهارة المائية الى الترابية و

قد تقدّم حكمها و قلنا

(١) الرواية ١ من الباب ١٤ من أبواب التيمّم من الوسائل.

(٢) الرواية ١ من الباب ١٥ من أبواب التيمّم من الوسائل.

(٣) الرواية ٢ من الباب ١٥ من أبواب التيمّم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٦

بلزوم التيمّم والإتيان بالصلاة معه و إن كان عاصيا في ترك الطلب و في تأخير الصلاة حتّى ضاق وقتها و في إراقه الماء و قلنا بأنّ

الأحوط قضائها في خارج الوقت فلاحتياط حسن و إن لم نجد دليلا دلّ على الاستحباب.

[مسئلة ٩: إذا تيمّم لغاية من الغايات]

قوله رحمه الله

مسئلة ٩: إذا تيمّم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض و بقي عذره فله أن يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهارة إلّا

إذا كان المسوّغ للتيمّم مختصا بتلك الغاية كالتيمّم لضيق الوقت فقد مرّ أنه لا يجوز له مسّ كتابة القرآن و لا قراءة الغرائم و لا

الدخول في المساجد و كالتيمّم لصلاة الميت أو للؤم مع وجود الماء.

(١)

أقول الكلام ما قاله السيد رحمه الله و قد تقدّم الكلام في ذلك في المسوّغ السابع و هو ضيق الوقت.

[مسئلة ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمّم]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتييم أيضا فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما فيصح بدلا عن الأغسال المندوبة و الوضوءات المستحبة حتى وضوء الحائض و الوضوء الجديدى مع وجود

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٧

شرط صحته من فقد الماء و نحوه نعم لا- يكون بدلا عن الوضوء التهيئى كما مرّ كما أنّ كونه بدلا عن الوضوء لكون على الطهارة محل إشكال نعم إتيانه برجاء المطلبية لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة أو يستحب إتيانه مع الطهارة.

(١)

أقول أما بالنسبة إلى الصلوات مستحبة كانت أو واجبة فلدلالة الآية الشريفة إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ الى قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١» لأنه لا فرق بين الصلاة الواجبة و المندوبة و يشملهما إطلاق الآية الشريفة.

و أما غير الصلاة من بقية الغايات فيستفاد من أدلة البدلية و التنزيل من أنّ التيمم طهور عنه عدم وجدان الماء.

و أما عدم بدليته عن الوضوء التجديدى فلقيام الإجماع المدعى على عدم قيام التيمم مقامه.

و أما الكون على الطهارة بما أنه مستحب فى نفسه فيجوز التيمم بدلا عنه لأنّ التطهر محبوب عند الله تعالى.

[مسئلة ١١: التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١١: التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابة

(١) سورة ٥، الآية ١٠.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٨

حاله كحاله فى الإغناء عن الوضوء كما أنّ ما هو بدل عن سائر الاغتسال يحتاج الى الوضوء أو التيمم بدله مثلها فلو تمكّن من الوضوء تَوْضَأً مع التيمم بدلها و إن لم يتمكّن تيمّم تيممين أحدهما بدل عن الغسل و الآخر عن الوضوء.

(١)

أقول لأنّ ذلك مقتضى أدلة البدلية و تنزيل التيمم منزلة الغسل و الوضوء ففى أىّ مورد يكون الغسل مجزيا عن الوضوء فالتيمم الذى يكون بدله هو مجز عن الوضوء أيضا و فى كل مورد لا- يكون الغسل مجزيا عن الوضوء بل لا بدّ لإتيان الصلاة و ما كان مشروطا بالطهارة من الوضوء فلا- يكون التيمم الذى يكون بدلا عن ذلك الغسل مجزيا عن الوضوء بل لا بدّ أمّا من الوضوء مع الإمكان أو تيمّم آخر بدلا عن الوضوء.

[مسئلة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث كما أنه ينتقض بوجدان الماء أو زوال العذر و لا يجب عليه إعادة ما صلّاه كما مرّ و إن زال العذر في الوقت و الأحوط الإعادة حينئذ بل و القضاء أيضا في الصور الخمسة المتقدمة.

(٢)

أقول لدلالة رواية زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام يصلّي الرجل بوضوء

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣١٩

واحد صلاة الليل و النهار كلها قال نعم ما لم يحدث قلت يصلّي بتيمم واحد صلاة الليل و النهار قال نعم ما لم يحدث أو يصب الماء.

(١)

و الرواية ١ و ٣ و ٤ من الباب ١٤ من أبواب التيمم و قد مرّ حكم استحباب الإعادة في الصور الخمسة.

[مسئلة ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح أن يصلّي به و إن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمم ثانيا نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه و عدم وجوب تجديده لكن الأحوط التجديد مطلقا و كذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر في ضيق الوقت فأنه لا يحتاج إلى الإعادة حينئذ للصلاة التي ضاق وقتها.

(١)

أقول ما يأتي بالنظر كون التجديد مطلقا هو الأحوط وجوبا و أمّا في صورة كون وجدان الماء أو زوال العذر في ضيق الوقت فأنه لا يحتاج الى الإعادة و إن كان أحوط.

(١) الرواية ١ من الباب ١٩ من أبواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٠

[مسئلة ١٤: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٤: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع من الركعة الاولى بطل تيممه و صلاته و إن كان بعده لم يبطل و يتم الصلاة لكن الأحوط مع سعة الوقت الإتمام و الإعادة مع الوضوء و لا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة و النافلة على الأقوى و إن كان الاحتياط بالإعادة في النافلة أكد من الفريضة.

(١)

أقول لدلالة النصوص على التفصيل منها رواية زرارة (في حديث) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة قال فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع وإن كان قد ركع فليمض في صلاته فإن التيمم أحد الطهورين «١» و منها الرواية ٢ و ٣ من هذا الباب و أما عدم الفرق بين النافلة و الفريضة فالإطلاق النصوص و شمولها لهما.

[مسئلة ١٥: لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثناءها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٥: لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثناءها بل تبطل مطلقا و إن كان قبل الجزء الأخير منها فلو وجد في أثناء الطواف و لو في الشوط الأخير بطل و كذا لو وجد في أثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد أن تيمم لفقد الماء فيجب الغسل و إعادة الصلاة بل و كذا لو وجد قبل

(١) الرواية ١ من الباب ٢١ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢١

تمام الدفن.

(١)

أقول لأن الدليل ورد في الصلاة و لا يحلق بها غيرها لعدم شمول الدليل له فيجب قطع العمل و إتيانه مع الطهارة المائية.

[مسئلة ١٦: إذا كان وجدا للماء و تيمم لعذر آخر]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٦: إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة هل يلحق بوجدان الماء في التفصيل المذكور إشكال فلا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة اذا كان بعد الركوع من الركعة الاولى نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها و كذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإن الظاهر عدم بطلانه و إن كان الأحوط الاعادة.

(٢)

أقول وجه الإشكال عدم شمول النصوص لهذا المورد و لكن كما قال السيد المؤلف رحمه الله فلا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة و كذا في الفرعين المذكورين في هذه المسألة.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٢

[مسئلة ١٧: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٧: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة اخرى أو لا فيه تفصيل فإما أن يكون رمان الوجدان وإفيا للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أو لا فعلى الثانى الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلاة الاخرى أيضا و أما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لأنّ القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع إنما هو بالنسبة الى الصلاة التى هو مشغول بها لا مطلقا. (١)

أقول مع عدم شمول النصوص لهذا المورد لكن لا بأس بالاحتياط المذكور فى كلام السيد المؤلف رحمه الله.

[مسئلة ١٨: فى جواز مسّ كتابه القرآن وقراءة العزائم]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٨: فى جواز مسّ كتابه القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة التى وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال لما مرّ من أنّ القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته إنما هو بالنسبة الى تلك الصلاة نعم لو قلنا بصحته إلى تمام الصلاة مطلقا كما قال بعضهم جاز المسّ وقراءة العزائم ما دام فى تلك الصلاة ومما ذكرنا ظهر الإشكال فى جواز العدول من تلك ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٣ الصلاة الى الفائتة التى هى مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة إليها. (١)

أقول يظهر حكم هذه المسألة ممّا قلنا فى المسائل السابقة.

[مسئلة ١٩: إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ١٩: إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعى بالركوع كما لو كان فى السجود وشكّ فى أنّه ركع أم لا حيث أنّه محكوم بأنّه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجدانئى أم لا إشكال فالاحتياط بالإتمام والإعادة لا يترك. (٢)

أقول بعد كونه شرعا محكوما بأنّه قد ركع فهو كالواجد للماء بعد الركوع الوجدانئى وإن كان الأحوط استحبابا أن تيمم الصلاة ثم أعادها.

[مسئلة ٢٠: الحكم بالصحة فى صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٠: الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة فمع جواز القطع أيضا كذلك ما لم يقطع بل يمكن أن يقال في صورة وجوب القطع أيضا إذا عصى و لم يقطع الصحة باقية بناء على الأقوى من عدم بطلان ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٤ الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه و أتم الصلاة.

(١)

أقول لأن الدليل على صحة الصلاة مع وجدان الماء بعد الركوع هو ورود أخبار بهذا المضمون و لم يكن منوطا بجواز قطع الصلاة و عدمه و لذا قلنا بصحة صلاة النافلة مع وجدان الماء بعد الركوع لشمول الأخبار لها مع جواز قطعها.

[مسئلة ٢١: المجنب المتيّم بدل الغسل]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢١: المجنب المتيّم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيّمه و أما الحائض و نحوها ممّن تيّم نحوها ممّن تيّمين إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيّمه الذي هو بدل عنه و إذا وجد ما يكفي للغسل و لم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيّمه الذي هو بدل عن الغسل. و بقي تيّمه الذي هو بدل عن الوضوء من حيث أنّه يتعيّن صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء و إذا وجد ما يكفي لأحدهما و أمكن صرفه في كل منهما بطل كلا التيممين و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث أنّه حينئذ يتعيّن صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء لكن الاقوى بطلانها.

(٢)

أقول الحكم في النوع الأوّل و هو المجنب المتيّم إذا وجد الماء بقدر الوضوء تمام لعدم وجوب الوضوء مع غسل الجنابة حتى يبطل التيمّم الذي هو يدل عن

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٥

الوضوء بوجدان الماء و الفرض أن الماء الموجود لا يكفي للغسل حتى يبطل غسله.

و كذا الحكم في الفرع الثاني و هو فيما إذا وجب على المكلف غير غسل الجنابة على ما قلنا من عدم كون هذه الأغسال مجزية عن الوضوء بل وجب الوضوء معها فلو وجد الماء بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عن وضوئه و إذا وجد الماء بقدر الغسل بطل التيمّم الذي هو بدل عن الغسل و هو أيضا تمام.

لكن الكلام في الفرع الثالث و هو ما إذا وجد ما يكفي لأحدهما و أمكن صرفه في كل منهما فقال المؤلف رحمه الله بطل كلا التيممين وقوّاه في آخر كلامه و إن احتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء و هو ممّا ادّعى عليه الشهرة لوجدان الماء بالنسبة الى كل واحد منهما و عدم الترجيح بينهما لكن لا يترك الاحتياط بالاغتسال من الماء و إعادة التيمم بدلا عن الوضوء.

[مسئلة ٢٢: إذا وجد جماعة متيمّمون ماء مباحا]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٢: إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفي إلّا لأحدهم بطل تيممهم أجمع إذا كان في سعة الوقت و إن كان في ضيقه بقي تيمم الجميع و كذا إذا كان الماء المفروض للغير و أذن للكل في استعماله و أمّا إن أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط كما أنّه إذا كان الماء المباح كافيا للبعض دون البعض الآخر لكونه جنبا و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٦

(١)

أقول يمكن أن يقال بعدم كون كل واحد منهم واجدا للماء مع فرض إرادته كلّهم لأخذ الماء لعدم قدرة كل واحد منهم على أخذه مع إرادته كل واحد منهم استعماله في الوضوء و في هذه الصورة لم يكن واحد منهم واجدا للماء. نعم لو كان أحدهم أقدر فوجب إعمال قدرته و يأخذ الماء فاذا أخذه صار واجدا للماء و يجب عليه الوضوء و بطل تيممه و لا فرق في ذلك بين الماء المباح و المأذون فيه للكل.

[مسئلة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابة إذا وجد ماء لا يكفي إلّا لواحد من الوضوء و الغسل قدّم الغسل و تيمم بدلا عن الوضوء و إن لم يكف إلّا للوضوء فقط توضّأ و تيمم بدل الغسل.

(٢)

أقول لأهميّة الغسل من الوضوء كما يستفاد ذلك من بعض النصوص و هو (و أيّ وضوء أطهر من الغسل) «١» أو (و أيّ وضوء أنقى من الغسل و أبلغ) «٢».

[مسئلة ٢٤: لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل بالحدث الأصغر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٤: لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من

(١) الرواية ١ و ٤ و ٨ من الباب ٣٣ من ابواب الجنابة من الوسائل.

(٢) الرواية ٤ من الباب ٣٤ من ابواب غسل الجنابة من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٧

جنابة أو غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقيا تيممه بمنزلته فإن كان عنده ماء بقدر الوضوء توضّأ و إلّا تيمم بدلا عنه و إذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فإن كان عن جنابة لا حاجة معه الى الوضوء و إلّا توضّأ أيضا هذا و لكن الأحوط إعادة التيمم

أيضا فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل و توضأ و إن لم يكن فيتيمم مرتين مرة عن الغسل و مرة عن الوضوء هذا إن كان غير غسل الجنابة و إلّا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما في الذمة.

(١)

أقول ما قاله السيد رحمه الله تمام في محله.

[مسئلة ٢٥: حكم التداخل الذي مر سابقا في الاغتسال يجرى في التيمم]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٥: حكم التداخل الذي مر سابقا في الاغتسال يجرى في التيمم أيضا فلو كان هناك أسباب عديدة للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع و حينئذ فإن كان من جملتها الجنابة لم يحتج إلى الوضوء أو التيمم بدلا عنه و إلّا وجب الوضوء أو تيمم آخر بدلا عنه.

(٢)

أقول لإطلاق أدلة الدالة على كون التيمم بدلا عن الغسل و بمنزلة و شمولها لكونه مثله حتى في التداخل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٨

[مسئلة ٢٦: إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٦: إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها صحّ بالنسبة إلى الباقي و أمّا لو قصد معينا فتبين أن الواقع غيره فصحته مبينة على أن يكون من باب الاشتباه في التطبيق لا التقيد كما مرّ نظائره مرارا.

(١)

أقول لم يتضح كون كل الموارد من موارد الخطأ في التطبيق أو التقيد فالأحوط الإعادة.

[مسئلة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء لا يكفي إلّا لأحدهم فإن كان مملوكا لأحدهم تعين صرفه لنفسه و كذا إن كان للغير و أذن لواحد منهم و أمّا إن كان مباحا أو كان للغير و أذن للكل فيتعين للجنب فيغتسل و يتيمم الميت و يتيمم المحدث بالأصغر أيضا.

(٢)

أقول ذلك لرواية أبي نجران أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر أحدهم جنب و الثاني ميت

و الثالث على غير وضوء و حضرت الصلاة و معهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم من يأخذ الماء و كيف يصنعون قال يغتسل الجنب و يدفن الميت بتيمة و يتيم الذي هو على غير وضوء لأن الجنازة

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٢٩

فريضة و غسل الميت سنة و التيمم للآخر جائز. «١»

و رواية حسن التفليسي و رواية حسين بن النظر الأرمني و هما الرواية ٣ و ٤ من هذا الباب مع أنه مما ادعى عليه الشهرة و الرواية المخالفة لهذه الروايات المذكورة مرسله لا- اعتبار لها و هي المرسل المروي عن الصادق عليه السلام قال قلت له الميت و الجنب يتفقان في مكان لا- يكون فيه الماء إلّا بقدر ما يكتفى به أحدهما أيهما أولى أن يجعل الماء له قال يتيمم الجنب و يغتسل الميت بالماء. «٢»

[مسئلة ٢٨: إذا نذر نافلة مطلقه أو موقتة في زمان معين]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٨: إذا نذر نافلة مطلقه أو موقتة في زمان معين و لم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى و أمّا إذا نذر مطلقا لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان إمكان الوضوء.

(١)

أقول الكلام في هذه المسألة ما قاله السيد المؤلف رحمه الله.

[مسئلة ٢٩: لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم]

قوله رحمه الله

مسئلة ٢٩: لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن

(١) الرواية ١ من الباب ١٨ من ابواب التيمم من الوسائل.

(٢) الرواية ٥ من الباب ١٨ من ابواب التيمم من الوسائل.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٠

وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء بل لو استأجر من كان قادرا ثم عجز عنه يشكل جواز الإتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم فعليه التأخير إلى التمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه أيضا يشكل كفايته فلا يترك مراعاة الاحتياط.

(١)

أقول لظهور الأوامر الواردة في النيابة عن الميت بما هو المتعارف من الصلوات و هو ما كان جامعا للشرائط و الأجزاء فلو كان عمل النائب فاقدا لشرط أو جزء لا يجوز له النيابة عن الغير في ذلك و لم يسقط عن الميت ما وجب و كذا بالنسبة إلى القادر العاجز فيما بعد العجز.

[مسئلة ٣٠: المجنب المتيّم إذا وجد الماء في المسجد]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٠: المجنب المتيّم إذا وجد الماء في المسجد و توقّف غسله على دخوله و المكث فيه لا- يبطل تيّمه بالنسبة إلى حرمة المكث و إن بطل الى الغايات الاخر فلا- يجوز له قراءة العزائم و لا مسّ كتابة القرآن كما أنّه لو كان جنباً و كان الماء منحصراً في المسجد و لم يمكن أخذه إلّا بالمكث و جب أن يتيّم للدخول و الأخذ كما مرّ سابقاً و لا يستباح له بهذا التيّم إلّا المكث فلا يجوز له المسّ و قراءة العزائم.

(٢)

أقول كما قال السيد المؤلف رحمه الله قد مرّ الكلام في هذه المسئلة في المسئلة ٩ من

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣١

أنّه اذا كان المسوغ للتيّم مختصاً بغايه لا يجوز للتيّم لها إتيان غايه اخرى به.

[مسئلة ٣١: لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣١: قد مرّ سابقاً أنّه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدّم رفع الخبث و يتيّم للحدث لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء و جمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث و إلّا تعين ذلك و كذا الحال في مسئلة اجتماع الجنب و الميت و المحدث بالأصغر بل في سائر الدورانات.

(١)

أقول تقدّم حكم هذه المسئلة في البحث عن المسوِّغ السادس و هو ما إذا عارض استعمال الماء في الغسل أو الوضوء واجب أهم و أمّا صرف ماء المستعمل في إزالة الخبث فهو يتصور في إزالة الخبث عن الثوب أو كونه في غير مواضع الوضوء إذا كان في البدن أو القول بطهارة الماء المستعمل في التطهير من النجاسة.

[مسئلة ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنّه لو أخر التيّم إلى ما بعد دخوله]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنّه لو أخر التيّم إلى ما بعد دخوله لا- يتمكن من تحصيل ما يتيّم به فالأحوط أن يتيّم قبل الوقت لغايه اخرى غير الصلاة في الوقت و يبقى تيّمه إلى ما بعد الدخول فيصلّى به كما أنّ الأمر كذلك بالنسبة إلى الوضوء

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٢

إذا أمكنه قبل الوقت و علم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغاية أخرى أو للكون على الطهارة.

(١)

أقول قد مرّ حكم هذه المسألة في المسألة ١ من هذا الفصل و قلنا من جهة عدم أمر بالتيمم قبل الوقت لا يجوز التيمم لصلاة لم يدخل وقتها و أما إذا كان لغاية أخرى يجوز الصلاة به مع بقاء عذره بعد الوقت.

[مسئلة ٣٣: يجب التيمم لمس كتابة القرآن]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٣: يجب التيمم لمس كتابة القرآن إن وجب كما أنه يستحب إذا كان مستحباً و لكن لا يشرع إذا كان مباحاً نعم له أن يتيمم لغاية أخرى ثم يمسح المسح المباح.

(٢)

أقول قد تقدّم حكم هذه المسألة في المسألة العاشرة و قلنا بأن جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما.

فعلى هذا إذا لم تكن الغاية التي يؤتى التيمم لها واجبة أو مستحبة بل تكون مباحة لا تكون عبادة من جهة عدم أمر بها فيشكل الإتيان بالتيمم لأجل مس القرآن إذا يكن المس واجباً و لا مستحباً.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٣

[مسئلة ٣٤: إذا وصل شعر الرأس الى الجبهة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٤: إذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فإن كان زائداً على المتعارف وجب رفعه للتيمم و مسح البشرة و إن كان على المتعارف لا يبعد كفاية مسح ظاهره عن البشرة و الأحوط مسح كليهما.

(١)

أقول في فرض كون الشعر زائداً على المتعارف يجب رفعه لكونه مانعاً من وقوع المسح على الجبهة و في فرض عدم كونه زائداً على المتعارف فالأحوط كما قال السيد المألف رحمه الله مسح كليهما.

[مسئلة ٣٥: إذا شك في وجود حاجب]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٥: إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين أو

الظنّ بالعدم.

(٢)

أقول لأنّ الاشتغال اليقيني يقتضى البراءة اليقينية فيجب الفحص حتّى يحصل له اليقين أو الاطمينان بعدمه.

[مسئلة ٣٦: فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٦: فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلا عن

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٤

الغسل و عن الوضوء كالحائض و النفساء و ماس الميت الأحوط تيمم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر إلى بدليته عن الوضوء أو الغسل بأن يكون بدلا عنهما لاحتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل و لو عيّن أحدهما فى التيمم الأول و قصد بالثاني ما فى الذمة أغنى عن الثالث.

(١)

أقول كلامه رحمه الله تمام لكن الأحوط استحبابا أن يتيمم تيمما ثالثا بقصد الاستباحة.

[مسئلة ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة]

قوله رحمه الله

مسئلة ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة أو غيره من أسمائه تعالى أو آية من القرآن فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه فى حال الجنابة أو غيرها من الأحداث لمناط حرمة المسّ على المحدث و إن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل بل يجب إجراء الماء عليه من غير مسّ أو الغسل ارتماسا أو لفّ خرقة بيده و المسّ بها و اذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلّا بمسّه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المسّ أو سقوط وجوب المائيّة و الانتقال الى التيمم و الظاهر سقوط حرمة المسّ بل ينبغي القطع به إذا كان فى محلّ التيمم لأنّ الأمر حينئذ دائر بين

ذخيرة العقبي فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٥

ترك الصلاة و ارتكاب المسّ و من المعلوم أهميّة وجوب الصلاة فيتوضّأ أو يغتسل فى الفرض الأوّل و إن استلزم المسّ لكن الأحوط مع ذلك الجيرة أيضا بوضع شىء عليه و المسح عليه باليد المبلّلة و أحوط من ذلك أن يجمع بين ما ذكر و الاستنابة أيضا بأن يستنّب مطهرا يباشر غسل هذا الموضع بل و أن يتيمم مع ذلك أيضا إن لم يكن فى مواضع التيمم و إذا كان ممّن وظيفته التيمم و كان فى بعض مواضعه و أراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه و الجيرة و الاستنابة لكن الأقوى كما عرفت كفاية مسحه و سقوط حرمة المسّ حينئذ.

(١)

أقول ما قاله السيد المؤلف رحمه الله تمام و الاحتياط المذكور فى كلامه حسن.

هذا هو الجزء التاسع من كتابنا ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى و به تم بحمد الله و منه شرح مسائل التقليد و الطهارة و أحكامهما.

و أنا أقلّ خدمه العلم و أهله على الصافي الكلبايكاني ابن العلامة الورع المجاهد الشيخ محمد جواد أعلى الله مقامه.

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٧

الفهرس

فصل: في تكفين الميت ٥ الكلام في تكفين الميت ٧

وجوب تلقين الخنثى ٨

كون الكفن ثلاث قطعات ٩

مع عدم التمكن من القطعات يكتفى بالمقدور ١٠

لا يجوز التكفين بجلد الميتة و بالمغصوب ١١

لا يجوز تكفين الميت بالحرير الخالص ١٣

في حال الاضطرار بجوز التكفين بغير المغصوب ١٤

يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص اذا كان خليطه أكثر ١٥

كفن الزوجة على الزوج ١٦

شروط كون كفن الزوجة على الزوج ١٧

كفن المحلة على سيدها ١٨

اذا تبرع متبرع بكفنها سقط عن الزوج ١٩

ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٨

لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة ٢٠

ما عد الكفن من مؤن تجهيز الزوجة ليس على الزوج ٢١

القدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة ٢٢

الاحوط الاقتصار في القدر الواجب على هو أقل قيمة ٢٣

اذا لم يكن مال بقدر الكفن لا يجب على المسلمين إعطاء الكفن ٢٤

تكفين المحرم كغيره ٢٥

الكلام في مستحبات الكفن ٢٥

الكلام في بقيه مستحبات الكفن ٣٠

في مكروهات الكفن ٤١

الكلام في الحنوط ٤٧

عدم اعتبار قصد القرية في الحنوط ٥١

كراهة إدخال الكافور في عين الميت و اذنه ٥٢

يستحب سحق الكافور ٥٣

- استحباب خلط الكافور بتربة قبر الحسين ٥٤
- يبدأ في الحنوط بالجبهة ٥٥
- صرف الكافور في الغسل مقدم على الحنوط ٥٦
- الكلام في الجريدتين و صفاتهما و كيفية وضعهما و مقدارهما ٥٧
- فصل: في التشيع ٦١ الكلام في التشيع و استحبابه و آدابه و مكروهاته ٦٣
- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٣٩
- فصل: في الصلوة على الميت ٦٧ الكلام في وجوب الصلوة على الميت ٦٩
- الكلام في استحباب الصلوة على الطفل المسلم اذا كان عمره أقل من الميت ٧١
- الشرط في صحة الصلوة على الميت ان يكون مؤمنا و مأذونا من الولي ٧٢
- إجراء صلاة الصبي عن البالغين مشكل ٧٣
- شرط الترتيب بين الغسل و التكفين و الصلوة ٧٤
- اذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات ٧٥
- يجوز ان يصلى على الميت أشخاص متعددون ٧٦
- الكلام في الصلوة على بعض أعضاء الميت اذا وجد ٧٧
- اذا كان الولي امرأة يجوز لها المباشرة ٧٨
- يستحب إتيان صلاة الميت بالجماعة ٧٩
- احكام و آداب صلاة الميت بالجماعة ٨١
- الكلام في كيفية صلاة الميت ٨٧
- لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات ٩٠
- ذكر احكام صلاة الميت من الشك و غيره ٩٤
- الكلام في شرائط صلاة الميت ٩٥
- لا يعتبر الطهارة من الحدث و الخبث فيها ١٠١
- اذا لم يمكن الاستقبال فيها سقط ١٠٢
- يصلى بعد الدفن على قبر الميت ١٠٣
- يجوز التيمم لصلاة الميت ١٠٤
- مع وجود القادر على الصلوة قائما لا تصل التوبة بالعاجز عن القيام ١٠٥
- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٠
- مع الشك في الصلوة على الميت وجب عليه إتيانها ١٠٦
- الكلام في المصلوب ١٠٧
- يجوز تكرار الصلوة على المصلى ١٠٨
- لزوم كون الصلوة على الميت قبل الدفن ١٠٩
- جواز الصلوة على الميت في جميع الاوقات ١١٠
- لا يجوز إتيان صلاة الميت في أثناء الصلوة الفريضة ١١١

- يجوز التشريك فى الصلاة على ميتين ١١٢
- كيفية الصلاة اذا حضر ميت فى أثناء الصلاة على ميت آخر ١١٣
- الكلام فى آداب الصلاة على الميت ١١٥
- فصل: فى الدفن ١٢٣ الكلام فى الدفن ١٢٥
- وجوب كون الدفن مستقبل القبلة ١٢٧
- اذا مات الميت فى السفينة و لا يمكن دفنه فى الارض يلقى فى البحر ١٢٨
- اذا مات الولد المسلم فى بطن الكافرة لدفن مستدبرة القبلة ١٢٩
- لا يعتبر فى الدفن قصد القرية ١٣٠
- مئونة إلقاء الميت فى البحر من أهل التركة ١٣١
- يشترط فى الدفن إذن الورثة ١٣٢
- لا يجوز دفن المسلم فى مقبرة الكفار ١٣٣
- لا يجوز دفن المسلم فى مكان مغصوب ١٣٤
- يجعل البئر قبراً للميت اذا مات فيه ١٣٥
- اذا خيف على الطفل و أمه لا يجوز قتل أحدهما لأجل الآخر ١٣٦
- ذخيرة العقبى فى شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤١
- الكلام فى مستحبات الدفن ١٣٧
- فصل: فى مكروهات الدفن ١٥٩ يجوز البكاء على الميت ١٦٩
- جواز النوح على الميت ١٧٠
- يحرم نبش قبر المؤمن ١٧١
- موارد جواز نبش قبر المؤمن ١٧٣
- اذا دفن ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ١٧٩
- اذا أذن فى دفن ميت فى مكة لا يجوز له أن يرجع بعد الدفن ١٨٠
- يكره إخفاء موت انسان من أولاده ١٨١
- ينبغى للمؤمن إعداد قبر لنفسه ١٨٢
- استحباب بذل الأرض لدفن المؤمن ١٨٣
- يستحب للإنسان إعداد الكفن ١٨٤
- فصل: فى الأغسال المندوبة ١٨٥ الكلام فى الأغسال المندوبة ١٨٧
- الكلام فى غسل يوم الجمعة ١٨٨
- فى غسل الجمعة و أحكامها ١٨٩
- الكلام فى اغسال شهر رمضان و احكامه ١٩٦
- غسل يومى العيدين الفطر و الأضحى ١٩٨
- غسل يوم التروية ١٩٩
- غسل يوم عرفة ايام من رجب و غسل يوم الغدير ٢٠٠

- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٢
- ذكر غسل النيروز و دحو الارض و يوم المولود و المباهلة ٢٠١
- لا قضاء للاغسال الزمانية اذا جار وقتها ٢٠٣
- فصل: في الأغسال المكانية ٢٠٥ الكلام في الاغسال المكانية ٢٠٧
- استحباب الغسل عند إرادة الدخول لكل مكان شريف ٢٠٨
- فصل: في الأغسال الفعلية ٢٠٩ الكلام في الأغسال الفعلية ٢١١
- الكلام في القسم الثاني من الأغسال الفعلية ٢١٥
- وقت الأغسال المكانية و الفعلية ٢٢٠
- حكم تداخل الأغسال ٢٢١
- الكلام في قيام التيمم مقام الغسل ٢٢٢
- الكلام في التيمم ٢٢٣
- مع شهادة عدلين بعدم وجود الماء يسقط الفحص ٢٢٥
- كفاية الاستنابة في الطلب ٢٢٦
- الطلب قبل الوقت لا يكفي لما بعد الوقت ٢٢٧
- المناطق في السهم و الرمي القوس و الهواء و الرامي المتعارف ٢٢٨
- اذا ترك الطلب و صلى بطلت صلاته ٢٢٩
- صورة تبين خلاف الاعتقاد ٢٣٠
- عدم جواز إراقة الماء ٢٣١
- سقوط طلب الماء اذا خاف على نفسه ٢٣٢
- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٣
- المجوز الثاني للتيمم عدم الوصلة الى الماء ٢٣٣
- اذا توقف تحصل الماء على شراء الدلو او شراء المال او اقتراضه و غير ذلك وجب ٢٣٤
- المجوز الثالث الخوف من استعمال الماء ٢٣٥
- اذا تحمل الضرر و توضى او اغتسل بطلا ٢٣٦
- صور تبين خلاف الاعتقاد في الضرر و عدمه ٢٣٧
- يجوز الجماع مع عدم امكان الغسل ٢٣٩
- المجوز الرابع و الخامس و احكامهما ٢٤٠
- صور وجود الخوف على نفسه و غيره ٢٤٢
- صورة دوران أمره بين ترك الصلاة في الوقت و شرب ماء النجس ٢٤٥
- اذا كان معه ما يمكن تحصيل الماء أو السائر أيهما مقدم ٢٤٦
- المجوز السابع للتيمم ضيق الوقت ٢٤٧
- إذا أخر الصلاة حتى صاف وقتها عصي و صلاة صحيحة ٢٤٨
- المجوز خوف فوت الوقت ٢٤٩

التيمم لضيق الوقت لا يبيح الا ذلك الصلاة ٢٥٠

ولا يبيع بها الغايات الاخر ٢٥١

كلبايگانی، علی صافی، ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقى، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ایران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقى؛ ج ٩، ص: ٣٤٣

فی جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال ٢٥٢

المجوز الثامن للتيمم حرمة استعمال الماء ٢٥٣

جواز التيمم مع إمكان فی موردين الاول لصلاة الميت الثاني للنوم ٢٥٤

مع امکان تيمم الماء بخلط ماء المضاف بحبت لا يخرج عن الاطلاق يجب ذلك ٢٥٥

الكلام فی بيان ما يصح التيمم به ٢٥٩

ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٤

ذكر ما كتبناه من تقريرات سيدنا الاستاد آية الله العظمى السيد محمد الحجة رحمه الله ٢٦١

بعد عدم وجود ما يصدق عليه الأرض يتيمم بالغبار ٢٧٠

يجوز التيمم بجميع أنواع التراب و جميع أنواع الحجر ٢٧١

فی وجوب تحصيل ما يتيمم به و لو بالشراء ٢٧٤

ما كان غباره أزيد يكون مقدما ٢٧٥

المناطق فی الطين كونه على وجه يلصق باليد ٢٧٦

الكلام فی شرائط ما يتيمم به ٢٧٧

الشرائط الطهارة و الاباحة من حيث المكان و نفس التراب ٢٧٨

مع العلم بنجاسة أخذ الترابين يتيمم بهما ٢٧٩

مع العلم بغصبية التراب او الماء لا يجوز التيمم و الا الوضوء ٢٨٠

يجوز التيمم بالتراب المشكوك كونه نجسا ٢٨١

حكم المحبوس من حيث التيمم و الوضوء ٢٨٢

يستحب ان يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها ٢٨٣

يكره التيمم بتراب يؤطأ و تراب الطريق ٢٨٤

الكلام فی كيفية التيمم ٢٨٥

الامر الاول المعتبر فيه هو ضرب اليدين ٢٨٦

الكلام فی اعتبار ضرب اليد او يكفى الوضع ٢٨٧

الأمر الثاني فی التيمم هو مسح الجبهة ٢٨٩

الكلام فی تعارض الاخبار فی الباب و رفعه ٢٩٠

الامر الثالث فی التيمم مسح الكفين ٢٩١

الكلام فی شرائط التيمم ٢٩٣

- حكم لحم الزائد و اليد الزائدة ٢٩٦
- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٥
- مع خلاف الترتيب بطل التيمم ٢٩٧
- إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره ٢٩٨
- حكم أقصع اليد او اليدين ٢٩٩
- كون الخاتم حائلا فيجب نزع ٣٠١
- يجب في المسح إمرار الماسح على الممسوح ٣٠٢
- مع العلم الإجمالى يكونه محدثا يكفى تيمم واحد بقصد ما فى الذمة ٣٠٣
- الكلام فى اعتبار ضربتين او ضربة واحدة ٣٠٤
- المختار لزوم ضربتين مطلقا للوضوء و الغسل ٣٠٥
- جريان قاعدة التجاوز فى التيمم و كذا الفراغ عند المؤلف رحمه الله ٣٠٦
- مع العلم بترك جزء من التيمم وجب الإتيان به مع عدم فوت المولات ٣٠٨
- الكلام فى احكام التيمم/ لا يجوز التيمم قبل وقتها ٣٠٩
- يجوز المبادرة بالتيمم مع العلم ببقاء العذر ٣١٠
- المراد بآخر الوقت الآخر العرفى ٣١١
- يجوز إتيان صلاة القضاء بالتيمم ٣١٢
- استحباب إعادة الصلاة فى خمسة مواضع ٣١٣
- ذكر الاخبار المتعارضة ٣١٤
- طريق الجمع بينها ٣١٥
- جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم ٣١٦
- التيمم الذى هو بدل عن الجنابة لا يحتاج الى الوضوء ٣١٨
- ينتقض التيمم بما ينتقض به الغسل و الوضوء ٣١٩
- إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة قبل الركوع من الركعة الاولى بطل التيمم ٣٢٠
- زوال العذر غير عدم الماء لا يلحق بعدم الماء ٣٢١
- ذخيرة العقبي في شرح العروة الوثقى، ج ٩، ص: ٣٤٦
- يشكل من كتابة القرآن حال الصلاة التى وجد فى أثائها الماء ٣٢٢
- وجدان الماء بعد حكم الشرع بالركوع مثل العلم بالركوع فى الحكم ٣٢٣
- المجنب التيمم اذا وجد الماء بقدر الوضوء لا يبطل تيممه ٣٢٤
- صورة وجدان جماعة متيممون ماء مباحا ٣٢٥
- إذا وجد الماء يكفى لكل واحد من الغسل و الوضوء الغسل مقدم ٣٢٦
- حكم التداخل فى الأغسال يجرى فى التيمم الذى هو بدل عنها ٣٢٧
- إذا اجتمع جنب و ميت و محدث قدم الجنب ٣٢٨
- مع نذر نافله مؤقتة و عدم وجدان الماء فى وقتها تيمم لها ٣٢٩

لا يجوز نيابة المتيّم عن الميت في الصّلاة ٣٣٠

إذا علم قبل أنّه بعد الوقت لا يجد ما يتيّم به تيمم قبل الوقت لغاية أخرى ٣٣١

يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وجب المس ٣٣٣

إذا شك في وجود الحاجب وجب الفحص ٣٣٣

حكم ما إذا كان بعض أعضائه بعض أعضاء بدنه منقوشاً باسم الجلالة ٣٣٤

الفهرس ٣٣٧

كلپایگانی، علی صافی، ذخیره العقبی فی شرح العروة الوثقی، ١٠ جلد، گنج عرفان، قم - ایران، اول، ١٤٢٧ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهاّذة هذه المدينة، الذي قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسّس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسّسةً و طريقةً لم ينطفئ مصباحها، بل تُتَبَّعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطَتَهُ من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيّد حسن الإمامي - دامَ عَزَهُ - و مع مساعِدة جمعٍ من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ شتى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافتهم الثّقَلَيْن (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحرّى الأدقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة - مكان البلاّتيّ المبتذلة أو الرّديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيّة واسعة جامعّة ثقافيّة على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحقّقين و الطّلاب، توسعة ثقافتهم القراءة و إغناء أوقات فراغهم هواً برامج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يُمكن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلاميّة و الإيرانيّة - في أنحاء العالم - من جهةٍ أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أُخرَ

(هـ) إنتاج المُنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رَمضان "وَمُفترق" وفائى / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزات الحالية لهذا المركز، شعبية، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولىّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩